المجلس الانتقالي الجنوبي
في ذكرى تأسيسه الـ(7)

قراءة في الانجازات والتحديات والرؤى المستقبلية

وقائع الندوة العلمية المنعقدة في تاريخ 14-15-2024
نفذتها مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

مـايـو 2024م

المشاركون

د. هادي فضل العولقي
د. أشجان محمد الفضلي
د. سالم علوي الحنشي
د. صبري عفيف العلوي
د.عبد السلام عبده حمود
د. هيثم جواس قاسم

د. صـلاح دويـل رضي
د. عباس حسن الزامكي
د. مراد عبدالله الحوشبي
د. رائد شائف القطـيبي
أ. صالح أبوعوذل

جميع الحقوق محفوظة
لمؤسسة اليوم الثامن للإعلام
والدراسات 2024م

» صادر عن «
مؤسسة
alyoum8.net
اليوم الثامن
للإعـلام والـدراسـات

فهرس المحتويات

الموضوع

- المقدمة
- المدخل العام
- الورقة الأولى: المسار العسكري
- الورقة الثانية: المشار الأمني
- الورقة الثالثة: المسار التنظيمي
- الورقة الرابعة: المسار الإعلامي
- الورقة الخامسة: المسار الاجتماعي
- الورقة السادسة: المسار السياسي
- الورقة السابعة: المسار الثقافي
- الورقة الثامنة: المشار الإداري
- الورقة التاسعة: المسار الدبلوماسي
- الروقة العاشرة: المسار العلمي
- الورقة الحادي عشر: الخدمي
- الورقة الثاني عشر: الاقتصادي
- البيان الختامي للندوة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نحن في مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات يشرفنا كثيرًا أن نقف لنقدم نظرة موجزة عن مسيرة ٧ سنوات من عمر المجلس الانتقالي الجنوبي، انطلاقا من حقيقة هي أن الظواهر الطبيعية والإنسانية صغرت أم كبرت أنما تُعرَف وتُعلم من خلال الرصد والتحليل والتقييم، حيث تجري مقاربتها بحثيًا لكي يتسنى فهمها ومعرفتها وتحليلها وبالتالي تقويمها وضبط إيقاعها.

إن المجموعات أو السلطات المنظمة مسبقًا تصبح هي الأقدر على حصد النتائج لصالحها وتستطع احتواء أو السيطرة على المسار العام وهذا ما فطنت له قيادة الثورة الجنوبية والمقاومة الشعبية الجنوبية والمتمثلة في القائد اللواء عيدروس الزبيدي الذي حمل مشروع تأسس المقاومة المسلحة الجنوبية ومن ثم حاملها السياسي المتمثل في المجلس الانتقالي الجنوبي.

ومن خلال تتبع مسيرة المجلس الانتقالي الجنوبي، وما رافقه من إنجازات وتحديات لم تكن بمنأى عن اهتمامنا فقد قدما أكثر من دراسة في خدمة مسيرة ثورتنا الجنوبية التحررية ولا ينبغي لها أن تكون إلا كذلك.

إن هذه الورشة تسلِّط الضوء على هذه المرحلة المهمة الفارقة من تاريخ شعبنا وثورته وقضيته. فما هي خطوات هذا التحول من الثورة إلى الدولة الجنوبية المنشودة في ظل وجود القيادة السياسية لشعب الجنوب وقضيته ممثلة بالمجلس الانتقالي الجنوبي برئاسة ابنه البار اللواء /عيدروس قاسم الزُبيدي، حفظه الله ورعاه وأعانه ونصره.

وتأتي هذه الورشة المتميزة؛ لتضع النقاط على الحروف في أمور كثيرة تخص عملية الانتقال والتحول على مستوى الأصعدة: العسكرية والأمنية والتنظيمية والإدارية والإعلامية والاجتماعية والتنموية والسياسية والثقافية والتعليمية والدبلوماسية والخدمية والاقتصادية.

وتشير عدد من الدراسات السياسية والاجتماعية إلى أن هناك عددًا من مراحل التحول والانتقال من الثورة إلى الدولة، يعقبها نوع من الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وفي هذه الندوة سنحاول الإجابة عن تساؤل رئيس، هو هل شهد المجلس الانتقالي الجنوبي منذ تأسيسه إلى اليوم تحولاً حقيقاً من الثورة إلى الدولة؟

ويتفرع من عدد من الأسئلة

ما هي أبرز الإنجازات التي تحققت؟

ما هي التحديات التي رافقت تلك المرحلة؟

ما هي الرؤى المستقبلية التي ستسهم في عملية التسريع في الانتقال من الثورة إلى الدولة؟

وتكمن أهمية الندوة في أنها تعد ندوة علمية استقصائية تقييمية لأهم مرحلة تمر بها قضية شعب الجنوب مسلطة الضوء على الحامل السياسي لقضية شعب الجنوب العادلة والمتحكم الرئيس في صنع القرار السياسي الجنوبي.

محاور الندوة هي:

مدخل مفاهيمي عام

الورقة الأولى: المسار العسكري

الورقة الثانية: المشار الأمني

الورقة الثالثة: المسار التنظيمي

الورقة الرابعة: المسار الإعلامي

الورقة الخامسة: المسار الاجتماعي

الورقة السادسة: المسار السياسي
الورقة السابعة: المسار الإداري
الورقة الثامنة: المشار الثقافي
المحور التاسعة: المسار الدبلوماسي
الروقة العاشرة: المسار العلمي
الورقة الحادي عشر: الخدمي
الورقة الثاني عشر: الاقتصادي
التوصيات الختامية للندوة
الملحق

محدل تمهيدي

ميسر الندوة العلمية

مفهوم الثورة:

إن الثورة من أجل الحياة الأفضل لابد أن تنبع من المجتمع نفسه ويستجيب أفراده لتقبل نتائج هذه الثورة وتسعى الثورة دائمًا على إيجاد كل ما من شأنه توفير أسباب الحياة الكريمة للمواطنين في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

وتعد الثورة هي حال الانتقال الراديكالي من وضع تعترض عليه قطاعات عريضة من الشعب إلى وضع مقابل يحظى بالقبول الجماهيري وهذه الحركة الجماهيرية الراديكالية تسري مجموعة من العناصر الأساسية الإيديولوجية والجماعة الثورية والكفاح المسلح، وغالبًا ما تنتهي الثورة عند نجاحها في طرد قوى الاحتلال أو النظام غير الشرعي لتبدأ بعدها مرحلة الانتقال إلى الدولة محاولة تثبيت دعائم نظام جديد سياسي واقتصادي واجتماعي مختلف يعد ترجمة لأهداف الثورة التي نادت بها وهذه المرحلة الانتقالية تقع على مستقيم الانتقال من الثورة إلى الدولة ومتى ما توفرت الظروف الموضوعية والذاتية مصاحبة رغبة شعبية حقيقة وتوافر إقليمي ودولي مناسب من المرجح إنها ستنتقل بشكل تدريجي وسلس إلى حالة الدولة.

يقول مالك بن نبي في كتاب " بين الرشاد والتيه" إن الثورة لا ترجل أنها اطراد طويل يحتوي ما قبل الثورة والثورة نفسها وما بعدها والمراحل الثلاث هذه لا تجتمع فيها بمجرد إضافة زمنية بل تمثل فيها نموًا عضويًا وتطورًا تاريخيًا مستمرًا وأن حدث خلل في هذا النمو فقد تكون النتيجة زهيدة ومخيبة للآمال.

مفهوم المرحلة الانتقالية:

إن الثورة حالة مؤقتة فلا يمكن تصور مجتمع ما يعيش في حالة لا نهائية من الثورة إذ لابد له من التحول التدريجي إلى حالة من التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري تتشابه أو تختلف مع ما كان موجود من قبل هذا التحول التدريجي أو المرحلة الانتقالية تمهيد لحالة الاستقرار. والمرحلة الانتقالية هي المرحلة التي تلي الثورة وتتميز بسمات خاصة على مستوى المؤسسات والعلاقات الداخلية والخارجية وعقب انهيار النظام السياسي تحدث حالة فراغ دستوري وقانوني إلى أن تستطيع النخب الثورية السيطرة على المؤسسات القمعية لضمان استمرارية عملها الثوري والمؤسسي وغالبا ما تجلى النخب السياسية الجديدة إلى اختيار شخصية وطنية تحضي بالإجماع الوطني.

وتبرز هناك عدد من المعوقات التي يجب على قادة المرحلة الانتقالية، تجاوزها وهي على الاتي:

١. عدم امتلاكها الخبرة الإدارية والسياسية الكافية لتسيير مؤسسات الدولة وعادة ما تبرز بعض الأخطاء في هذه المرحلة التي ستتحمل نتيجتها النخب السياسية الجديدة.

٢. المخاوف التي تصاحب المرحلة الانتقالية والتي تسهم القوى المناهضة للثورة أن تغذيها بطرق مباشرة وغير مباشرة.

٣. بروز الخلافات والاختلافات بين أركان التحالف الثوري مما قد يهدده بالانكسار آو الضعف.

ودائما ما تسعى النخب الثورية للتنبه لتلك المرحلة؛ لكونها مرحلة خطرة؛ لتفادي تلك الأخطاء وتجنب المعوقات يتوجب على قيادة المرحلة الانتقالية أن تعمل جاهدة لتحويل شرعية الثورة إلى شرعية تعتمد على المؤسسات والانجاز في مختلف المجالات.

متطلبات الانتقال من الثورة إلى الدولة:

هناك عدد من المتطلبات الانية والمستقبلية التي تتطلبها مرحلة الانتقال من الثورة إلى الدولة والتي تعد المنطلق للتحول الاستراتيجي نحو الأهداف المرسومة ويمكن تحديدها بالآتي:

- متطلبات عسكرية وامنية
- متطلبات سياسية ودبلوماسية

- متطلبات تنظيمية وإدارية
- متطلبات اقتصادية وخدمية
- متطلبات دستورية وقانونية
- متطلبات فكرية وايدلوجية
- تحديات الانتقال من الثورة إلى الدولة:
- أزمة الاندماج بين مكونات الثورة الجنوبية التحررية.
- أزمة وإشكالية بين الهوية اليمنية والهوية الجنوبية.
- انهيار معظم مؤسسات الدولة وصعوبة عملية البناء المؤسسي في ظل الحرب القائمة.
- تأزم علاقة الدولة الحالية بالمجتمع الجنوبي، لعدم توفير مقومات الحياة لشعبها.
- أزمة الشراكة والمناصفة التي تعد المعرقل الرئيس في عملية الانتقال داخل مؤسسات الدولة.
- خيارات الانتقال من الثورة الى الدولة

وفي تحولات الثورة الوطنية الجنوبية التحررية تجلت عدد من مؤشرات التحول في مراحل الثورة نفسها وكذلك مرحلة الانتقال من الثورة إلى الدولة، فقد وصف عدد من المراقبين تحركات شعب الجنوب منذ بداية ثورة السلمية حتى يومنا هذا بأنها مرحلة ثورية تسعى لتحقيق أهدافها والمتمثلة في استعادة دولته وكرامته، وأشاروا بأن بداية تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي هو الخطوة الأولى نحو الانتقال من الثورة للوصول لاستعادة وبناء الدولة، وقد بدأت ملامح هذا التحوّل عندما استطاع المجلس أن يفرض قوته ويؤسس مؤسسات عسكرية وأمنية وسياسية اكتسبت الصفة القانونية والدستورية وكان لتفاعله مع قوات التحالف العربي في محاربة المد الإيراني ومكافحة الإرهاب أثر كبير في ديمومته واستمرارية قوته على الأرض.

ومن المعلوم لدينا أنه في سبيل الانتقال من الثورة إلى الدولة ينبغي أن تسير خطوات الثورة الجنوبية وحاملها السياسي المتمثل في المجلس الانتقالي الجنوبي في خطى ثابتة معتمدة على أربعة خيارات رئيسة من خلالها يتحقق عنصر السيطرة والتمكين للمؤسسات المستهدفة في سبيل استعادتها لمكانتها.. وتلك الخيارات هي:

الخيار الأول: هدم بعض المؤسسات التي تستطع يد الثورة الوصول إليها.

الخيار الثاني: بناء عدد من المؤسسات الجديدة المناهضة لمؤسسات النظام الآيل للسقوط بحيث تقوم بمهام تلك المؤسسات البديلة في المرحلة الانتقالية.

الخيار الثالث: التوغل داخل مؤسسات النظام المهترئة وسرعة التفاعل والمساهمة في صنع القرارات والتأثير المباشر داخلها في سبيل السيطرة عليها والانتقال بها تدريجيا إلى النظام الجديد.

الخيار الرابع: الانصهار داخل بعض مؤسسات النظام مع الاحتفاظ بخصوصيات الثورة والعمل على تعطيل القرارات التي تهدد الكيان السياسي والعسكري للثورة.

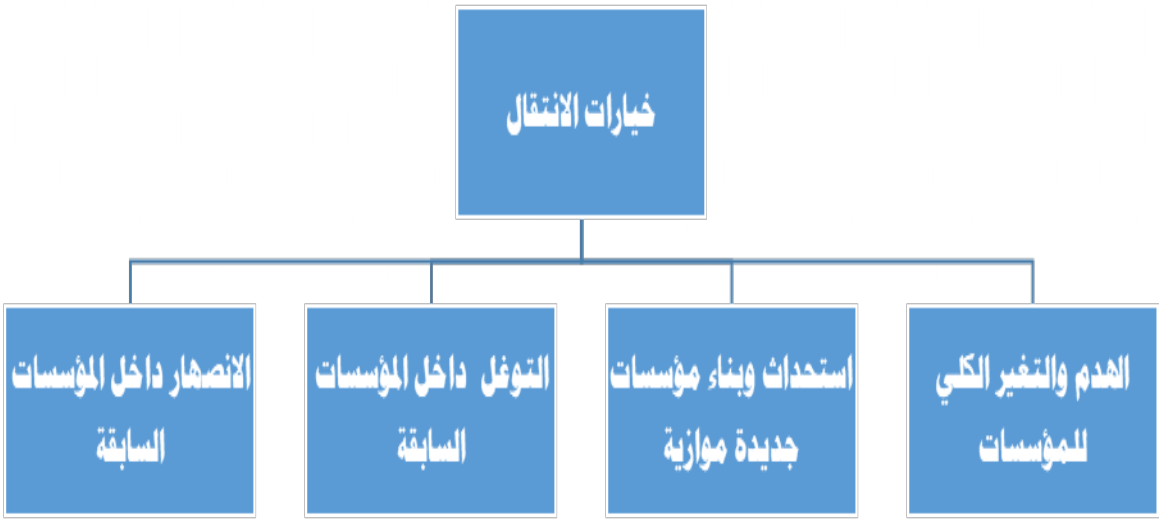

مخطط بياني رقم (١) يوضح خيارات الانتقال من الثورة الى الدولة

ومن خلال تلك الخيارات تتولد ثلاث أولويات هي: أولويات «آنية» وأولويات «مستقبلية» وأولويات «استراتيجية» سار صانعو القرار السياسي والثوري الجنوبي عليها في سبيل الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة استعادة الدولة.

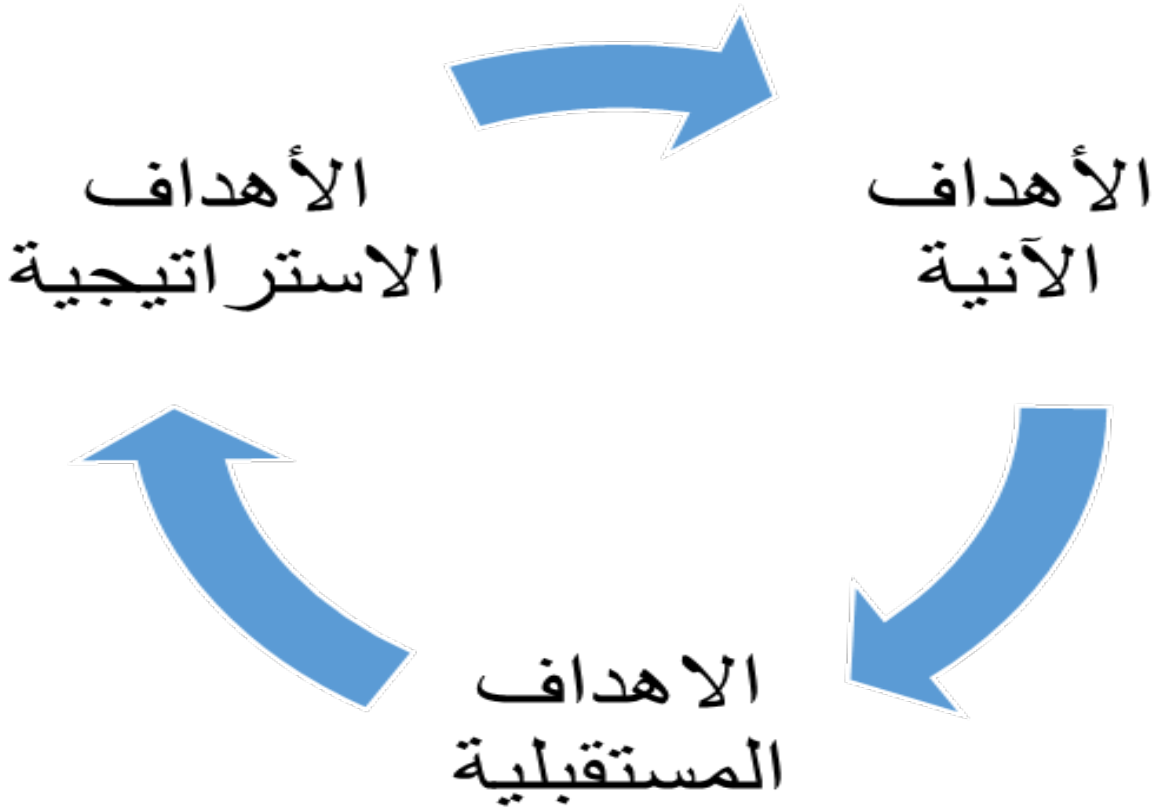

مخطط رقم (٢) يبين خطوات التخطيط الاستراتيجي

وتلك الأولويات ممكن تقسيمها إلى مراحل موزعة على كافة مؤسسات الدولة بحسب تسلسلها وأهميتها وكذا سرعة السيطرة عليها بأقل، تكلفة وبأسرع وقت ممكن.

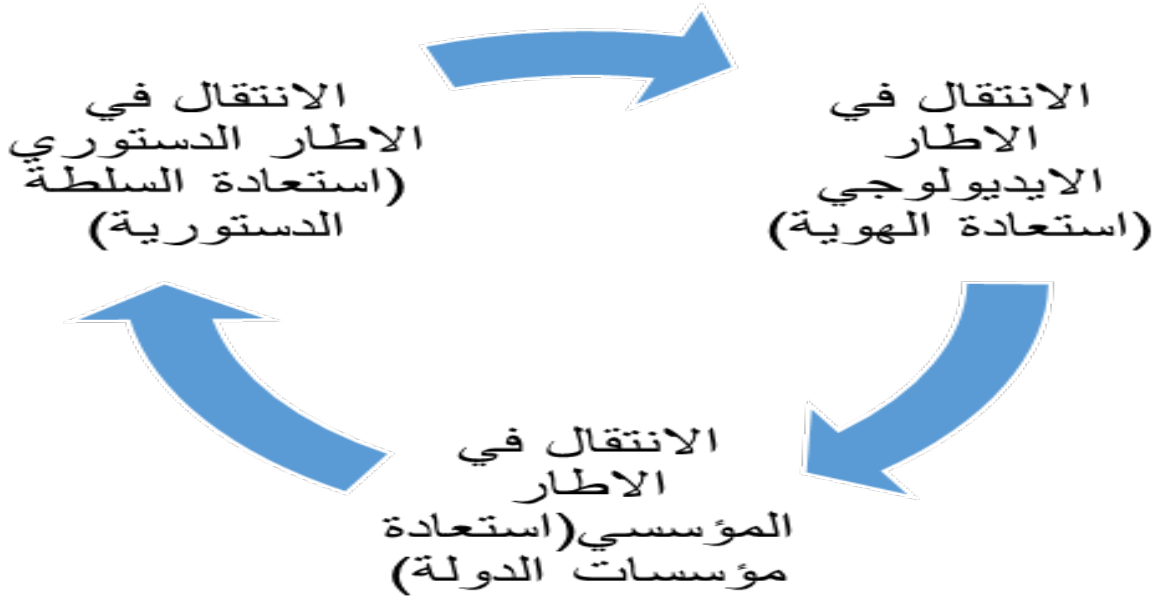

مخطط رقم (٣) يبين مراحل الانتقال من الثورة الى الدولة

وفي هذا السياق اجرت مؤسسة اليوم الثامن استطلاعا إلكترونيا حول المجالات الأكثر حضورا في مسيرة الانتقال من الثورة الى الدولة وكانت نتائج الاستطلاع كالآتي:

جدول رقم (١)

يوضح مراتب المجالات الأكثر حضورا في مسار تجربة الانتقال من الثورة الى الدولة

م	المجال	المستوى	التقييم
1	العسكري	الأول	يعزو الباحثون ان تحقيق هذه الإنجازات والمكاسب يعود لسبب رئيس هو عدم التداخل والشراكة مع القوى الاخر مما أتاح للمجلس القدرة على تحقيق نقاط قوة في هذه المجالات.
2	الأمني	الثاني	
3	التنظيمي	الثالث	
4	الإعلامي	الرابع	
5	الاجتماعي	الخامس	
6	السياسي	السادس	بينما يعزو الباحثون تأخر الانتقالي في هذه المجالات هو بسبب الشراكة والتداخل في المهام والاختصاصات التي يشترك بها شركاء الحالة اليمنية.
7	الإداري	السابع	
8	الثقافي	الثامن	
9	الدبلوماسي	التاسع	
10	العلمي	العاشر	
11	الخدمي	الحادي عشر	
12	الاقتصادي	الثاني عشر	

مما سبق تبين أن الانتقالي حقق نقاط قوة لاسيما في المجال الذي استطاع أن يهدم مؤسسات الاحتلال اليمني وفي مقدمتها القوات المسلحة والأمن وإيجاد مؤسسات جنوبية بديلة، فالمجال العسكري والأمني يعدان أبرز نقاط القوة في مسيرة المجلس الانتقالي منذ تأسيسه حيث نال المرتبة الأولى والثانية بنسب تتراوح ما بين ٨٠٪ الى ٩٠٪ وعلى المنوال نفسه استطاع المجلس أن يهدم عدد من مؤسسات إعلامية وسياسية واجتماعية تتبع الاحتلال اليمني وأسس مؤسسات جنوبية بديلة.

وتلك المكاسب والإنجازات التي تحققت خلال سبع سنوات من عمر المجلس الانتقالي الجنوبي يعزو الباحثون تحقيق تلك الإنجازات والمكاسب؛ لسبب رئيس هو عدم التداخل والشراكة مع القوى اليمنية مما أتاح للمجلس القدرة على الحركة والقدرة

في اتخاذ القرار الذي تحقيق من خلالها نقاط قوة في هذه المجالات.

بينما المسارات الأخرى السياسية والدبلوماسية والعلمية والاقتصادية والخدمية والإدارية حقق حضور ضعيف لاسيما في المجال الخدمي والاقتصادي اللذان احتلا المراتب الأخيرة وقد شكلت نقاط ضعف يوظفها الاخر ضد المجلس الانتقالي الجنوبي، وقد عزى الباحثون تأخر الانتقالي في هذه المجالات هو بسبب الشراكة والتداخل في المهام والاختصاصات التي يشترك بها شركاء الحالة اليمنية.

ويمكن القول: أنه من خلال تتبع ما يقوم به المجلس الانتقالي الجنوبي تبين بوضوح أن الانتقالي خاض صراعًا قويًا للعمل في عدة خطوط بوقت واحد. حقق منها أهداف مؤقته وأخرى استراتيجية.

و أبرز تلك الأهداف المؤقتة هي:

تفكيك الانتقالي للمنظومة العسكرية والأمنية اليمنية العميقة وكذلك تفكيك مراكز القوى السياسية العابثة التي ظلت تعمل على احتلال الجنوب عسكريًا وأمنيًا واستخباراتيًا.

تغلغل الانتقالي داخل مراكز القرار والعمل من داخله على تغيير الاحتكار لمراكز القوى والدولة العميقة ومن ثم اتخاذ القرارات بصورة شرعية وإدارية لخدمة شعب الجنوب مؤقتا والتمهيد لتهيئة الجنوب وإعادة بناء مؤسساته؛ ليكون جاهزًا لاستعادة دولته التي دمرتها الوحدة اليمنية منذ العام ١٩٩٠م. وتعد تلك الخطوات التي يتخذها الانتقالي للتغلغل داخل مفاصل الدولة والتي وصلت مؤخرا إلى مؤسسة الرئاسة اليمنية والحكومة، هي خطوات شجاعة تتخذها قيادة الانتقالي للعمل على تحقيق أهدافه من داخل السلطة التي ظلت محصورة في أيدي أحزاب يمنية شمالية وجماعات أخرى موالية لها طالما عملت ضد قضية شعب الجنوب واستخدمت كل الأساليب الإجرامية لعقاب شعب الجنوب.

مسار تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي في المجال العسكري
قراءة في الانجازات والتحديات والرؤى المستقبلية

د. صبري عفيف العلوي

المقدمة

أيّ قراءة متأنية لتاريخ الجيوش ستبين لنا أنه لم يكن ممكناً لأي وطن أن يستقر، أو حاكم أن يحكم دون جيش قوي يحمي بلاده، ودون أمن لحفظ النظام والأمن العام في البلاد. «الحكم يعني القوة، ومفهوم القوة تطور على مر التاريخ من قوة العنف إلى قوة الشرعية وقوة الشعب».

للجيش رمزيّة خاصة عند الشعوب، فالجيش مناط به وظيفة حماية الوطن من الأخطار الخارجية أو المؤامرات والأعداء في كل المراحل.

لقد ورثت الدولة الجنوبية الحديثة مؤسسة جيش محترف أشرفت على إعداده وتدريبه جيداً السلطة الاستعمارية البريطانية التي حكمت الجنوب منذ ١٨٣٩ وحتى ١٩٦٧م وانحاز هذا الجيش إلى صف الشعب الجنوبي وثورته ضد المستعمر البريطاني. كما ظل كذلك منحازا لصف الشعب الجنوبي في كل المراحل. وتمكنت الدولة من بناء «جيش وطني احترافي بمساعدة الاتحاد السوفيتي حتى صار أقوى جيش في المنطقة، وخاض حروب دفاعية أبرزها حربي ١٩٧٢ و١٩٧٩م مع جيش الجمهورية العربية اليمنية وخرج من هذه الحروب منتصرا».

شكل إعلان مشروع الوحدة اليمنية بشكل مفاجئ في ٢٢ مايو ١٩٩٠م ضربة موجعة للجنوب شعبا وجيشا، وهي الفرصة التي انتظرها الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح وطابوره الخامس بفارغ الصبر ومع سبق الإصرار والترصد لتفكيك الجيش الجنوبي وبدأ بنقل أقوى وحداته لمناطق قبلية معادية للجنوب كعمران وذمار، لتكون هذه هي أولى مراحل تدمير الجيش الجنوبي، ولم تمض أشهر قليلة على قيام الوحدة حتى بدأت عمليات اغتيال القيادات العسكرية الجنوبية بدءا مستشار وزير الدفاع العقيد ماجد مرشد سيف عام ١٩٩٢, وحتى اليوم.

وجاء خطاب إعلان الحرب على الجنوب من قبل الرئيس الأسبق علي صالح في ٢٧ ابريل ١٩٩٤م ليعطي إشارة البدء للقوات الشمالية والقبائل ومشائخ حزب الإصلاح والجماعات الارهابية العائدة من افغانستان لقتل الجنوبيين وبشكل خاص الجيش الجنوبي وبطرق غادرة في كل من عمران وذمار وحرف سفيان ويريم والبيضاء... مرورا باجتياح مناطق الجنوب وانتهاءا باحتلال عدن في ١٩٩٤/٧/٧م.

ومن ثم تعرض هذا الجيش إلى عمليات تفكيك وتدمير ممنهجة وشاملة, فقد تشرد الكثير من قادته وضباطه خارج البلد، وترك آخرون الخدمة أو أحيلوا إلى التقاعد القسري، وتم إدماج البقية في الجيش الشمالي «المنتصر.

البدايات والأهداف

حُظي العمل العسكري باهتمام القائد عيدروس بن قاسم الزبيدي منذ بداية المسيرة المباركة للمقاومة الوطنية الجنوبية بعد حرب صيف ١٩٩٤م، وذلك انطلاقا من قناعة راسخة بالهدف وبدءاً من ذلك التاريخ، وخلال ثلاثة عقود وبجهود حثيثة تراكم النضال العسكري المقاوم للاحتلال اليمني، وبعد تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي تم إقرار العديد من القرارات والاستراتيجيات التي شملت العديد من مجالات العمل العسكري.

وعندما أحيل قاده عسكريون كبار من الجيش الجنوبي عقب تفككه وسرح الآلاف من الجنود والموظفين في الدولة وأحيلوا إلى

التقاعد الإجباري...وهؤلاء شكلوا أساس ونواة الرفض والمقاومة في مراحل مختلفة وحققوا عددا من الانجازات تمثلت في الاتي:

في عام ١٩٩٦عاد سرا الى أرض الوطن النقيب عيدروس قاسم الزبيدي ليضع لبنات المقاومة المسلحة الداعي إلى فك ارتباط الجنوب عن الشمال وأسس «حركة تقرير المصير» التي عرفت ب «حتم» ودشنت مرحلة العمل المسلح في الجنوب.

شكل ضباط الجيش الجنوبي في المنفى أساس الجبهة الوطنية للمعارضة «موج» التي تأسست في لندن عام ١٩٩٧م – ٢٠٠٠م واستطاعت أن « تضع البرلمانات الاوروبية، والبرلمان البريطاني ومجلس العموم البريطاني، والدول الخارجية، في الصورة مما يجري في الجنوب وما جرى، وكان لها مكتب وصحيفة «الوثيقة» وموقع الكتروني، كان أول موقع الكتروني جنوبي».

عملية التصالح والتسامح»، التي تمت في ١٣ يناير من عام ٢٠٠٦، لتكوّن الأرضية الصلبة وعامل الثقة الذي يرتكز عليه الحراك الجنوبي.

شكل الضباط الجنوبيون في المنفى أساس التجمع الديمقراطي الجنوبي «تاج» الذي أعلن عنه في المملكة المتحدة في ٧ يوليو ٢٠٠٤م برئاسة العميد ركن عبدالله أحمد بن أحمد وأمينه العام العميد ركن بحري احمد عبدالله الحسني... وكان له قصب السبق في التمسك بدولة «الجنوب العربي».

أعلن الزبيدي في عام ٢٠١١م عن عودة النشاط المسلح لحركة «حق تقرير المصير» في الجنوب وأسس في أوائل ٢٠١٤ «المقاومة الجنوبية» في الضالع للدفاع عن أبناء الجنوب في وجه جرائم القوات الشمالية والأمن المركزي، وفي العام التالي تشكلت النواة الأولى للقوات الجنوبية ومقاومة الغزو الثاني للجنوب الذي قاده الحوثيون هذه المرة بالتحالف مع الرئيس الأسبق علي صالح... وبفضل الله وبفضل هذه المقاومة صمدت الضالع وكانت الصخرة التي تحطم عليها الغزوالحوثي والمشروع الايراني في الجنوب خاصة والمنطقة عامة.

جاء تدخل التحالف العربي وانطلاق عاصفة الحزم ليمنح المقاومة الجنوبية زخما متجددا قويا أدى الى صمود الضالع وتحرير عدن والعند ومن ثم بقية المحافظات.

في يوليو ٢٠١٥، حاولت مليشيات الحوثي اغتيال اللواء الزبيدي عبر كمين مسلح ومحكم في المسيمير في لحج لكن الرجل نجى من الموت وعاد لبناء القوات الجنوبية من الصفر وتأسيس قوة عسكرية عريضة.

لقد كانت تلك القرارات قائمة على أسس منهجية ومرتكزات علمية محددة آخذة في الحسبان الإمكانات المتوفرة، والمتطلبات الدفاعية، ومصادر التهديد وحجمها، ومختلف أشكال المخاطر وتنوعها، وجميع التحديات التي قد تواجه الجنوب. وبدعم من التحالف العربي تشكلت القوات الجنوبية كالأحزمة الأمنية وقوات الدعم والإسناد والعمالقة والعاصفة وغيرها من وحدات المدفعية والمدرعات ووحدات التأمين الفني والهندسي والإداري.

وفي ظل الحرب المضادة ضد الجنوب التي قادها تنظيم الإخوان تحت مظلة «الشرعية» ,ناهيك عن حروب الإرهاب والخدمات, اضطلع اللواء الأول مشاه الذي قاده اللواء عيدروس الزبيدي بوظيفة ومهام هيئة أركان عامة للقوات المسلحة الجنوبية.

وقد تمكنت القوات الجنوبية في عام ٢٠١٦، وبدعم ومشاركة إماراتية فاعلة، من تحرير مدينة المُكَلَّا الاستراتيجية، وساحل حضرموت بالكامل، من قبضة تنظيم القاعدة، واستمرت هذه الجهود في مطاردة عناصر القاعدة بعد ذلك حتى تمكنت من تحرير معظم الأراضي الخاضعة لهم.

الأهداف العامة:

بناء جيش وطني جنوبي (نظامي) من أبناء الجنوب لحماية الثورة الجنوبية والدفاع عن مكتسباتها ومشروعها العادل والمتمثل في استعادة الدولة الجنوبية كاملة السيادة.

تدريب وتأهيل كافة الوحدات العسكرية الجنوبية وترقيمها ودعمها ماديا ومعنويا لما قدموه من تضحيات جسام في سبيل الدفاع عن الأرض والعرض والتصدي للمشاريع الصفوية الإرهابية الهدامة لبنيان الأمة العربية.

تفعيل الجيش الوطني الجنوبي كـ(جيش احتياطي) يقوم بالمهام الدفاعية والأمنية ويتكون من كافة افراد القوات المسلحة الجنوبية الذي تم اقصاؤهم بعد حرب ٩٤م ولديهم القدرة على العمل والاستفادة منهم في الخبرة والتجربة والقيادة والإدارة ويتم

تشكيلهم في المديريات والمحافظات ليكونوا قوة احتياطية.

الحفاظ على الوحدات العسكرية من التفكك والانهيار وعدم دمجها بعناصر معادية؛ لكون التجارب التي مرت بنا مع تلك القوى المناهضة لمشروع شعبنا تجعلنا أكثر ثقة بأنهم لا عهد لهم ولا ميثاق.

مواصلة الجهود الإقليمية والدولية التي بذلت في السنوات الأخيرة لمواجهة التنظيمات الإرهابية بذات الزخم والقوة، ولاسيما من قبل قوات التحالف العربي والولايات المتحدة والقوات الجنوبية.

البناء على ما تحقق من نجاحات كبيرة في هذا الصدد؛ لأن تراجع جهود مكافحة التنظيم ستعطيه الفرصة لإعادة بناء نفسه وقدراته من جديد، وهو ما سيشكل خطراً على الأمن القومي الوطني الجنوبي والمنطقة والعالم.

أولا: جهود الانتقالي في المجال العسكري

عقب تأسيس المجلس الانتقالي برز هناك اتجاه يتبنى إيلاء الرعاية والاهتمام بالقوات المسلحة الجنوبية وتأهيلها، وبذلت كثير من الجهود التي كانت امتدادا للجهود التي بذلتها قيادة المجلس الانتقالي في فترات سابقة، وبدعم سخي من التحالف العربي وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة، وفيما يلي أبرز ما تحقق من مكتسبات وإنجازات في العمل العسكري الجنوبي:

تأسيس قوات مسلحة جنوبية في العاصمة عدن والمناطق الجنوبية المحررة والتي أثبتت جدارتها في مواجهة العدوان الحوثي في جبهات القتال ودك معاقل الإرهاب في محافظات عدن ولحج والضالع وتبين وشبوة وحضرموت، وتثبيت الأمن والاستقرار في المناطق المحررة وفي مقدمتها العاصمة الجنوبية عدن.

تشكيل جيش وقوات مسلحة جنوبية نظامية مستقلة ومدربة بشكل جيد مزودة بالأسلحة التكتيكية والتقنية الحديثة، مما يعزز قدرتها على حماية الجنوب وتحقيق الاستقرار الأمني فيها، وهذه الإنجازات تعزز قدرة المجلس على تحقيق أهدافه في استعادة دولة الجنوب وتحقيق استقلالها.

استطاع المجلس الانتقالي الجنوبي فرض قدرته على إدارة الملف الأمني والعسكري في معظم محافظات الجنوب بعيدا عن أي وجود عسكري شمالي في البلاد وهو المنجز الأهم لحد الآن.

وممكن نوجز أبرز تلك المكاسب الاتي:

- نجاح القوات المسلحة الوطنية الجنوبية في تحقيق انتصارات عسكرية في ميادين القتال مع المليشيات الحوثية، لاسيما في جبهات القتال الحدودية.
- استطاعت القوات المسلحة الجنوبية أن يجعل من حرب عام ٢٠٢٢م محطة جديدة للبناء وتصويب المسار على كل المستويات، وبعد إعادة بناء القوات المسلحة الجنوبية، تم تحديد أولوية المعركة.
- سجل القوات المسلحة الجنوبية نجاحاً في تحقيق انتصارات تاريخية ضد الجماعات الإرهابية والوقوف بوجه المخططات التي تسعى لإشعال المنطقة بصراعات جانبية خدمة لأجندات تستهدف الأمن القومي العربي والسلم والأمن الدوليين وتهديد الملاحة الدولية.

أصبحت القوات المسلحة الجنوبية عاملاً هاماً في استراتيجية خطة الدفاع العربي والعالمي المشترك لحماية الملاحة الدولية ومنع أي تهديدات إيرانية أو إرهابية في باب المندب وسواحل جنوب اليمن

ثانيا: المشاكل والتحديات

- استمرارية المعاناة التي تتعرض له أسر الشهداء والجرحى الذين سفكت دمائهم في سبيل الحرية والكرامة.
- غياب القوانين العسكرية التي من خلالها تتم عملية الضبط والربط داخل المؤسسات العسكرية والأمنية مما يؤدي أحيانا لبروز عدد من المشاكل التي قد تصل بعض الاحيان للصراع المسلح داخل المؤسسات نفسها.
- ضعف الكفاءات القيادية والإدارية في معظم الوحدات والقطاعات العسكرية مما قد يؤدي إلى الجمود وعدم مواكبة التطورات والأحداث المتسارعة داخل الساحة.

- غياب كثير من التخصصات العسكرية لاسيما في المجال البحري والجوي والبحث الجنائي والسلك القضائي والاستخباراتي مما قد يدخلنا في الواقع القريب في مرحلة عدم التوان والتكافؤ في المجال العسكري والامني وتتغير موازين القوى لصالح اعداء قضية شعبنا.

- ضعف الإعلام الحربي والتوجيه المعنوي داخل المؤسسات العسكرية مما يجعلها في عزلة عن واقع الأحداث وكذلك يفقد الثقة لدى المجتمع ويتولد الضعف في نفوس الناس. والكل يعرف ما تفعله حرب الإشاعات والاخبار الكاذبة الذي دأب العدو في بثها في أكثر من معركة ومازالت دون ان نضع لها حدا ونقف في مواجهتها بكل الطرق.

- ضعف التربية الوطنية داخل صف وضباط وجنود القوات المشكلة حديثا مما قد يعرقل مسيرة بناء جيش وطني جنوبي لحماية مكتسبات الثورة وفق عقيدة قتالية عالية.

- ضعف الانضباط العسكري داخل صفوف القوات العسكرية الجنوبية المسلحة.

- الشللية والمناطقية والجهوية داخل بعض الوحدات العسكرية الجنوبي

- عدم الاستفادة بشكل مباشر من الجيش الجنوبي السابق لكونه جيشا تم اقصاؤه وهو يوازن الجيش الوطني لجيش الاخوان والحوثي.

ثالثا: رؤى مستقبلية لتطوير المؤسسات العسكرية

- معالجة أوجه القصور التي رافقت نشوء القوات الجنوبية إذا أُريد للجيش أن يكون ذات طابع مهني وفقا لأنظمة وقوانين الخدمة. فتحديد ما يحتاج إلى التغيير يتطلب فهمًا أفضل لما يعنيه إضفاء الطابع المهني على قوة عسكرية.

- العمل على وحدة القيادة وكذلك العمل على توظيف وتدريب صغار القادة القادرين على الاستجابة من خلال التسلسل القيادي العسكري المُتعارف عليه. فضلًا عن تعزيز الروابط بين هذه الوحدات، وتحديد مجالات تداخل وتكامل المسؤوليات والمهام.

- مكافحة الفساد: من خلال الربط بين أعمال التدريب والدعم التقني، وتبني ممارسات الشفافية والمساءلة، عبر تأسيس آلية ديناميكية يصبح معها التخلي عن الممارسات الفاسدة جديرًا بالاهتمام، مع تقديم الخبرة والدعم التكنولوجي لحمل العسكريين على تبني إجراءات لتقليل فرص الفساد.

- **العمل الاستخباراتي والتكنولوجي واللوجيستي الفعال:** من خلال تشجيع العسكريين على استخدام وصيانة الاتصالات العسكرية، وتحسين عملية تبادل المعلومات الاستخباراتية، والأهم من ذلك العمل المشترك من أجل تزويد القوات بمعلومات محدثة في الوقت المناسب وقابلة للتنفيذ. فضلًا عن القضاء على صراع المصادر.

- رفع كفاءة الجيش الجنوبي: من خلال تحسين القدرات الإدارية من مساءلة وموارد ورواتب ومعيشة أفضل للجنود، وصولًا لبناء الثقة بين الجنود والقادة، والتوسع في تعيين خريجي الجامعات والأكاديميات، خاصة في المجالات الفنية، وتكثيف التعاون العلمي والأكاديمي بالتركيز على المهارات التكتيكية والتشغيلية والمعايير والضوابط الوظيفية.

- إعادة بناء القوات المسلحة الجنوبية على أسس وطنية والابتعاد عن التشكيلات المناطقية او الجهوية وتوزيعها على محاور قتالية في كافة محافظات الجنوب (عدن، ابين، لحج/ الضالع، حضرموت، سقطرى ، المهرة،.

- اعادة العلاقات والتبادل الثقافي العسكري مع الدول الصديقة والشقيقة واستعادة القوانين العسكرية والقضاء العسكري داخل المؤسسات العسكرية الجنوبية.

- بناء وترسيخ العقيدة العسكرية والهوية الوطنية والاحترافية لهذه القوات فالعقيدة العسكرية هي مصطلح عام لوصف أداء الوحدات والقوات خلال الحملات والعمليات والمعارك والاشتباكات العسكرية المختلفة، وتشكّل في الأساس خطوط عريضة ومقترحات عملية لتقديم إطار عمل قياسي موحّد داخل المؤسسة العسكرية الواحدة تساعد على إتمام المهام المختلفة أكثر من كونها مجرّد قوانين ونظريات جامدة.

- تأسيس صندوق مالي لرعاية أسر شهداء ثورة الجنوب التحررية، ودعوة كافة رجال المال والأعمال الجنوبيين في الداخل

والخارج للمشاركة والإسهام في إنجاح هذا المشروع الوطني بكافة السبل.

- تفعيل إحدى المستشفيات العسكرية الجنوبية في عدن (مستشفى صلاح الدين العسكري، او مستشفى باصهيب العسكري) وتزويده بالكادر الطبي والمستلزمات والتشخيصات الطبية الحديثة؛ ليقوم بمهمة معالجة الجرحى والمرضى من أبناء القوات العسكرية والأمنية الجنوبية وتخفيف معاناة السفر للخارج وما يترتب عنها من تكاليف عالية سواء أكانت من ميزانية المجلس او بالنفقة الخاصة.
- تفعيل محكمة جزائية عسكرية جنوبية مختصة لحل كافة القضايا والتحديات التي تعاني منها المؤسسات العسكرية والأمنية وتسهم في عملية الضبط والربط وتطبيق النظام العسكري الجزائية على كل المخالفين التداخل تلك المؤسسات.
- سن المزيد من التشريعات واللوائح التي تقنن عمل الوحدات العسكرية واخضاعها لتلك القوانين لما فيه خدمة الوطن والحفاظ على المكتسب القومي الجنوبي.
- تأسيس معهد للعلوم العسكرية الجوية والبحرية ويرشح أن يؤسس في ارخبيل سقطرى الجنوبية ليؤدي وظيفته بدقة عالية ويوفد اليه افراد من القوات المسلحة الجنوبية ويتم اختيارهم بمعاير الكفاءة لاسيما من يحملون شهادات جامعية لتأهيلهم وتدريبهم في التخصصات الحديثة والمواكبة للمرحلة.
- تزويد كافة القطاعات العسكرية الجنوبية بالكفاءات والتخصصات القيادية والإدارية والمالية والفنية في سبيل تطوير مهامهم ومواكبة التطورات والتقنيات التكنولوجية الحديثة.
- تأسيس دائرة داخل الهيئة العامة للأعلام تسمى دائرة (الإعلام الحربي والتوجيه المعنوي) ويشملها التخصصات العسكرية والتحليلات الاستراتيجية للواقع العسكري.

المراجع:

احترافية جيش جمهورية اليمن الديمقراطية، منشورات مؤسسة اليوم الثامن للأعلام والدراسات أبريل ٢٠٢٢م.

استراتيجية الانتقال نت الثورة الى الدولة، قراءة تحليلية في تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي.

مسار تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب
قراءة في الانجازات والتحديات والرؤى المستقبلية

د. صبري عفيف العلوي

المقدمة

إن ثمرة التعاون بين مختلف الجهات الوطنية الجنوبية المعنية بمكافحة الإرهاب والفكر المتطرف المؤدى إلى الإرهاب، حققت انتصارات ميدانية، وفي هذه الورقة سنحاول نبرز الجهود الوطنية الجنوبية والمدعومة من القيادة السياسية لدولة الامارات العربية المتحدة التي رسمت هدف واضحا لمجابهة التهديدات الإرهابية، وإحباط مخططات تقويض مؤسسات الدولة الوطنية، ومن هنا نسعى لعرض صورة أكثر وضوحاً للحقائق على الأرض، بالإضافة إلى السياسات والممارسات المثلى المتبعة في مجالات مكافحة الإرهاب.

لقد واصل المجلس الانتقالي الجنوبي في رسم استراتيجية مكافحة الإرهاب من خلال مقاربة شاملة للتعامل مع الأبعاد المختلفة لظاهرة الإرهاب، بهدف تقويض ما يُسمى بالجماعات "المُتأسلمة"، وفى مقدمتها جماعة "الإخوان" الإرهابية، التي تَتَّخذ من الدين ستاراً؛ لتحقيق مآربها السياسية في فرض نموذج تكفيري ينحرف عن صحيح الدين ومبادئه السمحة على المجتمع، ويشمل إسقاط مُؤسسات الدولة الوطنية على غرار ما شهدته عدد من دول المنطقة، حيث بدأ جلياً أن جماعة الإخوان الإرهابية تمثل المنبع الرئيسي الذي انبثقت عنه كافة الجماعات الإرهابية، على اختلاف مُسمياتها، واستمدت منه المبادئ الفكرية المتطرفة الدموية.

ويجدر التذكير بأن العالم أجمع قد أدرك، منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، حجم هذه الظاهرة العابرة للحدود التي يمكنها الإضرار بوئام المجتمعات وباستقرار الدول؛ الأمر الذي يحتم شن كفاح عالمي في إطار من التعاون الدولي، إذ هو السبيل الوحيد القادر على استئصال شأفة هذه الآفة نهائيا.

وممكن نوجز أبرز تلك الانجازات في الاتي:

- تدريب وتأهيل أكثر من ٥٠ألف مقاتل جنوبي في الاحزمة والنخب الأمنية في جميع محافظات الجنوب وتخريجهم دفعات محترفة وتسليحهم لتأمين وتحصين الجنوب.
- تطهير عدن أمنيا وتحرير مديرية تلو المديرية من الإرهاب بعد أن وصلت العمليات الإرهابية إلى مستوى مخيف لا يمر يوم دون سيارة مفخخة أو انتحاري وبضع عمليات قتل بكاتم الصوت.
- تأسيس طوق أمن عدن الذي يعد الطوق الأمين لحماية مداخل ومخارج العاصمة عدن ليأتي قرار اللجنة الأمنية بتسلم اللواء الأول دعم وإسناد النقاط الأمنية في العاصمة، واستطاعت هذهِ النقاط الأمنية القبض عصابات السرقة والتقطع والمتهمين بقضايا القتل، والعثور على كميات كبيرة من الحشيش المخدر والقبض على مروجي المخدرات.
- حملات أمنية نفذتها الأجهزة الأمنية منها قوات العاصفة وقوات الحزام الأمني لمنع حمل السلاح والمركبات غير المرقمة وإزالة عواكس السيارات ومنع الدرجات النارية التي لاقت رواج كبير بين أوساط المواطنين لما لهذه الحملة من أثر في حفظ الأمن.

شهدت جهود مكافحة التنظيم الإرهابي دفعة قوية، بعد دخول قوات التحالف العربي إلى اليمن لقتال المتمردين الحوثيين، حيث وضعت هذه القوات من ضمن أولوياتها استهداف التنظيمات الإرهابية الأخرى وعلى رأسها تنظيم القاعدة؛ وكان لدولة

الإمارات العربية المتحدة دورها الأبرز والأهم في هذه المواجهة، حيث أشرفت على تدريب العديد من القوات الجنوبية، التي تمكنت من صد هجمات تنظيم القاعدة على مدينة عَدَن بعد تحريرها وطرد العناصر المتطرفة منها.

انعكست هذه الجهود الإقليمية والدولية في مجال مكافحة تنظيم القاعدة في اليمن بصورة واضحة في تراجع التنظيم بصورة كبيرة في السنوات التالية ووفقاً لبعض الإحصائيات انخفض نشاط تنظيم "القاعدة في شبه الجزيرة العربية" وتراجعت عملياته بشكل مطرد من ١٤٥ عملية في النصف الأول من عام ٢٠١٧ إلى ١٢٨ عملية خلال النصف الثاني من العام نفسه، ثم إلى ٦٢ عملية فقط في النصف الأول من عام ٢٠١٨م

إعلان عملية الفيصل لتطهير مدينة المكلا من العناصر الإرهابية، ففي صباح الـ١٨ من فبراير ٢٠١٨م أعلنت قوات النخبة الحضرمية إطلاق عملية "الفيصل" لاجتثاث الإرهاب وتجفيف منابعه بشكل كامل من وادي المسيني وساحل حضرموت، وتقدمت القوات من ثلاثة محاور وبغطاء جوي من صقور القوات المسلحة الإماراتية في إطار قيادة التحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية؛ حيث لجأ عناصر التنظيم الإرهابي إلى استخدام العربات المفخخة وزرع العبوات الناسفة، لإعاقة تقدم أسود النخبة الحضرمية؛ وأجترح أبطال النخبة أروع الملاحم ضد عناصر التنظيم وكبدوهم خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد، رغم وعورة تضاريس الوادي واتساعه والذي استغله تنظيم القاعدة لحشد مقاتليه وتخزين أسلحته في الكهوف والجبال.

إعلان عملية سهام الجنوب لتحرير شبوه من التنظيمات الإرهابية، تمكنت العملية العسكرية مع الساعات الأولى لانطلاقها، من الانتشار في منطقة المصينعة بمديرية الصعيد وهي أهم المناطق التي يتحصن فيها عناصر الإرهاب. كما انتشرت قوات دفاع شبوة في منطقة «العرم» بشبوة قبل أيام لمنع تسلل أي «عناصر متطرفة» فارة من محافظة أبين. وقالت مصادر عسكرية جنوبية إن «الهدف الرئيسي يتمثل في بسط سيطرة القوات المسلحة الجنوبية على كامل حدود شبوة». وأضافت أن «القوات الجنوبية المشاركة في العملية تضع بأولوياتها مطاردة الجماعات الإرهابية ودك أوكار العناصر الإرهابية في عموم أنحاء شبوة».

معركة تطهير عدن من التنظيمات الإرهابية.

وفي منتصف مارس ٢٠١٦م أطلقت قوات الأمن بقيادة اللواء شلال علي شائع في عدن عملية عسكرية واسعة لتأمين مديرية المنصورة بعد سلسلة من أعمال القتل والاغتيال شبه اليومي من قبل المسلحين، وفي اليوم التاسع والعشرين من نفس الشهر استكملت القوات الأمنية العملية وسيطرت بالكامل على المديرية.

لقد نجحت قوات الحزام الأمني في شهر مارس من العام ٢٠١٦ من تطهير مديرية المنصورة بالعاصمة عدن التي كانت معقلا لعناصر تنظيم القاعدة، ومن ثم انتقلت هذه القوات إلى محافظة لحج. ونفذت قوات الحزام الأمني وبدعم وإسناد من القوات الإماراتية عمليات نوعية ومداهمات لأوكار الإرهابيين وتمكنت من اعتقال عدد كبير منهم، كما نفذت انتشاراً واسعاً في كل مديريات عدن ومداخلها ومخارجها.

كما نجحت هذه الإجراءات في شل حركة الجماعات الإرهابية التي كانت تتنقل في العاصمة عدن بسهولة وتنفذ عمليات الاغتيالات والتفجيرات التي طالت حتى محافظ محافظة عدن السابق الشهيد جعفر محمد سعد.

وكانت مديرية المنصورة قد شهدت تنفيذ عمليات إرهابية، أودت بحياة العشرات، وهو ما دفع الأجهزة الأمنية وعلى رأسها قوات الحزام الأمني ووحدة مكافحة الإرهاب بالحزام للاستبسال في سبيل استئصال كافة عناصر الإرهاب، واقتلاعه من جذوره في المديرية، وبالفعل تمكنت تلك القوات من تطهير المديرية، ونشر الأمن والاستقرار.

وبفعل تلك العمليات الدقيقة تقلصت العمليات الإرهابية إلى حدودها الدنيا، وهو ما ساهم في عودة الكثير من المنظمات الدولية لممارسة عملها من عدن.

جدول رقم(١)

يوضح عدد ونسب العمليات الإرهابية في العاصمة عدن٢٠١١-٢٠٢٣

العام	عدد العمليات	النسبة المئوية %
2011	16	5%
2012	39	16%
2013	18	6%
2014	15	5%
2015	31	13%
2016	89	32%
2017	21	8%
2018	19	7%
2019	8	3%
2020	7	2%
2021	7	2%
2022	6	1%
2023	0	0%
المجموع	276	100%

مصدر الإحصاءات: جهود الباحث من الصحافة المحلية والتقارير الدولية

مما سبق تبين الاتي:

أن عدد العمليات الإرهابية في العاصمة عدن بلغت نسبة عالية جدا تقدر(٢٧٦) عملية إرهابية، بمعدل عملية إرهابية كل شهر ونصف، وهذه الامر لم يحصل في أي مدينة أخرى من مدن العالم العربي أو الإقليمي او العالمي الذي تعرض للجرائم الإرهابية لاسيما في هذه الفترة المحددة في زمن الدراسة.

أن تلك العمليات جاءت عملية تنفيذها تصاعديا ابتدأ من عام ٢٠١١م الذي نفذت فيه (١٦) عملية إرهابية وهو العام الذي رافق سقوط نظام صنعاء أثر الخلاف السياسي بين القوى المتصارعة هناك؛ حيث عمل نظام صنعاء تسليم المعسكرات والأسلحة للتنظيمات الإرهابية في كلا من ابين وشبوة والبيضاء وعدن.

بعد تحرير عدن من المليشيات الحوثية وخروج حركة الاخوان المسلمين من المشهد السياسي في عدن متمثلا في المحافظ نائف البكري ثم توالت العمليات الإرهابية في تصاعدها حتى بلغت ذروتها بمعدل (٨٦) عملية إرهابية في عام ٢٠١٦م فقط وهو العام الذي استلم الجنوبيون إدارة محافظات الجنوبية بعد تحريرها من عناصر الاخوان والتنظيمات الإرهابية وهذا يدل على العلاقة المباشرة بين التنظيمات الإرهابية وحركة الاخوان المسلمين.

أن الجهود الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي وبدعم من دولة الامارات العربية المتحدة استطاعت أن تحجم من تلك العمليات الإرهابية منذ عام ٢٠١٨ حيث بدأت تنخفض تلك العمليات في الأعوام (٢٠١٨- ٢٠١٩- ٢٠٢٠- ٢٠٢١- ٢٠٢٢)

مثل عام ٢٠٢٣م عام الاستئصال والتطهير الكلي للتنظيمات الإرهابية وعناصرها في العاصمة عدن إذ بلغ نسبة تنقيذ العمليات الإرهابية (٪ ٠) وهذا يعد انتصارا كبيرا حققته القوات الأمنية والعسكرية في العاصمة عدن.

عمل المجلس الانتقالي الجنوبي على اتخاذ العديد من الإجراءات لمواجهة التنظيمات الإرهابية بهدف تقويض قدرتها على ارتكاب العمليات الإجرامية.

أسهمت الامارات العربية المتحدة في الدعم والمساندة والتدريب للأجهزة الأمنية والعسكرية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي في جنوب اليمن من أجل تأمين مختلف المناطق والتصدي لخطر التنظيمات المتطرفة. أسهمت في التصدي لتنظيمي "القاعدة" و"داعش" اللذين كانا يتمددان في المحافظات الجنوبية المحررة، لمحاولة السيطرة على مدن رئيسية.

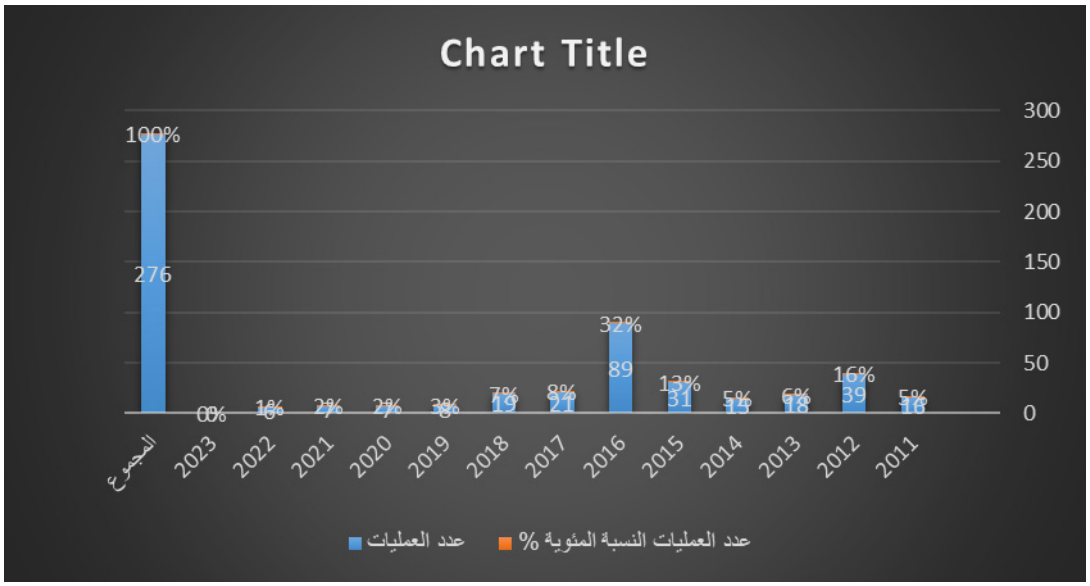

شكل بياني رقم(١)

يوضحان عدد ونسب العمليات الإرهابية في العاصمة عدن٢٠١١-٢٠٢٣م

عملية سهام الشرق

أطلقها الرئيس القائد عيدروس قاسم الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي القائد الأعلى للقوات المسلحة الجنوبية؛ لتحرير محافظة أبين من الجماعات الإرهابية والعناصر الخارجية عن النظام والقانون. وتهدف العملية العسكرية، التي أطلق عليها اسم "سهام الشرق، إلى تطهير محافظة أبين من التنظيمات الإرهابية وإزالة خطر التخادم الإخواني الحوثي مع تنظيم القاعدة بالإضافة الى تعزيز تأمين العاصمة عدن.

ثانيا: التحديات

- ضعف الكفاءات القيادية والإدارية في معظم الوحدات الأمنية مما قد يؤدي إلى الجمود وعدم مواكبة التطورات والأحداث المتسارعة داخل الساحة لاسيما مكافحة الجريمة المنظمة.
- غياب كثير من التخصصات الأمنية لاسيما في المجال الجنائي والاستخباراتي والجوي والبحث الجنائي مما قد يدخلنا في الواقع القريب في مرحلة عدم التوان والتكافؤ في المجال والامني وتتغير موازين القوى لصالح أعداء قضية شعبنا.
- ضعف الإعلام الأمني والتوجيه المعنوي داخل المؤسسات الامنية مما يجعلها في عزلة عن واقع الأحداث وكذلك يفقد الثقة لدى المجتمع ويتولد الضعف في نفوس الناس. والكل يعرف ما تفعله حرب الإشاعات والاخبار الكاذبة الذي دأب العدو في بثها في أكثر من معركة ومازالت دون ان نضع لها حدا ونقف في مواجهتها بكل الطرق.
- ضعف التربية الوطنية داخل صف وضباط وجنود القوات الأمنية مما قد يعرقل مسيرة بناء قوات امنية وطنية لحماية وتطبيق النظام والقانون.

- ضعف الانضباط الوظيفي داخل صفوف القوات الأمنية
- غياب التأهيل الاكاديمي في المجال الأمني
- الشللية والمناطقية والجهوية داخل بعض الوحدات الامنية الجنوبية.
- محاولة القوى اليمنية السيطرة على مكامن صناعة القرار السياسي والإداري في العاصمة عدن، من خلال امتلاك قوة أمنية أو عسكرية على الميدان لكي تسهل لهم التحرك بأريحية تامة.

ثالثا: الرؤى المقترحة:

- معالجة أوجه القصور التي رافقت نشوء القوات الأمنية إذا أُريد للأمن أن يكون ذات طابع مهني.
- إعداد تقرير سنوي لجهود دول المجلس في مجال مكافحة الإرهاب وإمكانية الاستفادة منه لاستعراضه في المحافل الإقليمية والدولية.
- العمل على وحدة القيادة وكذلك العمل على توظيف وتدريب صغار القادة القادرين على الاستجابة من خلال التسلسل القيادي المُتعارف عليه.
- تعزيز الروابط بين هذه الوحدات الأمنية، وتحديد مجالات تداخل وتكامل المسؤوليات والمهام.
- مكافحة الفساد الإداري: من خلال الربط بين أعمال التدريب والدعم التقني، وتبني ممارسات الشفافية والمساءلة.
- رفع كفاءة القوات الأمنية بمختلف تشكيلاتها، من خلال تحسين القدرات الإدارية من مساءلة وموارد ورواتب ومعيشة أفضل للجنود، وصولًا لبناء الثقة بين الجنود والقادة، والتوسع في تعيين خريجي الجامعات والأكاديميات، خاصة في المجالات الفنية، وتكثيف التعاون العلمي والأكاديمي بالتركيز على المهارات التكتيكية والتشغيلية والمعايير والضوابط الوظيفية.
- إنشاء مجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب من الدول العربية والافريقية تماشيا مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٥/٧٣ حول "تعزيز التعاون الدولي لمساعدة ضحايا الإرهاب" الصادر في يونيو ٢٠١٩.
- عقد الاجتماعات الدورية لفريق الخبراء العرب المعنيين بموضوعات مكافحة الإرهاب، والمناقشات الخاصة بتطوير مشروعات القرارات العربية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.
- تفعيل التشريعات الوطنية الجنوبية ذات الصلة بمُكافحة الإرهاب، والتنسيق المستمر مع لجنة مكافحة الارهاب في الأمم المُتحدة على نحو يُحقق مُكافحة فعالة وشاملة لظاهرة الإرهاب تعزيز سُبُل التصدي للطرق المُستحدثة في مجال تمويل الإرهاب.

مسار تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي في المجال التنظيمي
قراءة في الانجازات والتحديات والرؤى المستقبلية

د. مراد عبدالله الحوشبي

د. رائد شائف القطيبي

المقدمة

خلال الفترة القصيرة التي تأسس فيها المجلس الانتقالي الجنوبي، شكلت البنية التنظيمية للمجلس نقطة قوة ومرتكز أساسي لتوحيد الجهود وتنظيم العمل وفق التخصصات والاستفادة من الطاقات والكوادر الجنوبية كلٌ في مجال عمله وتخصصه، حيث أصبح الجميع في الجنوب يشعر بانتمائه لهذا المجلس وتمثيله لإرادته الحقيقة في تحقيق حلم الدولة الجنوبية المنشودة والتي ستلبي تطلعات وطموحات الشعب الجنوبي في تحسين حياته وعيشته وتوفير كل ما من شأنه تحقيق الإرادة الشعبية في التحرر والاستقلال.

ليس هناك عمل دون تنظيم، ولا مشروع دولة دون مؤسسات، وفي هذا المجال حقق الانتقالي عملا محترما ومنظما جدا ومنضبطا عكس ماضي المكونات الذي ينشق فيه المكون بعد شهر من إشهاره ويشهد فوضى تصريحات وتضارب قيادات، فالانتقالي محترف بناطق رسمي وعمل رصين ومنظم جدا، وسنتناول في هذه الورقة البحثية عدد من المواضيع في هيئة تساؤلات لعلنا نضع النقاط على الحروف، ونتبعها بإجابات وان كان الواقع لم يحتويها او تنفذ فيه، لكننا سنفرد عددا من التوصيات لعل صاحب القرار وصانعه يجد سبيل في تنفيذها لتحقيق الاستدامة لهذا المجلس الذي يؤمل منه افراد شعبنا النافذة الوحيدة لبلوغ المرام.

- طبيعية الكيانات السياسية قبل تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي؟
- ماهية المبادئ والاهداف والأسس للمجلس الانتقالي الجنوبي؟
- ما مدى قدرة البنية التنظيمية للمجلس الانتقالي الجنوبي على الاستمرار؟
- هل استطاع المجلس الانتقالي ان ينجز رؤية تنظيمية موحدة؟
- ما هي مؤشرات نجاح هذا الكيان؟
- ما هي التحديات والمخاطر التي يوجهها المجلس الانتقالي الجنوبي في تطوير بنيته التنظيمية؟
- ما هي الرؤى والحلول المستقبلية التي تسهم في تطوير الأداء التنظيمي للمجلس الانتقالي الجنوبي؟
- المحور الأول: طبيعية الكيانات السياسية قبل تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي.

تمثلت طبيعة الكيانات السياسية قبل تأسيس المجلس الانتقالي، بانطلاق حركات المقاومة المسلحة بعد حرب صيف ١٩٩٤م، التي اجتاحت الجنوب لتعلن قوى الظلام الجنوب ارض مستباحه وتطهيرها من الانفصاليين الشيوعيون حسب زعمها، ولم يعيروا أي اهتمام بان المارد الجنوبي الحر سينهض ولو كان من تحت الركام لتطهير ارضه من دنس أي محتل، ولم يأخذوا العبرة من تاريخ الاستعمار الذي جثم على العديد من الدول، وظل فيها قرونا من الزمن لكن الشعوب تأبى الا ان تنال حريتها مهما كانت التكلفة وكان الثمن غاليا.

بدأت حركات المقاومة بعد حرب ٩٤م تتشكل معلنه رفضها فرض الوحدة بالقوة وكانت الانتفاضة التحررية المسلحة بدأت من حضرموت والضالع راح على أثرها أشجع وأنبل رجالنا..

ثم ظهرت حركة موج وتاج من خارج الوطن تنادي برفض الاحتلال الشمالي على الجنوب، ثم نهض المارد في ٢٠٠٧م معلن ما يسمى الحراك الجنوبي الذي هز عرش الطغاة بعد ثلاثين عام من الاقصاء والتهميش لكل ما هو جنوبي في مختلف المجالات في الدولة، تعرض خلالها افراد شعبنا للسجن والقتل والتهميش والطرد من الوظيفة العامة والتأهيل لأي كادر جنوبي سواء في الجامعات الحكومية او الكليات العسكرية، استمر هذا الحراك الجنوبي الأصيل الى ظهور ما يسمى ثور الشباب في صنعاء، تم من خلاله الدعوة لما يسمى الحوار الوطني فلم يشارك فيه أي قوى من الحراك الثوري سواء المؤتمر الوطني لشعب الجنوب، فانسحب من هذا المؤتمر معلنا رفضه لمخرجاته، ومن ثم انفجرت الحرب التي قادها عتاولة الشمال متمثلة بقوة الظلام قوات عفاش والحوثي ومن في صفهم فاجتاحوا الجنوب مرة أخرى، سقط على اثرها العديد من الشهداء والجرحى سقت ارض الجنوب بدمائهم لتعلن تطهير الجنوب من هذه القوى الظلامية، تم من خلالها تشكيل المقاومة الجنوبية بقيادة القائد. عيدروس بن قاسم الزبيدي الذي عين محافظ لمحافظة عدن ليعلن بعد عام ونيف تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي الذي ضم في كيانه العديد من الحركات السياسية التي تشكلت قبل واثناء الحرب الأخيرة على الجنوب واعتباره الطريق الذي سيسلك من خلاله الشعب الجنوبي طريقه الى التحرر وبناء الدولة التي ينشدوها منذ عام الغدر والخيانة ١٩٩٠م .

المحور الثاني: المجلس الانتقالي الجنوبي، المفهوم والأهداف والمبادئ والأسس

١- المفهوم:

هو كيان وطني قيادي انتقالي للجنوب بحدود ما قبل ٢٢-مايو -١٩٩٠م بموجب قرار تشكيلة من قبل الرئيس عيدروس بن قاسم الزبيدي المفوض شعبيا بمقتضيات إعلان عدن التاريخي الصادر يوم الرابع من مايو ٢٠١٧م.

كما إن لدى شعب الجنوب العربي ارض وشعب وهوية ودولة معترف بها، بإقرار واعتراف شرائحه ومكوناته المختلفة والمجتمعين العربي والدولي باعتبارها قضية وطنية عادلة ومشروعة، وثورة شعبية رائدة تعبر عن تطلعاته وخياراته المشروعة بشأن حل تلك القضية، إلا أن تلك القضية والثورة تفتقران للقيادة الموحدة والرؤية المؤصلة، بوصفهما ركيزتين أساسيتين لانتصار أي ثورة ومعالجة أي قضية، ومن ذلك المنطلق مثّل المجلس الانتقالي الجنوبي كإطار قيادي معبر عن قضية شعب الجنوب وأهداف ثورته، متطلباً عملياً واستحقاقاً وطنياً لا يحتمل التأخير أو الترحيل.

تؤكد معطيات الواقع وتداعياته الراهنة أن الجنوب وما قدمه شعبه من تضحيات وما حققه من مكاسب وانتصارات حتى اللحظة، بات مهدداً بمخاطر عديدة يتطلب مواجهتها.. جهداً وعملاً وطنياً تشاركياً تكاملياً منظماً، يلملم شتات الفرقة والاختلاف الذي يغذيه خصوم القضية، ويوحّد الجهود والإمكانات الوطنية، ويستثمر ويوظف الفرص المتاحة في سبيل استكمال تحرير الأرض من قوات الغزو والاحتلال، وتحصينها من احتمال عودته مجدداً، ويؤمّن الشعب والوطن من مخاطر الوقوع في مستنقع الفوضى والتطرف والإرهاب، ويحمي وحدة النسيج الوطني الجنوبي وهويته الوطنية، ولن يتأتى ذلك إلا بكيان وطني قيادي منظّم يوجّه وينظّم العمل السياسي والميداني لثورة شعب الجنوب بمساريها السلمي (الحراك الجنوبي) والمسلح (المقاومة الجنوبية)، صوب بلوغ هدفه المنشود المتمثل في استعادة سيادته ونيل استقلاله التام، وإعادة بناء دولته الوطنية الفدرالية المستقلة على كامل ترابه الوطني بحدوده المعروفة دولياً.

وعليه وتتويجاً للجهود الوطنية المتراكمة طيلة السنوات الماضية وحتى اللحظة، وتجاوباً مع كل الدعوات المستمرة من جماهير الشعب الجنوبي التي تنادي بانتظام العملية السياسية الجنوبية في بوتقة كيان وطني قيادي موحّد يعبّر عن تطلعات شعب الجنوب ويصون تضحيات أبنائه وأهدافه، ويؤمن مكاسبه وانتصاراته التي حققها على الأرض، ويستكمل إنجاز استحقاقات ومهام مرحلة التحرر الوطني، وبناء مؤسساته وتمثيل قضيته في المحافل الدولية والإقليمية، أو أي مفاوضات أو حوارات قادمة، فقد جاءت أهمية تشكيل مجلس انتقالي جنوبي، يتأسس ويعمل وفقاً للأهداف و المبادئ والأسس الآتية:

٢- الأهداف:

تتمحور أهداف المجلس الانتقالي الجنوبي حول تحقيق الهدف العام لشعب الجنوب وثورته التحررية، المتمثل في استعادة سيادته ونيل استقلاله وبناء دولته الوطنية الفيدرالية المستقلة كاملة السيادة، وذلك من خلال إنجاز الأهداف المرحلية الآتية:

١) استكمال تحرير الأرض من قوات الغزو والاحتلال.

٢) حشد الجهود والإمكانات الوطنية المتاحة، وتنسيقها في سبيل إدارة الأرض المحررة، وإعادة بناء مؤسسات الدولة المدنية

وتفعيلها.

٣) إنجاز مقتضيات الاستقلال الإداري والمالي والسياسي عن صنعاء، وصياغة وثائق وبرامج بناء دولة الجنوب المدنية الحديثة المستقلة.

٤) الحفاظ على مكتسبات الحراك الجنوبي السلمي، والانتصارات التي حققتها المقاومة الجنوبية بدعم التحالف العربي، والحفاظ على أمن واستقرار الجنوب.

٥) مكافحة التطرف والإرهاب، وحماية الأمن والاستقرار في المنطقة، بالشراكة مع المجتمعين الإقليمي والدولي.

٦) تعزيز العلاقة والشراكة مع دول التحالف العربي، بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والمجتمع الدولي، وتأسيس مكاتب في الدول التي لها التأثير في القرار الدولي لنشر قضية شعب الجنوب والتعرف بها بين شعوب هذه البلدان ونسج علاقات صداقة مع المنظمات الدولية الفاعلة.

وجميع الوسائل والخيارات المؤدية إلى تحقيق الهدف العام لشعب الجنوب (الاستقلال) وأهداف المجلس المرحلية، متاحة أمام المجلس بعد دراستها وإقرارها من الجمعية الوطنية (أعلى هيئة مشرّعة في المجلس الانتقالي الجنوبي).

٣- المبادئ:

يتأسس المجلس الانتقالي الجنوبي ويمارس نشاطه في سبيل تحقيق أهدافه وفق للمبادئ الآتية:

٣-١) الحدود الجغرافية والتركيبة السكانية:

الجنوب العربي بحدوده الدولية المتعارف عليها ب(جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م وطنٌ وهويةٌ وطنيةٌ جامعةٌ لكل أبنائه بمختلف شرائحهم وأطيافهم وانتماءاتهم السياسية والاجتماعية والثقافية، وغيرها، دون تمييز بينهم في حقوق وواجبات المواطنة المتساوية التي يضمنها الدستور وتشريعات الدولة الوطنية الجنوبية المستقلة المنشودة، ولا يجوز لأحد أن يقيد ممارسة تلك الحقوق والواجبات أو ينتقص منها خلافاً لنصوص الدستور والقوانين.

٣-٢) السيادة الوطنية:

شعب الجنوب العربي صاحب السيادة على كامل ترابه الوطني، ومصدر كل سلطة وشرعيتها، ويمارس سلطته بصورة مباشرة عن طريق الاستفتاء الشعبي العام والانتخابات الحرة النزيهة، أو بصورة غير مباشرة بواسطة ممثليه المنتخبين ومؤسساته الوطنية التي يختارها، وليس لأحد اتخاذ سلطة أو قرار مصيري خلافاً لإرادته أو دون الرجوع إليه.

٣-٣) الجذور والأبعاد:

قضية شعب الجنوب بجذورها وأبعادها وتداعياتها؛ هي: قضية أرض وإنسان، وسيادة مغتصبة، وثروة منهوبة، وهوية يراد طمسها، أنتجها فشل مشروع وحدة ٢٢ مايو ١٩٩٠، بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية، وتحوَّلَه بسبب ذلك الفشل إلى احتلال عسكري تدميري للجنوب (أرضاً، وإنساناً، ودولة، وهوية) بحرب صيف ١٩٩٤م، فأوجب وضع الاحتلال هذا إعادة الاعتبار للجنوب أرضاً وإنساناً، وسيادة وهوية، فينبغي عند الحل النهائي لقضية هذا الشعب العودة والبحث عن الجذور والابعاد التاريخية والجغرافية والسكانية والاقتصادية والوقوف عليها ودراستها وإيجاد الحلول الازمة سواء من المجتمع العربي او الدولي كما حددته ميثاق الجامعة العربية والأمم المتحدة .

٣-٤) الحق في الحرية والتحرر:

جسّدت ثورة شعب الجنوب التحررية بمساريها السلمي (الحراك الجنوبي) والمسلح (المقاومة الجنوبية)، وملاحمها العظيمة، وتضحياتها الجسيمة، إصرار شعب الجنوب، وتمسكه الحاسم، بحقه المشروع في استعادة سيادته ونيل استقلاله التام من احتلال صنعاء ومنظومة حكمها المستبدة، وإعادة بناء دولته الوطنية الفيدرالية المستقلة على كامل ترابه الوطني بحدوده المتعارف عليها دولياً قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

٣-٥) التصالح والتسامح:

تتجسد الغايات والأهداف الكبرى لثورة شعب الجنوب التحررية، في مشروع تحرر ونهوض وطني شامل (عميق الأثر وبعيد المدى) يستمد مضامينه من المقاصد الحقيقية لمشروع التصالح والتسامح والوئام الجنوبي، بوصفه مشروع استعادة وطن مستقل، آمن مزدهر، خالٍ ومعافى من جميع أسباب وتداعيات صراعات وأخطاء الماضي الجنوبي بكل مراحله، فينبغي تحقيق الاستدامة فهذا المشروع الأصيل والعمل على زيادة الوعي نشر ثقافة التصالح والتسامح بين مختلف فئات شعبنا الابي، والعمل على معالجة أي نعرات او ثارات في المستقبل والحد منها.

٣-٦) الهوية :

الجنوب العربي جزء من الهوية العربية والإسلامية، وأمنه جزء من أمن واستقرار الجزيرة والمنطقة العربية والعالم.

٣-٧) إعلان عدن التاريخي:

تمثل مضامين وقرارات إعلان عدن التاريخي الصادر عن الإرادة الشعبية الجنوبية في مليونية الرابع من مايو ٢٠١٧م، مرجعية حاكمة لكل ما يتعلق بتأسيس وعمل المجلس الانتقالي الجنوبي.

٤- أسس بناء المجلس الانتقالي الجنوبي:

٤_١) أسس استراتيجية

ينبني المجلس الانتقالي الجنوبي؛ بوصفه كياناً وطنياً قيادياً انتقالياً للجنوب بحدود ما قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وفق الأسس الآتية:

كيان وطني يتمثل في الآتي:

أ. حامل لقضية شعب الجنوب العربي ومشروعه الوطني التحرري.

ب. مجسّد لمصالح وتطلعات شرائح وفئات المجتمع بمختلف أطيافهم ومشاريعهم السياسية والفكرية والاجتماعية، وغيرها.

ج. تتشكل أطره القيادية من مختلف شرائح المجتمع وأطيافه ومكوناته (الثورية، السياسية، الاجتماعية، المهنية)، ولا يحل محل تلك المكونات ولا يلغي وجودها ولا المشروع السياسي الخاص بكل مكوّن، وما تتفاوت فيه الأنظار والرؤى فمردهِ للحوار المفضي للتوافق أو الاحتكام لإرادة الشعب بالاستفتاء والانتخابات مستقبلاً.

د. ليس حزباً ولا مكوناً سياسياً أو اجتماعياً أو فئوياً أو نخبوياً.. إلخ، له مشروع سياسي خاص بأعضائه وأتباعه ومناصريه، بل هو إطار قيادي وطني ينظم وينسق قدرات وإمكانيات قوى ونخب الشعب وأفراده صوب تحقيق أهدافه وتطلعاته.

٤-١-٢) كيان قيادي:

أ. يقوم بناؤه المؤسسي على أساس الانتماء والولاء الفكري والوجداني لأهداف وغايات المشروع الوطني التحرري الذي يحمله، وليس على أساس الانتماء العضوي إليه حسب المتعارف عليه في الانتماء إلى الأطر التنظيمية (السياسية، الحزبية, المجتمعية).

ب. يؤطر وينظم العمل السياسي والميداني لثورة شعب الجنوب بمساريها (الحراك الجنوبي السلمي، والمقاومة الجنوبية)، صوب تحقيق الأهداف التي ضحى من أجلها شهداء ومناضلو الحراك الجنوبي السلمي والمقاومة الجنوبية.

٤-١-٣) كيان انتقالي:

محددة مهمته بقيادة الشعب لإنجاز استحقاقات ومهام مرحلة التحرر الوطني وصولاً إلى تشكيل مؤسسات دولته الوطنية المستقلة، وتنتهي مهمته عند ذلك، وينحل كيانه المؤسسي بصفته تلك، ولرموزه ومنتسبيه عقب ذلك إعادة تنظيم أنفسهم وفق أي أطر سياسية طبقاً لدستور وقوانين الدولة القادمة.

٤-٢) الأسس الإجرائية لتشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي:

٤-٢-١) الحوار الوطني المحكوم بالمبادئ الحاكمة للتوافق الوطني، والمحتكم للأسس العامة السالف ذكرها، يمثل أداة عملية منهجية لإنجاز التوافق الوطني حول تأسيس وبناء المجلس الانتقالي الجنوبي.

٤-٢-٢) بناء المجلس الانتقالي الجنوبي وتطويره يمثل عملية تراكمية مفتوحة (مرنة)، تسمح باستيعاب الجميع وفق المبادئ والأهداف والأسس الواردة في هذه الوثيقة، ووفق آليات عملية لا توصد باباً ولا تضع عائقاً أمام أي فرد أو مكون سياسي أو اجتماعي أو ثوري.. إلخ، بالشراكة في استعادة الوطن وبنائه.

٤-٢-٣) تُعرض مشاريع الوثائق (الرؤية السياسية والنظام الأساسي) على الجمعية الوطنية عقب تأسيسها للمناقشة والإقرار، وما يتم العمل به وفق مشاريع تلك الوثائق خلال مرحلة التأسيس خاضع لإعادة التصويب وفقاً لما يستجد في تلك الوثائق عقب إقرارها من الجمعية الوطنية.

المحور الثالث: الخارطة التنظيمية للمجلس الانتقالي الجنوبي ومدى استدامتها.

أولا: تاريخ تأسسيه:

إن إعلان عدن التاريخي الصادر بتاريخ)٤(مايو ٢٠١٧م يعد النقطة الفاصلة التي تحولت فيها الثورة الجنوبية من عملية ((process)) إلى حدث (event) محدد بذاته، وشكل إصدار القرار رقم (١) الصادر بتاريخ ١١ مايو ٢٠١٧م الموافق ١٥/٨/١٤٣٨هـ الذي قضت المادة (٣) بتشكيل البناء التنظيمي لهيئة رئاسة المجلس الجنوبي بداية التحول السياسي فمن خلاله تم تأسيس كيان سياسي قيادي جنوبي يعبر عن قضية شعب الجنوب وتطلعاته ممثلة الطيف الجنوبي بمختلف توجهاته حيث مثلت هذه التجربة تحديا كبيرا أمام هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي لكونها برزت في ظروف بالغة التعقيد.

ثانيا: هيئة مجلس الرئاسة:

تعد هيئة رئاسة المجلس هي القيادة السياسية والإدارية العليا للمجلس وقد تم تشكيلها وفقا لمقتضيات المادة(٦) فقرة (١) من النظام الأساسي الذي تنص على الآتي:

رئيس المجلس: رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي القائد الأعلى للمقاومة الجنوبية المعين بتفويض شعبي عبر عنه إعلان عدن التاريخي الصادر بتاريخ)٤(مايو ٢٠١٧م .

- نائب رئيس المجلس المعين بقرار من رئيس المجلس
- أعضاء هيئة الرئاسة المعينين بقرار رئيس المجلس وعددهم (٢٧) عضوا.
- التكوينات المساعدة لرئيس هيئة المجلس
- التكوينات المساعدة لهيئة رئاسة المجلس

جهود متواصلة تبذلها القيادة السياسية الجنوبية، في إطار العمل على التحديث والهيكلة والتطوير بما يساهم في الارتقاء بمنظومة العمل والقدرة على مجابهة التحديات الراهنة.

وفي هذا الصدد فقد أصدر الرئيس القائد عيدروس الزبيدي أكثر من ٣٥٠ قرارا إداريا وتنظيما خلال سبع سنوات كان أهمها:

أصدر رئيس هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي الرئيس عيدروس قاسم الزُبيدي، اليوم، القرار رقم (٨) لعام ٢٠١٧م بشأن تشكيل الجمعية الوطنية.

أصدر قرار رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي رقم (٥) لعام ٢٠٢٣م في يومنا هذا الاثنين ٨ مايو ٢٠٢٣، بشأن تشكيل مجلس المستشارين بالمجلس الانتقالي الجنوبي.

جاء القرار رقم (٣) لعام ٢٠٢٣م، الذي أصدره رئيس المجلس في تاريخ ٨ مايو ٢٠٢٣م، الخاص بتعيين رؤساء الهيئات المساعدة، ضمن تلك الهيئات الإحدى عشرة، وهي:

١_ الهيئة السياسية ووحدة شؤون المفاوضات.

٢_ الهيئة الاقتصادية والخدمية.

٣_ الهيئة المجتمعية.

٤_ الهيئة الشبابية.

٥_ هيئة المرأة.

٦_ الهيئة الوطنية للإعلام.

٧_ هيئة التطوير المؤسسي.

٨_ هيئة التدريب والتأهيل.

٩_ هيئة الإغاثة والأعمال الإنسانية.

١٠_ مركز البحوث ودعم القرار.

١١_ مستشار رئيس المجلس.

ثالثا: قرارات بشأن الهيكلة وتعديل النظام الأساسي للمجلس.

وتضمن القرار استحداث عدد من الهيئات المركزية والهيئات المساعدة لهيئة الرئاسة، ودمج عدد من لجان الجمعية الوطنية ودوائر الأمانة العامة والإدارات التنفيذية في القيادات المحلية بالمحافظات والمديريات. كما تضمن القرار عددا من المواد الأخرى المنظمة للعضوية والحقوق والواجبات وغيرها.

جاء هذا القرار لتجسيد التوجه الصادق للرئيس الزبيدي لإعادة هيكلة المجلس وإجراء التغيير في آليات ووسائل عمل المجلس بمختلف هيئاته وتفعيل أدوات التخطيط والتنظيم والرقابة على الأداء وضمان الفاعلية في أداء قيادات المجلس والمحاسبة على التقصير.

كما يأتي هذا القرار أيضا، لتجسيد الإرادة الصادقة لقيادة المجلس لاستيعاب الجميع من خلال الحوار الذي يمكن تعزيز وحدة الصف الجنوبي واستيعاب نتائجه في إطار هيئاته والعمل فيها لتأدية المهام النضالية لقيادة شعب الجنوب لاستعادة دولته.

في السياق هذا، تحدث الرئيس الزُبيدي عن عملية الهيكلة، وذلك في كلمته التي ألقاها في مستهل اللقاء التشاوري الجنوبي، حيث أكّد الرئيس أن المجلس الانتقالي يعمل على تطوير وتحديث الهيكل التنظيمي والبناء المؤسسي وتوسيع هيئات المجلس وإشراك الجميع في العمل الوطني.

وشدد على أهمية هذه الخطوة، في إقامة بنية مؤسسية صلبة لحمل أهداف الشعب الجنوبي وإدارة شؤونه وتحقيق تطلعاته.

إعادة هيكلة المجلس الانتقالي خطوة بالغة الأهمية وتحظى بعناية فائقة من قِبل القيادة الجنوبية، وذلك على صعيد الارتقاء بمنظومة العمل الجنوبي، والقدرة على مجابهة التحديات التي فرضت نفسها على الساحة في الوقت الراهن.

عملية التطوير التي ينفذها المجلس الانتقالي والتي دخلت حيز التنفيذ، تعني أن هناك نقلة نوعية ومرتقبة ستكون سائدة في الرؤى والأفكار التي يطبقها المجلس الانتقالي في صعيد مسار العمل الوطني سعيا لتحقيق حلم استعادة الدولة وفك الارتباط.

جدول رقم (١)

يوضح قوائم الهيئات الادارية والتنظيمية للمجلس الانتقالي الجنوبي

المؤسسة	الصفة	العدد
هيئة رئاسة المجلس	الرئيس	1
	النواب	3
	أعضاء هيئة الرئاسة	23
	الهيئات المساعدة لهيئة رئاسة المجلس	60
	الأمانة العامة لهيئة رئاسة المجلس	135
الهيئات المركزية للمجلس الانتقالي الجنوبي	الجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي	371
	مجلس المستشارين للمجلس الانتقالي	700
القيادات المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي	القيادات المحلية للمجلس الانتقالي و هيئاتها في المحافظات.	856
	القيادات المحلية للمجلس الانتقالي في المديريات	4794
	القيادات المحلية للمجلس الانتقالي في المراكز	37000
المجموع		43572

من الجدول السابق تبين أن قوائم قيادات هيئات ودوائر المجلس الانتقالي الجنوبي بلغت (٤٣٥٧٢) قياديا يمثلون فئات ومكونات شعب الجنوب وعلى كافة الأراضي الجنوبية من باب المندب غربا إلى المهرة شرقا وتمثل تلك الكتلة الفولاذية الأداة التنفيذية للمجلس لتنفيذ سياساته وأهدافه يجب تقييم أدائها والعمل توجيها ورفع كفاءتها وفاعليتها.

المحور الرابع: مؤشرات نجاح هذا الكيان

من خلال استطلاع للرأي أجرته الدراسة مع عدد من النشطاء السياسيين والأكاديميين الجنوبيين المهتمين بالشأن الجنوبي، تناولت فيه أبرز المؤشرات التي قد تساعد رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي في عملية الانتقال من الثورة إلى استعادة وبناء الدولة تبين أن هناك عدد من المؤشرات السياسية والإدارية المهمة التي من خلالها تستطع هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي تحقيق ما تصبو إليه؛ لكون تلك المؤشرات خارطة طريق ممهدة لاستعادة الدولة الجنوبية ويمكنا أن نجمل تلك المؤشرات بالآتي:

أولا: المؤشرات

المؤشر الأول: وجود الكيان السياسي الجنوبي الموحد والحامل للقضية المدافع عنها بحيث يمتلك خطابا سياسيا موحدا تتبناه النخب السياسية المرشحة لقيادة وبناء الدولة والابتعاد عن الخطاب السياسي المزدوج فبروز هذا المؤشر يعد تحولا مهما في الانتقال من الثورة إلى استعادة الدولة.

المؤشر الثاني: السيطرة على بعض المؤسسات التي تتخذ فيها القرارات السيادية للدولة مع الالتزام بالأطر التنظيمية والمؤسسية التي ارتضته النخب السياسية لإدارة العملية السياسية من خلاله فالنخب السياسية الثورية في لحظة ما يتوجب عليها أن تعمل على إرساء مجموعة من القواعد والقانونية الحاكمة للتفاعلات بين مختلف الأطراف داخله وهذا ما أقدم عليه المجلس الانتقالي الجنوبي.

المؤشر الثالث: وجود آليات يتم من خلالها حل المشكلات والأزمات داخل المجموعة النخبوية السياسية فمرحلة استعادة الدولة بمقابل المرحلة الانتقالية لا بد أن تكون لها مجموعة مستقرة من القواعد والإجراءات التي يتم من خلالها حل النزاعات السياسية سواء أكانت بين المؤسسات والهيئات أم النخب السياسية، كل هذا يساعد على وجود إطار دستوري جديد يحدد مراكز القوة في المجتمع وشكل التفاعلات بينها.

ثانيا: الإنجازات.

أبرز الانجازات في الجانب التنظيمي هي:

تأسيس وبناء وانجاز الكيان السياسي الجنوبي الموحد والمتمثل في (المجلس الانتقالي الجنوبي بكل هيئاته ولجانه وأعضاءه ومناصريه؛ ليكون حاملا سياسيا لقضية شعب الجنوب ويمثلها في كافة المفاوضات المحلية والاقليمية والدولية.

التشاركية مع بعض المؤسسات والنخب السياسية الجنوبية والعمل معا في سبيل صياغة القرارات السيادية مع الالتزام بالأطر التنظيمية والمؤسسية التي ارتضته النخب السياسية لإدارة العملية السياسية في المرحلة الانتقالية.

إرساء مجموعة من القواعد والقانونية الحاكمة للتفاعلات بين مختلف الأطراف داخل هيئات ولجان المجلس الانتقالي الجنوبي والتي تعد مؤشرا لعملية التحول.

تحقق مبدأ الشمول في التكوين داخل هيئات المجلس العليا والدنيا، فهي الضامن الرئيس لاستمرارية المجلس وشيوعه واتساع نطاقه الجغرافي؛ ليشمل كل محافظات ومديريات ومراكز وقرى والأحياء الجنوبية، وقد تجلى الشمول في التكوين رئاسة المجلس وهيئاته ودوائره ولجانه في الأمانة العامة والجمعية العمومية والهيئة الرئاسية.

ايجاد مجموعة من الآليات والنظم التي يتم من خلالها حل المشكلات والأزمات مع المكونات والاحزاب والشخصيات الجنوبية المناهضة أو المعارضة أو الصامتة لسياسة المجلس الانتقالي الجنوبي والعمل معها وفق القواسم المشتركة وتحييدها من حدة الصراع وفتح ابواب الحوار والنقاش معها.

استطاع المجلس أن يؤسس مجموعة مستقرة من القواعد والإجراءات التي يتم من خلالها حل النزاعات السياسية سواء أكانت بين المؤسسات والهيئات أم النخب السياسية داخل المجلس الانتقالي الجنوبي.

التوسع الأفقي والرأسي داخل مؤسسات وهيئات المجلس المتعددة وتطريزها بألوان الطيف السياسي الجنوبي في سبيل الوصول للأجماع الوطني الجنوبي المنشود.

المحور الخامس: الصعوبات والتحديات:

ضعف في بلورة الآلية المركزية لدى رئاسة المجلس التي توضح مسارات الأنشطة والبرامج والأهداف الآنية والمستقبلية والاستراتيجية التي من خلالها ترسم الخطط للمؤسسات والهيئات داخل المجلس والقيام بعملية التنسيق بين الأطر المختلفة للمجلس ومراقبة تنفيذها ومتابعتها.

ضعف اللائحة التنظيمية التي تحدد من خلالها أعمال ومهام أعضاء هيئة الرئاسة مما سبب في الركود والجمود حتى أن بعض أعضاء الهيئة ليس لهم أي دور أو نشاط يذكر هنا أو هناك والبعض الأخر لم يعرف عنه الشارع الجنوبي أي عمل سياسي ينسب له.

ضعف آليات العمل المشتركة بين القيادة في هيئة الرئاسة ورئسا الهيئات الأخرى كالجمعية الوطنية والأمانة العامة والقيادات المحلية والاستشاريين ومركز صنع القرار بما يخدم توحيد العمل والابتعاد عن الازدواجية في المهام والتخصصات بين مؤسسات المجلس ودوائره ولجانه المتعددة.

ضعف المشاركة الفاعلة لمعظم أعضاء هيئة رئاسة المجلس وبعض الأعضاء في التكوينات المساعدة لرئيس المجلس رغم وجود كثير من المشاركات والجهود السياسية التي تبدل لكنها بعيدة عن الشراكة والمشاركة في صناعة القرار.

ضعف صياغة الأهداف والخطط والبرامج التفصيلية بطريقة علمية مدروسة وأن وجدت فهي تقليدية لم تواكب الأحداث السياسية والعسكرية مما عكس نسبة الأداء عند معظم أعضاء هيئة رئاسة المجلس.

ضعف القيادة الاستراتيجية الجمعية التي تلم بكل متطلبات المرحلة السياسية وتتعامل مع المستجدات السياسية والعسكرية وفق المعطيات والاستشراف المستقبلية والمعلومات الدقيقة والمفصلة.

الهوة بين القيادة العليا في هيئة رئاسة المجلس من جهة وبين قيادات الهيئات واللجان والقواعد الجماهيرية من جهة أخرى، مما يضعف التفاعل في التخطيط وتنفيذ المهام المشتركة.

صناعة القرارات وتنفيذها داخل مؤسسات وهيئات المجلس لاسيما قرارات التعين والاختيار غير خاضعة للمعايير والاحتياج الذي تحدده اللائحة وتبرز التدخلات الشخصية في صناعتها وتنفيذها مما يعرقل سير عمل هيئات المجلس.

ضعف الرضا الوظيفي عند بعض أعضاء هيئة الرئاسة من المعوقات الأساسية المؤثرة على مستوى الأداء الوظيفي وتسير عمل المجلس.

ضعف دور البحث العلمي في القيام بالدراسات التحليلية للمستقبل من خلال تقديم رؤى كاملة تتضمن التشخيص الدقيق للواقع وتقديم القرارات الاستراتيجية والحلول والبدائل والاختيار من متعدد في اتخاذ القرار مع تحديد الاحتمالات المتوقعة من اتخاذ القرار الاستراتيجي وتحديد البدائل لتفادي الوقوع في القرار الاستراتيجي الخاطئ.

ضعف مراكز التدريب وعدم توجيه خططها بما يتناسب مع احتياجات أعضاء المجلس وعدم توجيهها الى فئات المجتمع التي ستكون رافدا للمجلس وبناء الدولة المنشودة.

تدني مستوى الأداء التنظيمي والسياسة التنظيمية في أطر المجلس، نتيجة لعدم الاختيار الأمثل لراسم السياسة التنظيمية وتوجيهها مع متطلبات المرحلة الراهنة التي يعيشها شعبنا واحتياجاته.

تدني دور الرقابة بأنواعها المختلفة سواء المالية او الإدارية...الخ.

المحور السادس: المعالجات والفرص المقترحة لتطوير الأداء التنظيمي:

- وضع آلية مركزية توضح مسار الأنشطة والبرامج والخطط الاستراتيجية المتطلب الاعتماد عليها في توحيد العمل بما يخدم قضية شعب الجنوب وتنفيذ خطط المجلس الاستراتيجية يشترك في إعداد تلك الآلية عدد من صانعي القرار السياسي الجنوبي ومسنودة بدراسات وبحوث علمية دقيقة يشترك فيها كل من مركز صناعة القرار ودائرة البحوث والدراسات ولجنة البحوث والدراسات والمراكز البحثية المناصرة للمجلس وعدد من الأكاديميين المخصيين في وضع الاستراتيجيات.
- رفد هيئة المجلس بالكوادر المؤهلة ودوي الخبرة في العمل الإداري؛ ليتمكنوا من صياغة الأهداف وإعداد الخطط العلمية والمتابعة والمراقبة والأشراف لسير أعمال المجلس.
- إنشاء إدارات سياسية وإيديولوجية داخل المؤسسات الوطنية الجنوبية بغرض التثقيف السياسي والوطني وتعزيز روح الانتماء والولاء للهوية الوطنية الجنوبية وتوفير الدعم والاهتمام للازم لها.
- يتوجب على رئاسة المجلس أن تختار الشخصيات المشاركة في المرحلة الانتقالية السياسية من القيادات ذات الكفاءات التخصصية العالية والمشهود لها بالنزاهة والوطنية ويفضل ألا تكن من القيادات الثورية لكون الثورة لم تنته بعد فالمرحلة تتطلب الحفاظ على العناصر الثورية في أماكنها التي يتواجدون فيها..
- عقد دورات تدريبية لقيادات الإدارية الهدف منها إكسابهم المهارات السياسية والإدارية التي تمكنهم من التغلب على الصعوبات العمل في مهنتهم الوظيفية.
- مراقبة تعزيز العمل المؤسسي من خلال الالتزام باللوائح والنظم المقرة في وثائق وأدبيات المجلس الانتقالي الجنوبي.

- تفعيل الدور الرقابي المؤسسي في المجال المالي والإداري والعسكري (وإنشاء جهاز مركزي للمراقبة والمحاسبة، وجهاز لنظم المعلومات والاحصاء، وجهاز قضائي وحقوقي في إطار المجلس ويتم الاستعانة به في مرافق الدولة يكون جاهزا عندما يتطلب الامر وتأطير الكادر الجنوبي، في هذه الأجهزة داخل الدولة.
- انشاء مراكز تدريبية لتأهيل القيادات المالية والإدارية والقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- تأسيس مركز للمعلومات والإحصاء لمواكبة التطورات في مختلف المستويات ليكون بمثابة بوصلة لصانعي القرار السياسي الجنوبي.

مسار تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي في المجال الإعلامي
قراءة في الانجازات والتحديات والرؤى المستقبلية

صالح أبو عوذل

المقدمة

يعد الإعلام وسيلة هامة وشديدة التأثير في صناعة الرأي العام وفقا لنظريات سياسية وثقافية محددة، وذلك بما له من فاعلية حاسمة في توفير المعلومة التي تصنع القناعات عند الجماهير سيما وان وسائل الإعلام تقوم بالدور الأهم في صياغة الصورة وتعديلها بما يخدم وجهة النظر التي تسعى لنشرها، كما أن للإعلام أيضا دورا أساسيا في بلورة السياسات وصياغة القرار السياسي، عبر الأخبار والمعلومات التي يروجها الإعلام في هذا الحدث أو ذاك خاصة في ظل التحولات والتطورات التكنولوجية المتطورة في الاتصالات حيث الأقمار الصناعية واستخداماتها الايجابية وكذلك السلبية التي تقوم على خلق تشوهات وإفراز إشكالات خطيرة تؤثر في وعي الجماهير ومواقفها السياسية من الأحداث.

- إشكالية البحث:
- ماهية الإعلام الجنوبي؟
- كيف تعامل نظام مع الإعلام الجنوبي الحكومي والمستقل؟
- ما هي الإنجازات الإعلامية التي حققها المجلس الانتقالي الجنوبي خلال سبع سنوات؟
- كيف استطاع الإعلام الجنوبي مواجهة المكنية الإعلامية اليمنية المتعددة؟
- ما الدور الذي حققه الاعلام الجنوبي خلال سبع سنوات من تأسيسه؟
- ما هي الرؤى التي تسهم في تطوير الاعلام الجنوبي؟
- أولا: الأعلام الجنوبي بعد حرب صيف ٩٤م

كان الجنوبيون كثيرًا في الماضي من إنتاج إعلام حقيقي يعبر عن آمالهم وتطلعاتهم، ومرت بهم مراحل طويلة لم يتمكنوا فيها من امتلاك وسائل إعلام او صحافة مستقلة، إذ لم تشجع الدولة الجنوبية قبل تحقيق الوحدة التعددية في وسائل الإعلام، حيث كانت تحتكر الإعلام لصالح الدولة فقط، فضلا عن كونها لم تشجع الجنوبيين من الدراسة والتخصص في مجالات الإعلام والصحافة، كما كان عليه الحال في الشمال، ومن هذا المنطلق أصبح الإعلام الجنوبي الرسمي يومها حكرا على الصحفيين والإعلاميين القادمين من الشمال، إلا من أعداد قليلة من الجنوبيين لم يكن لهم حضور كبير ومؤثر.

وبعد الوحدة بين الجنوب والشمال، وجد الإعلاميون والصحفيون الجنوبيون، على قلتهم، أنفسهم مهمشين ومستبعدين محاربين، وتقلصت الفرص أمامهم بصورة كبيرة، سواء على مستوى الدراسة والتخصص في مجال الإعلام، أو العمل في وسائل الإعلام الجنوبية الرسمية، التي سيطر عليها نظام صنعاء سيطرة كاملة، لا سيما بعد أحداث حرب صيف ٩٤ المشؤومة، وأصبح الإعلام من يومها موجهًا لخدمة مصالح نظام الهضبة الحاكمة في الجنوب.

ويمكن التأكيد أن المراحل النضالية التي مر بها الجنوب منذ ما بعد حرب الاحتلال اللعينة، لم تكن تحظى بتغطيات إعلامية

كبيرة، إلى أن تفجرت ثورة الحراك السلمي في يوليو ٢٠٠٧، وجد الجنوبيون أنفسهم بحاجة لإعلام جنوبي مستقل وحر، لإيصال صوتهم للعالم، ونقل أحداث ثورتهم المتسارعة دون تلوين أو تشويش، لكن ذلك لم يشفع لهم بامتلاك صحف ووسائل إعلام خاصة ومستقلة، بسبب رفض نظام صنعاء منح التراخيص في هذا المجال، وهو ما دفع الشباب الجنوبي بالتوجه للمنتديات والمدونات على مواقع شبكة الإنترنت، في وقت كانت فيه وسائل الإعلام الخارجية أيضا حكرًا على الشماليين، ولم يكن هناك مراسلين جنوبيين لوسائل إعلام خارجية كوكالات أنباء عالمية، وقنوات، وصحف، إلا بالنادر.

لكن هذا لم يمنع الجنوبيين الذين وجدوا أنفسهم بحاجة للإعلام أكثر من أي وقت مضى، الأمر الذي أدى إلى إرسال المزيد من الشباب الجنوبي للدراسة في قسم الإعلام بجامعة عدن والتخصص في مجالات الإعلام المختلفة، لإيجاد كادر مؤهل ومحترف قادر على شق طريقه المهنية لخدمة قضيته السياسية العادلة، والتعبير عن ثورته الظافرة التي أخذت في التوسع والانتشار.

وفي هذه المرحلة الثورية السلمية التي مر بها الجنوب، ظهرت قنوات وصحف ومواقع إعلامية جنوبية، لكنها سرعان ما اختفت وتراجعت، إما لقلة الإمكانيات أو بسبب اختراقات النظام الحاكم، الذي سعى لتدمير كل الأصوات الجنوبية المعبرة والمناهضة، ومنها على وجه الخصوص صحيفة الأيام.

- تدمير قطاع الإذاعة والتلفزيون في عدن.
- طمس وتدمير ونهب كل ما يتعلق بهاذين القطاعين
- صحيفة الأيام وصحيفة الطريق كانتا الصوتين الوحيدين في الجنوب التي تنقل مأساة الجنوب لكن نظام صنعاء لم يقف عندها بل أعلن عليها الحرب.
- قناة عدن لايف تبث من الخارج وكانت مكلفة وبثت بضع سنوات ثم أغلقت.

ثانيا: الحرب الإعلامية اليمنية ضد الجنوب وقضيته وقيادته

تعددت وسائل إعلام اليمنية بمختلف انتماءاتها (اخوانية، عفاشية، اخوانية) بالإضافة لذلك مثلت قنوات الجزيرة والحدث والعربية والقنوات الإيرانية المحرضة ضد أهداف شعبنا الجنوبي العظيم ودول التحالف العربي وفي مقدمتهم الإمارات العربية المتحدة.

ولا يستهان به في تكوين الاتجاهات والأفكار والتطرف والإرهاب فهي تؤثر بما تقدمه من برامج وأفلام وأخبار عن الأشخاص والأحداث. وتنمي بعض وسائل الإعلام مشاعر الكراهية والعدوانية ل ومن جانب آخر، لقد ساعدت شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) كوسيلة إعلامية عالمية في نشر الأفكار الأيديولوجيات المتطرفة والمنحرفة من خلال بروز فقه جديد عبر هذه الشبكة وهو ما يسمى فقه الإنترنت بما يحتويه من فتاوى فردية مشحونة بالانفعال والكراهية والتحريض على العنف، حتى غنه وصل إلى حد تجنيد الشباب صغار السن والتغرير بهم بدون علم أهلهم وبطرق كثيرة.

وتتأتى خطورة المرجعيات الدينية والنخبوية المختلفة في اليمن بوسائلها الإعلامية من أنها تستهدف الثقافة الجنوبية؛ بإلغاء الخصوصيات الثقافية وجعلها تابعة لثقافة الشمال، وبث وتسيد مفاهيم اجتماعية تفيد بتعبية الجنوب للشمال وتهشيم قاعدة المُقَدَّس بإحلال مفهوم الحاد الجنوب في دينهم، وهتك القيم؛ ومن ثم خلق الذهنية القابلة لتطور القيم وكسر الأمور المحرمة التي تحمي ثبات هذه القيم؛ باعتبارها النواة الصلبة والثابتة التي تتمحور حولها مفردات الهوية الجنوبية وعلى رأسها العقيدة.

كما أن الموجة العدائية الحديثة للقوى اليمينة بكل اطيافها على الجنوب ليست كولونيالية عسكرية، كما أنها ليست غزواً ثقافياً بالمعنى التقليدي؛ إنما هي حملة استئصال ثقافي تستهدف عقيدة الجنوب؛ لأن العقيدة مصدر قوة الهوية للعرب والمسلمين.

لقد حققت تلك الوسائل الإعلامية اهدافها عبر أساليب علمية مدروسة، مستخدماً في ذلك أسلوب الخطاب المباشر وغير المباشر (الإيحاء)، يدعمه في جهده هذا خبراء مختصون وخبراء في المجال الإعلامي من خلالها استطاع صناعة الرأي العام وتمويل مالي ضخم قدمته عدد من دول الجور .

وهكذا تمت ادارة الصراع الاعلامي من قبل ذوي الخبرة في التأليف والتمثيل والتلحين والانتاج والاخراج .... فأُنتجت المسلسلات والتمثيليات والاغاني والتحقيقات الاخبارية المفتعلة، التي تهدف الى التشكيك بعقيدتنا ودیننا وهويتنا العربية وخلق قناعة عامة

رافضة ومنتقدة لها، وكان كل شيء سيئاً من وجهة نظر هذا الاعلام، ويمكن تحليل عناصر الخطاب الإعلامي المعادي ووسائله على النحو الآتي:

١.تحويل هزائم التنظيمات الارهابية إلى انتصارات ومنجزات مزيفة:

٢ . استثمار الثقافة الدينية لأغراض سياسية وعسكرية:

٤ . إشاعة فكرة واحدية الأمة والهوية والخلافة الإسلامية:

٥ . المكائد والمؤامرات واشاعة الاخبار المزيفة:

٦.اضفاء الشرعية على الأعمال الإرهابية المسلحة.

ثالثا: جهود المجلس الانتقالي الجنوبي في تأسيس الاعلام الجنوبي

كما أشرنا سلفان أن الاعلام الجنوبي تعرض لتدمير ممنهج في منظومته ابتداء من بنيته التحتية وانتهاء بكادره الذي تعرض للاقصاء والتهميش منذ احتلال الجنوب في يوليو ١٩٩٤، وقد شكل اعلان عدن التاريخي في ٤ مايو ٢٠١٧ وتأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي مرحلة جديدة في تاريخه لها خصائصها وسماتها ووسائلها، ممكن نجمل تلك الإنجازات في الخطوات التالية:

الخطوة الأولى:

صنع المجلس بمواقفه التفافًا إعلاميًا مسانداً حوله، ثم قامت القيادة بتأهيل ٥٠ إعلاميا في دورات محترفة بجمهورية مصر العربية لدى أكثر المؤسسات احترافا وبشهادات معتمدة من كلية كمبردج البريطانية لتعلم فنون الإعلام الحديث، وأثمرت هذه الجهود عن إعلام جنوبي يصنع الحدث حاليا وأصبح قوة يحسب لها حساب بجهود الجميع وفي المقدمة القوة المساندة من شباب جنوبي وطني متطوع لخدمة شعبه وقضيته وقيادته وكان الجميع درع للجنوب وهزم آلة عالمية لدول وأحزاب ومرتزقة الإعلام.

الخطوة الثانية:

بدأت القيادة الجنوبية بتدشين الاعلام الرسمي بافتتاح اذاعة هنا عدن في ٩ فبراير ٢٠١٩ وقناة عدن المستقلة في ١٣ مايو ٢٠١٩ من العاصمة عدن ليدخل الاعلام الجنوبي مرحلة جديدة في تطوره، ومن ثم وضع استراتيجية للخطاب الاعلامي الجنوبي من جملة من الثوابت والمرتكزات من بينها التأكيد على مركزية الهوية الوطنية الجنوبية، وتعزيز الثوابت والقيم والمبادئ لشعب الجنوب وفي مقدمتها مبدأ التسامح والتصالح، وتوضيح مواقف شعب الجنوب المؤيدة للتحالف العربي، فشعب الجنوب شريك فاعل واساسي مع التحالف العربي في معركة الدفاع عن المشروع العربي وغيرها من الثوابت والمرتكزات.

الخطوة الثالث:

تأسيس قطاعات إعلامية، قطاع الإذاعة والتلفزيون والصحافة والاعلام الحديث، ومركز التدريب والتأهيل الاعلامي وتأسيس عشرات من المواقع الإلكترونية الجنوبية، وتدريب المئات من الإعلاميين والصحفيين الجنوبيين ومن الجنسيين في الداخل والخارج، وكذلك فتح قنوات التواصل مع عدد من الصحفيين العرب والأجانب لمناصرة قضية شعب الجنوب.

الخطوة الرابعة:

تأسيس الهيئات والكيانات الصحفية والإعلامية، نحو تأسيس هيئة جنوبية خاصة بالإعلام الجنوبي، وتشكيل كيان نقابي مهني، يمثل حاضنا للمئات من الإعلاميين والصحفيين الجنوبيين، وتوسيع مساحة الحرية، وتأهيل الكوادر الإعلامية والصحفية، ودعم امتلاك وسائل الإعلام للراغبين في ذلك من المستثمرين والناشطين وكذلك إقرار نقابة الصحفيين الجنوبيين ميثاق الشرف الإعلامي الذي ينظم العلاقة بين وسائل الإعلام.

رابعا: دور الإعلام الوطني الجنوبي في مواجهة الاعلام المضاد

إن النهج الإعلامي الذي يتسم بالخلل والتشويه والتحريض على العرب عامة وعلى جنوبنا العربي الاصيل يتطلب من كل مواطن عربي واع مدرك لأبعاد هذه الحرب الإعلامية وعي حقيقة أهدافها والقيام بتعرية هذا الإعلام الحاقد وكشف أهدافه المعادية

للأمة، كما يتطلب من الجميع إدراك حقيقة هذا الإعلام والتوقف عندما ينشره ويبثه من إشاعات وتحريض للنيل من هذا قيادات شعب الجنوب المناضلة وشعبنا العربي ومقاومته المتمسكة بالثوابت الوطنية الجنوبية والعربية والمدافعة عن عقيدتها ومقدساتها هويتها.

إن الاعلام الوطني الجنوبي حقق عدد من الانجازات وقدم كثيرا من التضحيات نوجزها في الاتي:

مرحلة الدفاع عن المكتسبات الوطنية:

لقد عملت وسائل الإعلام الوطني الجنوبي في المرحلة الأولى على صدّ ضربات الضخ الإعلامي والكثير من الأخبار المضللة، وكان الخيار بغضّ النظر عما يمكن أن نفعله: هل لدينا مقومات واستراتيجية إعلامية واضحة بهذا الاتجاه؟ هل لدينا أدوات لكي نقف في مواجهة مكنة إعلامية كبيرة والمواجهة بعقيدة ووطنية والدفاع عن الوطن؟

مرحلة الهجوم وكشف المستور:

بدأت هذا المرحلة مع بداية تأسيس الكيان السياسي الجنوبي عام ٢٠٢٧م حيث بدأ العمل بطريقة مختلفة حين انتقل الإعلام إلى مرحلة كشف التضليل الإعلامي والتقنيات التي استخدمت والردّ عليه، حيث أن الإعلام استمد قوته وعزيمته من القوات المسلحة والمقاومة الجنوبية بقيادة والرئيس المناضل/ عيدروس قاسم الزبيدي، الذي كان يعبّر عن تقديره لكل إنجازات الإعلام، فقدّم الإعلاميون أرواحهم وهم يقومون بأداء واجبهم، وبات جميع الجنوبيين مذيعين ومحررين ومراسلين، حيث أصبح المواطن صانعاً للحدث وللرأي.

أن الاعلاميين الجنوبيين بمختلف أطيافهم في الداخل والخارج لا أحد يشكّ بمقدراتهم ولكن كان ينقصهم في الانتقال من الدفاع إلى الهجوم الأدوات والبيئة الإعلامية المناسبة، وهذا يفرض على الإعلام اليوم أن تكون له آلياته الخاصة للوصول إلى طموحاته وتلبية ما يريده المواطن الجنوبي.

مرحلة تثبيت الوعي السياسي لدى افراد المجتمع:

أن مرحلة المشكلات الاقتصادي والخدمية في محافظات جنوبنا الحبيب والتي يصنعها العدو اليوم هي الأصعب بالنسبة لهم ولصنّاع القرار وللمواطنين الجنوبيين، ففي المرحلة الأولى والثانية كانت المعركة معركة وجود ودفاع عن الوطن، والجميع صمد من أجل ذلك، أما اليوم فرصد الشارع الجنوبي في ظل وضع معيشي صعب للغاية يتطلب برأيها وجود استراتيجيات واضحة المعالم وتوفير المعلومة للإعلاميين من قبل صنّاع القرار في المجلس وحكومة المناصفة؛ ليكونوا صلة وصل بينها وبين الشارع وسط الحصار الذي يدفع ثمنه المواطن، إن الإعلام اليوم لا يرقى إلى مستوى الهموم الكبيرة التي يعاني منها المواطن الذي يريد أن يرى حلولاً لمشكلاته وشفافية في تفسير الأمور، مع أننا مقصّرون في موضوع الصحافة الاستقصائية التي هي ضرورة في هذه المرحلة، ونجاحها يحتاج إلى دعم الإعلاميين بكل الإمكانيات.

توحيد الخطاب الإعلامي الجنوبي.

إن الدارس للخطاب الإعلامي الجنوبي يرى ان يسعى الى التحول العملي نحو خطاب متزن وعقلاني يواكب متطلبات المرحلة شكلا ومضمونا ودائما ما يبحث عن الديمومة في سبيل مواجهة التحديات التي تعيق مسير قضيته وهذا ما بذله خلال السنوات الست المنصرمة منذ تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي، بمعنى أن الخطاب الإعلامي الجنوبي صار خطاب موحدا من خلال إيجاد فاعل سياسي متزن يشمل الجميع، بشكل عملي لضمان صيرورة خطاب فاعل ومرن يشمل الجميع بلا استثناء وقدار على تجاوز الاختلافات والأزمات التي تنشا هنا وهناك، والعمل وفق تفاهمات مشتركة تضمن استمرارية الاستقرار السياسي وتشكيل نواة لممارسة النفس الديمقراطي.

المخاطر والتحديات

استطاع الإعلام المضاد أن يشوش في ذهن المتلقي الجنوبي من خلال شبكة اعلامية متخصصة تعمل ليل نهار بتزييف الوعي الجماهيري مستغلين صراعات فكرية وسياسية ترسخت عند بعض النفوس عبر الزمن لاسيما مفردات الحملات الاعلامية الموجهة والمعززة لثقافة العنف والتطرف والإرهاب.

يمكن بكل سهولة استدراج المواطن الجنوبي ليتخذ موقفا معاديا لقيادة ثورته وكيانه السياسي وقواته المسلحة دون أن يعلم

أنه يعمل على تمزيق وطنه ويدمر هدف وطني تناضل من أجله أمته منذ سنين.

معظم المواقف السياسية والعسكرية تبنى على أساس العاطفة والشعارات الرنانة التي تخاطب الغرائز لا العقول وعلى هذا تمر المؤامرات المحاكة في اقبية المخابرات اليمينة المشتركة والمستندة على دراسات وبحوث نفسية وعلم الاجتماع بسهولة ومن دون عناء كبير حيث تجد أرض خصبة في نفوس من تم إعدادهم مسبقا لتمرير المؤامرات ضد شعبا وتنفذه تلك المكينة الاعلامية في الداخل والخارج.

يتبنى الاعلام المعادي استراتيجية اعلامية مضادة هي الفشل في كل شيء من خلال السياسات التي تصنعها قياداتها في الميدان وتنفذها وسائلهم الإعلامية في الإعلام المتعدد عبر إعلام يخاطب عقولهم وغرائزهم وفكرهم.

استطاع الإعلام المعادي أن يركز على الشعور بخيبة الأمل وانعدام الثقة رغم الانتصارات التي حققتها قيادات شعب الجنوب في كافة المجالات السياسية والدبلوماسية والعسكرية.

ثالثا: المعالجات والتوصيات

التخطيط الإعلامي الاستراتيجي الشامل يحتاج بشكل أساسي على مدى توفر سند إعلامي استراتيجي، لذلك أصبح الإعلام الاستراتيجي أحد القوى التي تعتمد عليها الدول، لأنه يمثل قدرة الدولة على التواصل مع الجمهور وقدرتها في التأثير عليه، وان الضعف في ذلك يعني منح الفرصة لإعلام الغير للتواصل مع الجمهور وبالتالي تشكيله وفق رؤية أخرى قد تكو مناقضة كليا لمتطلبات الدولة، كما يعني الإعلام الاستراتيجي على المستوى الخارجي القدرة على التواصل مع الجمهور العالمي وتشكيل رأي عالمي، مما يعطي الفرصة لتمرير مصالح الدولة على الساحة الدولية والعكس صحيح من خلال الاتي:

امتلاك القوة الاستر اتيجية من وسائل اتصال حديثة

تحقيق السيطرة الاعلامية في التواصل مع الناس

توفير السند المطلوب لتحقيق الرؤية والغاية والهدف المنشود

تحديد المشكلات المطلوبة مواجهتها اعلاميا ووضع خطط مسبقة للأداء من خلال تحليل المعطيات النفسية والفكرية والاجتماعية والسياسية وغيرها بما يمكن من معرفة المدخل المناسب للجمهور المناسب. فيما يتعلق بمضمون الرسالة الإعلامية ومجال التحرير، والتخطيط المادي(المالي والإداري والتكنولوجي) يتولى التخطيط للأقسام المختلفة للمؤسسة الصحفية لتطويرها وتوسيع نطاق خدماتها وزيادة انتشارها.

إقامة دورات تدريبية وتأهيله لعدد كبير من الإعلاميين في مجال الإعلامي السياسي والحربي ومواجهة كل التحديات الإعلامية التي تشن ضد شعب الجنوب. في سبيل شبكة إعلامية مركزية مختصة بالأعلام السياسي والحربي والثقافي والاقتصادي وتشكل فروعها في كافة مديريات الجنوب ٩٦ مديرية وكل مديرية ترتبط بحافظاتها ويتم من خلالها تبادل كل المهام الإعلامية السياسية والحربية.

العمل على تشكيل لجنة إعلامية تسهم في الكشف عن دور القنوات والكتاب والمواقع المعادية لقضية شعبنا وهويته والرد على افتراءاتها وتزييفها، وتسعى لمتابعة كل التوجهات الإعلامية المحلية والإقليمية والدولية ومعرفة توجهاتها وسياساتها. في سبيل إعداد خطط المواجهة مع تلك التوجهات المتعددة.

إقامة تشبيك وتنسيق مشترك مع كافة المؤسسات الاعلامية الجنوبية والمحلية والعربية المناصرة لقضية شعب وتنفيذ فعاليات مشتركة تعزز الدور الاعلامية الجنوبي في سبيل نصرة قضية شعب الجنوب العادلة.

صياغة رؤية جديدة للتعاطي مع المتغيرات الداخلية والخارجية والتي باتت على المحك لا سيما في مرحلة ما بعد اللقاء التشاوري الوطني الجنوبي.

المراجع:

١) الدعاية وسيلة من وسائل الحرب النفسية، حسين الشرعة، معهد اليرموك للدراسات، م٩، ص٩_ ٣٢

٢) تقنية الاقناع في الاعلام الجماهيري، فريال مهنا، طلاس للدراسات والترجمة والنشر،

٣) الاسس العلمية لنظرية الاعلام، جيهان، دار الفكر العربي، القاهرة.١٩٨٦م

٤) الرأي العام وتأثره بالدعاية والإعلان، محمد حاتم، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٩م.

٥) استراتيجية الانتقال من الثورة الى الدولة_ قراءة في تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي، إصدارات مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات- عام ٢٠٢٢م

مسار تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي في مجال التنمية الاجتماعية
قراءة في الانجازات والتحديات والرؤى المستقبلية

د. اشجان محمد منصور الفضلي

المقدمة

التنمية الاجتماعية ضرورة لابد من الاهتمام بها لتحقيق تنمية شاملة لمجتمع ما, وهي تعبر عن مدى ترابط أفراد المجتمع الإنساني فيما بينهم ومدى حالة الانسجام والتوافق والوئام في ذلك المجتمع, وجميعها, تعمل باستخدام مهارات أفراد المجتمع وإدراكهم وإحساسهم بمجتمعهم المحيط ورغبتهم في التغيير المرغوب مجتمعيا للوصول إلى الرفاهية, إذ يهتم أفراد المجتمع المعني بالتنمية الاجتماعية بغرض إحداث أثر إيجابي نابع من إشباع حاجة من حاجات الفرد لضمان حياة مليئة بالإنتاجية والسلام المجتمعي أو حتى السلام الداخلي, فعند تكاتف الجهود بين أفراد ذلك المجتمع وتوحيد الرؤى لديهم لأجل الصالح العام والمصداقية في العطاء والشفافية في تعاطي الأمور نجد أن الجميع يتحرك مثل خلية نحل متماسكة ومتعاونة لضمان الحماية والسلامة والتعايش للجميع.

دو افع العمل التنموي الاجتماعي

أن مظاهر ضعف التنمية الاجتماعية يبرز في تدهور الأحوال والبيئات الاجتماعية، و في زيادة الأمراض والجراثيم, وتمثل هذه الجوانب السلبية تحديا ضخما, ومن ثم يجب أخذ هذه الأخطاء الماضية في عين الاعتبار عند وضع أية استراتيجية بديلة للتنمية , وكما برزت زيادة الفوارق الطبقية، وتدهور نوعية الحياة لدى فئة كبيرة من الناس, وزيادة الرغبة لدى المواطنين، وبخاصة الشباب في الهجرة، وازدياد مشاكل المواصلات والازدحام, وازدياد واضح في معدلات الفقر المدقع، نتيجة لزيادة عدد العاطلين عن العمل, وازدياد عجز الموازنات، والاعتماد على المعونات والمنح المالية الخارجية, وانخفاض معدل الاستثمار، إضافةً إلى ضعف ثقة المواطن بالحكومة

ولهذه الندوة تم تحديد عدد من الأوراق العلمية، وهذه الورقة أحداهن والتي تشمل محور التنمية الاجتماعية، وتأتي أهمية الورقة من كونها تناولت أبرز أنشطة ومنجزات المجلس الانتقالي الجنوبي خلال فترة تكوينه منذ العام ٢٠١٧م، كما وأنها تتناول محاور مترابطة حول أهمية التنمية الاجتماعية، وأهمية تأهيل وتدريب الشباب والنساء ورعاية الاطفال والايتام وجوانب التخطيط المجتمعي في هذا الجانب كل هذه الخطوات تساعدنا للوصول الى تحقيق الامن والاستقرار المجتمعي.

الأهداف

- زيادة المعرفة حول انجازات المجلس الانتقالي الجنوبي في الجانب الاجتماعي.
- التعرف على المجالات التي عمل بها الجانب الاجتماعي للمجلس الانتقالي الجنوبي
- الخروج بتوصيات لتطوير العمل الاجتماعي للمجلس.
- وبناء على ما سبق فسوف تتضمن هذه الورقة ثلاثة أجزاء وذلك على النحو التالي:
- الجزء الأول: أهمية التخطيط والتنظيم في الجانب الاجتماعي.
- الجزء الثاني: أنشطة التنمية الاجتماعية في الجانب الاغاثي والتدريب وحماية المرأة والطفل.

- الجزء الثالث: المعوقات والتوصيات

الجزء الأول: أهمية التخطيط والتنظيم في الجانب الاجتماعي.

يأخذ التخطيط الاجتماعي أشكالا مختلفة يتأثر بالمكان والزمان من جهة، وبتفاوت الأهداف من جهة أخرى، فالتخطيط الاجتماعي أسلوب تنظيمي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترات زمنية معلومة، وذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع المادية والبشرية، وتوجيه هذه الإمكانيات وتحريكها نحو تحقيق أهداف المجتمع وغاياته في ظل الفلسفة الاجتماعية التي يريد أن ينمو في إطارها.

يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى جمعيات ينشئها أشخاص تعمل لنصرة قضية مشتركة. وهي تشمل المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري. أما الميزة المشتركة التي تجمع بين منظمات المجتمع المدني كافة، على شدة تنوعها، فهي تتمثل باستقلالها عن الحكومة والقطاع الخاص على الأقل من حيث المبدأ ولعل هذا الطابع الاستقلالي هو ما يسمح لهذه المنظمات بأن تعمل على الأرض وتضطلع بدور مهم في أي نظام ديمقراطي

وبهذا الشأن اهتم المجلس الانتقالي الجنوبي منذ بداية تأسيسه بتشكيل مجموعة من المكونات المجتمعية؛ لتسهم في أحداث تغيير يجابي في المجتمع الجنوبي ومن ضمن هذه المكونات.

تشكيل المجلس التنسيقي الأعلى لمنظمات المجتمع المدني (عدن – ابين – حضرموت)

تم توحيد الجهود والطاقات الشبابية من خلال تشكيل المجلس التنسيقي الاعلى لمنظمات المجتمع المدني في ٢٠٢١م الذي يضم عدد ما يقارب من ١٥٠ مؤسسة محلية ومبادرة شبابية في محافظة عدن وهي خطوة ضمن أهداف المجلس الانتقالي الجنوبي؛ لتعزيز العمل المدني بعد فترة طويلة من الضعف والتهميش، وتتنوع المجالات التي تعمل فيها تلك المنظمات المحلية حيث تعمل بعضها في الجانب الحقوقي والاغاثي والاجتماعي الثقافي والبعض في الجانب الصحي كل هذا التنوع يلعب دورا في نسق القيم و أنماط السلوك أو القواعد المتحكمة في السلوكيات العامة التي يشترك فيها أفراد المجتمع متمثلة في الآراء والأفكار للقيام ببناء تحتي يتمثل بعمليات الانتاج أو أنواع العلاقات القائمة بين الناس.

تشكيل اللجان المجتمعية ٢٠٢٠م

تعد مشاركة المواطنين في تنمية مجتمعاتهم أحد القيم المجتمعية التي يحظى بها المجتمع المتقدم، فهي طريقة حياة لكل أفراد المجتمع ليكون مشاركا في صنع الفوارق التي تؤثر على حياته، لأنها مسؤولية حقيقية تقع على المواطن لتحقيق أهداف العدل والمساواة في الحصول على نصيب من الموارد وصنع القرار في المجتمع، حيث جاءت خطوة تشكيل لجان مجتمعية بديلا عن عاقل الحارة التي تعتبر دخيلة على المجتمع الجنوبي، بدأت تشكيل اللجان المجتمعية في التواهي بسبب تزايد المشاكل الامنية في المحافظة. وقد تم تدريب أعضائها على مفهوم المواطنة وقبول التنوع الديني والثقافي، ومهارات العمل الجماعي والتطوع ودمج ك افة فئات المجتمع في التدخلات التنموية وذلك للحد من ظواهر التطرف والتشدد لدى الشباب والمجتمع، وتعكس معايير اختي ار هذه اللجان التنوع الديني والجيلي والجنسي والأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، كما تضم ممثلين عن الجمعيات الأهلية ال محلية والقيادات الشعبية.

تشكيل اتحاد نساء الجنوب ٠٦/يناير/٢٠٢٤

انطلاقا من أهمية مشاركة المرأة الجنوبية واعتبارها نصف المجتمع ومساهم فاعل في التنمية اتجهت إدارة قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي لفتح المجال أمام النساء وإعطاءهن الحرية في تشكيل مكونهن والأخذ بأيديهن كأحد البدائل لانطلاق عجلة التنمية الشاملة.

تشكيل النقابات والاتحادات العمالية

استطاع المجلس الانتقالي أن يكتسب بعضا من الوجود والفعلية في بعض النقابات العمالية والجمعيات والاتحادات المهنية والإبداعية مع تكوين منظمات أخرى، وقامت نقابة المعلمين الجنوبيين بدورها الذي اعتبرته حكومة الفساد مقلقا ومزعجا لها ولسياستها.

صعدت بعض نقابات موظفي الخدمة المدنية نشاطها وبنفس الوقت الحصول على دعم ومساندة تلك المنظمات لأي خطوات قادمة قد يتخذها المجلس وذلك من خلال تعبئة وتحريك وحشد الشارع على اعتبار إن المجتمع المدني هو صوت الشعب وضميره.

تشكيل منسقيات جامعة عدن /ابين /لحج /حضرموت

إن المشاركة التي نقصدها والتي تعد فعالة في إحداث التنمية هي إسهام الإنسان الواعي الذي يستند إلى وضوح الأهداف وتحديد الوسائل, فجهل الإنسان بالواقع الاجتماعي نتيجة لسلبيته تجعله بعيدا عن الانتماء أو أي التزامات ينبغي القيام بها, ومن هنا يقع على كاهل الصفوة مسؤولية جعل الأفراد أكثر مشاركة من خلال تدعيم المبادئ الديمقراطية, ونتيجة لاهتمام قيادة المجلس الانتقالي بهذه الفئة تم الاعلان عن تشكيل منسقية جامعة عدن في ٢٠٢٠م قرار رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي رقم (٨) لسنة ٢٠٢٠م بشأن تشكيل منسقيات المجلس بكليات جامعة عدن وتفويض عضو هيئة رئاسة المجلس رئيس القيادة المحلية للعاصمة عدن باستكمال اصدار قرارات تشكيلها.

والقرار رقم «١٤» لسنة ٢٠٢١، بشأن تشكيل منسقيات المجلس الانتقالي بكليات جامعة أبين. ومن ثم منسقية جامعة حضرموت ١٤ يونيو ٢٠٢٢م، حيث تتكون المنسقيات من هيئة ادارية ودوائر مثل دائرة المرأة والدائرة السياسية والدائرة الثقافية حيث قامت المنسقيات في الكليات المختلفة بالعديد من الاسهامات في تنفيذ الانشطة واقامة الدورات التدريبية وامسيات رمضانية توعوية وكثير من ورش العمل الهادفة.

تشكيل الهيئة المجتمعية.

تهتم بعدد من القضايا المجتمعية التي ظهرت مؤخرًا على الساحة، ووضع المعالجات الكفيلة للحد من تفاقمها. من جانب آخر، تسعى اتعزيز دور المجتمع المدني والجمعيات الأهلية العاملة في مجال برامج المُواطنة واحترام التنوع الديني والثقافي، وذلك لدعم العمل الأهلي بمظلة قانونية تيسر على مؤسسات المجتمع الأهلي العمل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية لدعم خطط التنمية المُستدامة.

الجزء الثاني: انشطة التنمية الاجتماعية في الجانب الاغاثي والتدريب وحماية المرأة والطفل.

المجتمع عباره عن نسق اجتماعي مكثف، ومستمر في البقاء بفعل قواه الخاصة، ويضم أعضاء من الجنسين (ذكورا وإناثا) ومن جميع الأعمار، فالمجتمع جماعة من الأفراد الأحياء، وليس مجموعة من الأفكار المجردة.

ومجتمعنا الجنوبي هو ذلك المحيط ذو الحدود الجغرافية التي تحتوي على مجموعة من الأفراد يتفاعلون مع بعضهم البعض في إطار من التنظيم والقوانين والعادات والتقاليد.

تهدف التنمية الاجتماعية الى حماية الهوية والثقافة الوطنية، وتطوير وتوظيف الموارد البشرية بطريقة كفؤة، وتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية، والانفتاح على العالم، مع الحرص على الحفاظ على الخصوصية الثقافية، ومحاربة الفقر والجوع والجريمة.

ويمكننا تصور الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني التي تهدف إلى تنفيذ أعمال خيرية غير ربحية وتجد قبولا من الجانب الحكومي، وهي تتبع المجلس التنسيقي الاعلى لمنظمات المجتمع المدني، إذ تتعاون جميعها بالإضافة إلى هيئة المرأة ودائرة المرأة والطفل والدائرة الشبابية ومركز التدريب والتأهيل، ومركز الاغاثة الانسانية ويمكننا القول إن جميع هذه المكونات تقوم بدورها بشكل تكاملي ومتشابك لتحقيق مصالح تنموية عامة للمجتمع.

دور هيئة التدريب والتأهيل في التنمية الاجتماعية

يقوم مركز التدريب بمعالجة مخرجات التعليم والتأهيل لدخول سوق العمل، مثل التدريب على تكنولوجيا المعلومات، ومهارات إدارة الازمات، ومهارات التواصل والتفاوض، وحل المشكلات، ومهارات التنظيم والقيادة، بالإضافة إلى التدريب على الحرف المختلفة، وإدارة المشاريع الخاصة للحد من مشكلة البطالة، إذ يمكننا اعتباره عامل إيجابي، ففي حال لم يتحصل الشباب على هذا العنصر المهم في مسيرة حياتهم فانه وبلا شك لن يكونوا قادرين على إدارة شؤون حياتهم ومجتمعاتهم ولن ينخرطوا في أنشطة مجتمعية، لأنهم يفتقدون لبعض المهارات الحياتية اللازمة للتعامل مع الآخرين واثبات الذات. من جهة اخرى يقوم مركز التدريب والتأهيل بتدريب القيادات في المجلس الانتقالي لتطوير العمليات الادارية والتخطيطية.

دوردائرة المرأة والطفل في الأمانة العامة للمجلس

لقد لعبت دائرة المرأة والطفل دور فاعل في كثير من الانشطة والفعاليات لصالح النساء والاطفال سواء في المدارس او في مؤسسات المجتمع المدني الخاصة بذوي الهمم منها, هناك استثمار للطاقات الشابة من خلال توسيع المشاريع أو فتح استثمارات جديدة لاستيعاب طاقات شبابية مهدورة عبثاً, فإقامة المشاريع للنساء لا تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة, حيث نفذت العديد من الدورات للنساء في إدارة المشاريع الصغيرة ومن ثم منحهم الفرصة في الدخول في سوق العمل, خاصة دعم المرأة الساحلية في مجال اصطياد الاسماك في البريقة مما شجعهم على العمل الحر وبناء المستقبل. بالإضافة الى دورات في المنتجات الرائجة في سوق العمل وكذلك تكريم العاملات المتميزات في مجالاتهن المختلفة وعدة دورات في التمكين السياسي والتوعية بالقرار ١٣٢٥وفي اكتوبر الوردي من كل عام تقام حملات توعية حول سرطان الثدي وايضا اغتنام الفرص في حملات مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي من الاعمال المميزة اعداد مسلسل توعوي عبر اذاعة هنا عدن بعنوان من حقي ان اعرف. اهتمت دائرة الشباب بالعديد من الفعاليات والمسابقات الثقافية والرياضية.

دورهيئة الإغاثة والأعمال الإنسانية في التنمية الاجتماعية

لعبت الاغاثة الانسانية دورا فاعلا في تقديم السلال الغذائية والمبالغ المالية لأسر الشهداء وغيرهم من الأسر المتعففة.

دورهيئة المرأة في التنمية الاجتماعية.

الخلاصة

الشاهد ان كل هذه الجهود المجتمعية والرؤى والأفكار التي يجسدها المجلس الانتقالي الجنوبي من خلال التخطيط السليم والتنفيذ المتقن وتتبعها بقواعد وقوانين وأنظمة تضمن تكاملها وترابطها للوصول إلى الهدف والغاية المنشودة لنقل المجتمع من حالة متأخرة إلى حالة متقدمة. وبالنظر إلى دوائر الامانة العامة والجمعية والوطنية والمؤسسات والمبادرات كنسق اجتماعي عام فإنه لا يمكن فهم هذا النسق إلا في ضوء تحليل العلاقات بين مكونات ذلك النسق وهي كالاتي:

- الخطط الاستراتيجية والدعم المادي الذي تستمده المؤسسات من خلال هيكلها التنظيمي.
- الشباب كأحد أهم العناصر الأساسية في النسق الاجتماعي.
- التنظيم الإداري للمؤسسة أو المبادرة وما يوثقه من نظم وقواعد وقوانين التي تحدد أدوار كل من يعمل في المؤسسة أو المبادرة وحقوق وواجبات كل فرد.
- المشاركة المجتمعية هي تناسق للأدوار التي يقوم بها الشباب والنساء والرجال والقيادات لإشباع حاجاتهم في حل مشكلات المجتمع وتوفير خدمات اجتماعية.
- أن النسق يتألف من مجموعة العناصر المترابطة مع بعضها البعض، ويسود بينها نوعا من التساند الوظيفي، إذ يتميز البناء الاجتماعي بوحدات مستقلة ولكنها مكملة لبعضها البعض، تعمل وفق نظام مؤسسي ذلك النظام الذي يجعلها مستقرة وفاعلة ومتعاونة لإحداث أثر إيجابي.

الجزء الثالث: التحديات..

أبرز التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني الجنوبي هي التحديات السياسية وبالنظر الى واقع المنظمات الفاعلة في البلاد نجد ان المنظمات التابعة لحزب الإصلاح، ومليشيات الحوثي الإرهابية هي الأبرز من حيث النشاط والحضور والأقرب في علاقتها مع المجتمع والمحلي والدولي فمنذ تأسيس تلك المنظمات اصبحت لها قدرة أيضا على ربط علاقات مع المنظمات الدولية المانحة والحصول على الدعم لمشاريعها بشكل مستمر.

ضعف التمويل الخاص بمؤسسات المجتمع المدني الجنوبي وشحة الموارد المالية تمثل أبرز التعقيدات التي تواجه العمل المدني حيث تسعى الأطراف السياسية لاحتواء جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني وتداخله مع العمل السياسي واستخدام المجتمع المدني لتحقيق أهداف سياسية.

التحديات الثقافية تتمثل في ضعف ثقافة التطوع ووجود ظاهرة العزوف عن العمل الاجتماعي من المجتمع مما يتوجب

تعزيزها من خلال وسائل الإعلام والمناهج الدراسية والمؤسسات الدينية في الوقت الذي يجب أن يتعاظم فيه دور المؤسسات الدينية فكلما ازدادت ثقافة التطوع أصبح المواطن مدركا لأبعاد العمل المدني والاجتماعي أتى العمل المدني بنتائج إيجابي.

تقترب برامج منظمات المجتمع المدني في الجنوب إلى عمل الإحسان في حين إن عمل هذه المنظمات في بعض المجتمعات بات أقرب إلى المفهوم التنموي بحيث يوازي المؤسسات الحكومية وهذا يتطلب إعادة نظر وتجاوز فكرة الاحسان المباشر إلى العمل التنموي والتأهيل والتدريب للفئات المستهدفة من نشاط المنظمات للمساهمة في بناء المجتمع والمؤسسات الصحية والتربوية والترفيهية ومكافحة الأمية بدلا من فكرة تقديم المساعدات.

تحديات إدارية: هي مجموعة من المشاكل التنموية والإدارية لدى صناع القرار، والتي تعيق العمل في جانب التنمية الاجتماعية، وتتمثل في تركيز كبار المسؤولين وصناع القرار على مصالحهم الشخصية بدلاً عن المصالح العامة، وشيوع الفساد، والمحسوبية.

تحديات تخطيطية: تتمثل في عدم مشاركة الموظفين في عملية التخطيط التنموي، إذ أن الخطط تصل جاهزة للتنفيذ من دون مناقشة بأسلوب بيروقراطي، فضلاً عن ضعف الثقافة التخطيطية لدى القائمين على العمل التنموي.

تحديات سياسية: تتأثر التنمية المجتمعية في غياب الاستقرار السياسي أي إن عدم الاستقرار السياسي وضعف مواكبة التطورات الاقتصادية الحديثة للظروف الدولية وعدم استقرار العملات المحلية والنظم التقليدية وإسراف المؤسسات الحكومية في الانفاق على الجوانب المظهرية غير المنتجة جميعها تعد عوائق ضد التنمية، وتفشي مظاهر الفساد، مثل الرشوة وتعيين الأقارب على حساب الكفاءات وغيرها من الظواهر المنتشرة تعد عائقا أمام التنمية.

غياب الوعي السياسي لدى الشباب: إذ تسعى معظم الأسر إلى تربية أبناءها تربية صحيحة اجتماعياً وثقافياً، وتنمي فيهم روح العمل، ولكن عادة ما تهمل الجانب السياسي، لذلك لا يتم التحاور مع الشباب في المجال السياسي، مما يضعف دور الشباب السياسي وإهمال تنمية الوعي السياسي.

التوصيات

- الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني الجنوبية لاسيما في العاصمة عدن ودعمها وتأهيلها-وتدريب الشباب النشطاء والعمل على توعيتهم بأهمية العمل المجتمعي ودوره في بناء المجتمع ورفع من مستوى الوعي لديه.
- عقد ورش عمل لتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني الجنوبية وكيفية ربط علاقات مع المنظمات الدولية ودعم القضية الجنوبية والتأكيد على ضرورة دعم الجنوبيين لاستعادة دولتهم في المحافل الدولية.
- بناء علاقة شراكة مستدامة بين المجلس الانتقالي ومنظمات المجتمع المدني في الجنوب لما لذلك من أهمية في توطيد العلاقة بين المجتمع والمجلس لما يلعبه المجتمع المدني من دور في العمليات الانتقالية الناجحة.
- التشبيك بين منظمات المجتمع المدني ذات الهدف الواحد لما يخدم القضية الجنوبية
- توفير الحماية لقيادات المجتمع المدني الذين يتعرضون للتهديد والتخويف عند تبنيهم لقضايا مجتمعية وأمنية حساسة والدفاع عن المتضررين.
- التركيز على الدور الرقابي والتنموي الذي يجب ان تلعبه منظمات المجتمع المدني في الجنوب وليس فقط على تقديم المساعدات الإنسانية.
- تقديم رؤية مشتركة ما بين الأمانة العامة لهيئة رئاسة المجلس الانتقالي ممثلة بدائرة الشؤون الاجتماعية ولجنة الشؤون الاجتماعية بالجمعية الوطنية فيما يتعلق بتنظيم عمل منظمات المجتمع الجنوبي الفاعلة ومتابعة سير عملها وإنجازها.
- اتخاذ موقف صارمة وواضحة تجاه ممارسات ذيول الشرعية في الجنوب لما لتلك الممارسات من خطر على الجنوب أرضا وإنسانا وعليه اتخاذ اجراءات المناسب لمنع تمدد الشرعية الشمالية في الجنوب قبل أن تعزز تواجدها مرة أخرى.

المصادر

١-المشاركة المجتمعية ودورها في تنمية المجتمع، اشجان الفضلي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة عدن, ٢٠٢١م

٢- https://stcaden.com/posts/١٧٧١٩

٣- https://www.aicaden.tv/٣٢٢

٤- https://adenstc.com/posts/٣٦١

٥- https://stcaden.com/posts/١٤٦٨٤

مسار تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي في المجال السياسي
قراءة في الانجازات والتحديات والرؤى المستقبلية

د. صبري عفيف العلوي

المقدمة

تمكن المجلس الانتقالي الجنوبي من اكتسابه صفة رسمية مع مختلف الهيئات والمنظمات الدولية وقادة دول العالم لطرح قضية شعب الجنوب بشكل رسمي، وأيضاً من خلال مشاركة الجنوبيين في الهيئات والمنظمات الدولية الذي تمَ إقصائهم منها في السابق حتى لا يعرف العالم حقيقة ما يجري في الجنوب المحتل من نهب أرضهم وثرواتهم وكثير من الانتهاكات التي تعرض لها شعبنا في فترة الاحتلال.

أولا: الانجازات في إطار السياسي

تأسيس وبناء وإنجاز الكيان السياسي الجنوبي الموحد والمتمثل في (المجلس الانتقالي الجنوبي بكل هيئاته ولجانه وأعضاءه ومناصريه؛ ليكون حاملا سياسيا لقضية شعب الجنوب ويمثلها في كافة المفاوضات المحلية والاقليمية والدولية.

استعادة الهوية السياسية الجنوبية التي تعد المحور الرئيس التي تتمحور حوله قضية شعب الجنوب وثورته التحررية.

الانجاز السياسي الكبير أخرج شعب الجنوب من العزلة المفروضة عليه حين تفهم دول الجوار حقيقة أصالة هذا الشعب فشرع قيادات شعب الجنوب والمتمثلة في هيئة رئاسته بالاستفادة من هده الفرصة التاريخية سياسيا وماليا وعسكريا لما فيه خدمة شعبنا الجنوبي العظيم ومن هنا فقد أصبح الانتقالي رقم صعب تجاوزه، وهدا الانجاز الكبير يحسب للقيادة الجنوبية.

إعلان الدعوة للحوار الجنوبي الجنوبي التي أطلقها المجلس الانتقالي الجنوبي وتشكيل لجنة خاصة للحوار حيث لاقت تلك الدعوة قبولا حسنا في الداخل والخارج ومثلت إرادة قوية ستقود إلى تدشين الحوار والانطلاق نحو جهة جنوبية تؤسس لعملية نهوض بقضية شعب الجنوب لترسم تقارب للآراء وتعزيز للثقة لأجل النهوض بقضية شعبنا الجنوبي عبر مختلف القوى السياسية والمجتمعي.

توحيد الخطاب السياسي لمعظم النخب السياسية الجنوبية وتوجهه نحو الهدف المنشود والابتعاد عن الخطاب السياسي المزدوج، فبروز هذا المؤشر يعد تحولا مهما في الانتقال من عشوائية الخطاب الثوري الانفعالي إلى خطاب سياسي عقلاني منظم يظهر عدالة القضية وإبرازها للمجتمع الدولي.

حقق المجلس الانتقالي انتصاراً سياسيًا كبيرًا من خلال المشاركة والتوقيع على اتفاقية الرياض لم يكن الانتصار الذي حققه الانتقالي في الاتفاق كونه في وضع تفاوضي جيد فحسب بل تمكن من انتزع اعترفاً بشرعيته وفرض نفسه كواقع يجب التعامل معه، بعد أن رفضت الحكومة اعترافا به منذ ٢٠١٧، وهذا تحدٍ جديد للحكومة الشرعية، فإما أن يؤدي إلى تفكيكها من الداخل أو تتمكن من السيطرة عليه.

أن اتفاق الرياض يمثل أول اعتراف رسمي سعودي بالمجلس الانتقالي ككيان سياسي، وهو اعتراف أكثر أهمية له من اعتراف الإمارات أو حتى الدول الأجنبية، بحيث وأن مصالح القوى الأجنبية وتأثيرها في اليمن متقلب، ولكن السعودية ستظل دوماً القوة العظمى المجاورة، وبالتالي فإن مصلحة الانتقالي على المدى الطويل تعتمد على بناء علاقات جوار عملية، والأهم من ذلك هو أن المجلس قد حصل على مقعد بجانب الحكومة على الطاولة في مفاوضات السلام التي تقودها الأمم المتحدة.

أن اتفاق الرياض يؤدي إلى اقتسام السلطة وذلك من خلال تعزيز قدرات المجلس الانتقالي الجنوبي من خلال الصلاحيات الإضافية داخل الحكومة والتي قد تفضي إلى منح المجلس سلطة حكم ذاتي في الجنوب بحيث يمكّنه على المدى البعيد أن يؤدي – مستقبلا - إلى إقامة دولة مستقلة عن الشمال، وهو الهدف الذي يسعى إليه المجلس الانتقالي حيث وأنه لا توجد قيود واقعية تضمن أن يحد الاتفاق من قدرات قوات المجلس الانتقالي الجنوبي على إمكانية فرض الأمر الواقع باستخدام القوة في مراحل لاحقة، ويعتمد ذلك على استمرار قدرة السعودية على ديمومة التوافق السياسي بين الطرفين؛ المجلس الانتقالي والحكومة الشرعي.

مشاركة المجلس الانتقالي الجنوبي في حكومة المناصفة يعد الخطوة الأولى للولوج نحو استعادة الدولة والمتمثل في المؤسسة التنفيذية (مجلس الوزراء) ومن هنا فقد استطاع المجلس الانتقالي ان يخطو خطوة كبيرة بعد عناء شديد ونضال مرير من خلال نزع الاعتراف الاقليمي والدولي في الشراكة في الدولة.

حقّق المجلس الانتقالي الجنوبي بقيادة الرئيس عيدروس الزُبيدي انتصارات سياسية وأخلاقية وشراكات استراتيجية بسياسةٍ هادئةٍ ومرنةٍ ومتوازنةٍ، لا تبالغ في الحق ولا تفرط في الواجب، ومُتجاوزة كل العقبات والمبادرات الهامشية بقدرتها التفاوضية التي انتزعت بها أيضًا شرعية الوجود، بعد أن وُصِف بالخارج على أنه خارجٌ عن القانون.

حقّق المجلس الانتقالي الجنوبي انتصارات سياسية وأخلاقية وشراكات استراتيجية بسياسةٍ هادئةٍ ومرنةٍ ومتوازنةٍ، انتهجت الحكمة والدهاء، والتمسك بسياسة الحوار ومبدأ التسامح لحل القضايا.

تعزيز اللحمة الجنوبية ووحدة الصف الجنوبي وتقريب وجهات النظر وتعزيز نهج التصالح والتسامح في إطار شراكة حقيقية تستوعب الجميع انطلاقًا من الإيمان المطلق بأن الجنوب لن يكون إلا لكل وبكل أبنائه حيث شهدت العاصمة في الثامن من مايو ٢٠٢٣ التوقيع على ميثاق الشرف الوطني من قبل جميع المكونات السياسية والاجتماعية الجنوبية باعتباره حدثا هامًا وعلامة فارقة في تاريخ الجنوب.

التحديات في إطار السلطة السياسية

على الرغم من تلك الإنجازات الكبيرة التي حققها المجلس الانتقالي الجنوبي في زمن قياسي قصير جدا، فقد رافقت تلك الانجازات عدد من التحديات والمعوقات؛ نتيجة لعدد من البواعث العوامل الذاتية والموضوعية مما جعلت المجلس الانتقالي يفقد كثيرا من الجهد والوقت.

وفي هذه الورقة سنحاول أن نبرز أهم تلك التحديات، وهي كالاتي:

- ضعف الأداء السياسي لبعض هيئات ودوائر ولجان المجلس الانتقالي الجنوبي ابتداء من هيئة رئاسة المجلس ومرور بالجمعية ولجانها والأمانة العامة ودوائرها وانتهاء بالقيادة المحلية في المحافظات والمديريات حيث برز الضعف الرقابي والتنفيذي للمهام الملقاة عليهم.
- ضعف الوعي الجماهيري والعمل التنظيمي داخل قواعد المجلس الانتقالي في المديريات والمراكز؛ لعدة أسباب منها المركزية المطلقة وعدم التنسيق بين قيادة الهرم والقواعد الجماهيرية ومن جانب أخر التداخلات في المهام وعدم إعطاء اللجان والدوائر البرامج الكافية والمطلوبة التي من خلالها تربط أفئدة الجماهير بأهداف القضية العادلة.
- الاعتماد على الشرعية الثورية التي اكتسبها المجلس الانتقالي الجنوبي من الجماهير الجنوبية لا تكفي وحدها من دون سند من القوى الجنوبية الأخرى المؤمنة بقضية شعب الجنوب.
- مواقف بعض القوى الجنوبية المرتهنة للقوى المناهضة لمشروع شعب الجنوب شكل عائقا أخر عرقل من تحقيق الأهداف وخطوات المرحلة السابقة.
- إشكالية بعض النخب السياسية الجنوبية والمتمثلة في غياب العمل المؤسسي واستدعاء الخبرة الصراعية والأزمات والحروب وكذلك قدم آلياتها وقوالبها مع اتسام العلاقات فيما بينها بالشك والريبة.
- أزمة تكامل وطني (أزمة هوية) إن ما يعانيه شعب الجنوب هو وجود بعض أبنائه الذين يتنكرون لهويتهم وتاريخهم لوجود أزمة تكامل وطني لديهم وأزمة هوية تجعل انتمائهم لأشخاص ومناطق أخرى.

- ضعف الخطاب السياسي في مناصرة قضية شعب الجنوب وعدم قدرته على مواكبة الأحداث السياسية والعسكرية مما شكل تحدا كبيرا يواجه المجلس الانتقالي الجنوبي وثورته المباركة.
- ضعف الجانب الإعلامي الجنوبي في حشد شعوب العالم الحرة وراء مطالبنا ويقنعها بعدالة قضيتنا ويكشف المجهولية عن رواية ثورتنا وأنها فعلا ثورة في سبيل الكرامة والحرية وليست حربا طائفية أو حربا أهلية.
- الحرب العسكرية والاقتصادية والخدمية والإعلامية الممنهجة التي تقودها القوى اليمنية بمختلف تشكيلاتها ضد شعب الجنوب وقيادته السياسية والعسكرية.
- محاولة الحكومة تعطيل دورها وتقليص صلاحيات وزراء المجلس الانتقالي. والهروب من العاصمة عدن وترك الانتقالي يواجه الأزمات الاقتصادية والخدمية وقيام وزراء الشرعية بالسيطرة على القرارات المالية والبنكية والايرادات وعدم التزام الحكومة بالتزاماتها المتوافق عليها في اتفاقية الرياض.
- ضعف فاعلية التحالف بين الحكومة الشرعية والانتقالي داخل التحالف العربي حيث أن اختطاف الشرعية من قبل جماعة الإخوان الدولية يأتي في مقدمة الأسباب المؤدية إلى فشل عمل الحكومة واستكمال تنفيذ اتفاق الرياض.

أصبحت الشرعية تتكون من عدة مكونات متضاربة المصالح تنطلق من رؤى وأفكار مختلفة الاتجاهات، مما يؤدي إلى حدوث انشقاق وتصدع داخل نسق حكومة الشرعية فهذا الانقسام سيؤدي إلى صراع إيديولوجي خفي داخل الحكومة، ومن ثم فأن الصراع الداخلي الذي يدور داخل بنية الحكومة يفقدها الاستقرار الداخلي، وهذا الأمر يجعلها ضعيفة غير قادرة على التحرك في أرض الواقع لتنفيذ بنود اتفاق الرياض.

تدهور وضع الشرعية حيث تحولت سلطتها إلى سلطة أسمية أكثر من سلطة فعلية؛ فلا لها سلطة على أرض الواقع، بحيث وأن جماعة الحوثي تسيطر على معظم المحافظات الشمالية وبيدهم سلطة القرار، كما أن محافظة مأرب تعتبر حالة شاذة للاتجاه السياسي، بل إنها تمثل حالة للحكم الذاتي المستقل إدارياً وماليا ، يقوم بإدارتها حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يتحرك بوتار نحو محافظتي المهرة وحضرموت في الجنوب، أما محافظات الجنوبية فهي تقع في نفوذ المجلس الانتقالي الذي أخذ على عاتقه ملف قضية الجنوب، لذا فأن الشرعية سلطة وهمية فاقدة القرار على أرض الواقع.

الرؤى والمقترحات

- تطوير الأداء السياسي لهيئات المجلس الانتقالي الجنوبي العليا والدنيا.
- تفعيل دور المكونات والتجمعات السياسية الجنوبية في سبيل تنمية الاتجاهات السياسية الوطنية الجنوبية.
- تفعيل دور الشخصيات السياسية الوطنية الجنوبية المؤمنة بقضية شعب الجنوب.
- الاستمرار في بناء مؤسسات سياسية وطنية جنوبية لديها القدرة الإدارية والسياسية في مواجهة الصعاب والسير بقضية شعب الجنوب العادلة إلى مبتغاها المرجو تحقيقه.
- تطوير تجربة الانتقال من الثورة إلى الدولة لدى المجلس الانتقالي الجنوبي؛ مستشرفين الفرص المتاحة التي من خلالها يستطع المجلس الانتقالي الجنوبي التحرري السير بالثورة الجنوبية التحررية إلى بر الأمان.
- تعزيز الحصانة الفكرية للمجلس الانتقالي والقوى الثورية الأخرى لكيلا تنفجر من الداخل وتعزيز الحصانة المادية لكيلا يضرب من الخارج ويحتاج إلى حصانة أخلاقية فمتانة الأسوار لا تغني من دخول العدو أن كان الحارس فاقدا للضمير غير مؤمن بالقضية لذلك فامتلاك أدوات حماية المشروع الوطني المادية والمعنوية أهم من امتلاك وسائل إنجازه فالإنجاز سهل ولكن الحفاظ عليه هو التحدي الأصعب من عدو الداخل والخارج.
- تطوير آليات المتابعة والمحاسبة والمراقبة المستمرة لكافة الهيئات التنفيذية متابعة عملية تنفيذ قرارات الرئيس والهيئة منذ لحظة إعلانها حتى أخر لحظة لتقييمها.
- اعتماد استراتيجية جديدة تتمثل بالانتقال إلى مرحلة المشاركة الفاعلة لجميع هيئات ودوائر المجلس وصولا إلى الشراكة في صناعة السياسات والقرارات تحقيقا للنظام المؤسسي.

مسار تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي في المجال الثقافي
قراءة في الانجازات والتحديات والرؤى المستقبلية

د. سالم علوي الحنشي

المقدمة

سأتناول في هذه الورقة مسار عمل المجلس الانتقالي الجنوبي خلال السبع السنوات الماضية من خلال محورين في كل جانب، محور الأدبيات، بوصفها الأسس القانونية التي التزم بها المجلس أمام شعب الجنوب، ومحور الجانب العملي المنبثق أو المفترض أن يترتب على تلك الأدبيات، وإن كانت بحدها الأدنى لظروف الوضع الثوري الذي ما زلنا نعيشه، وكثرت الأعداء المتربصين داخليًا وخارجيًا، إلا أن هذا لا يعفي المجلس من عدم أداء ما التزم به كما وضعها في أدبياته، وأن تتم علمية التقييم بين حين وآخر، إذ بالتقييم تتبين الإيجابيات التي يفترض تعزيزها والسلبيات التي يفترض تلافيها، وهذا مبدأ عام ومتعارف عليه في أبسط عمل يتم تنفذه، عملية التقييم البعدية، والدراسة القبلية... وأن اختلفت المسميات كأن يقال: دراسة البيئة الداخلية والخارجية، الفرص والتحديات، السلبيات والإيجابيات، نقاط القوة ونقاط الضعف.... وإلى عملية التقييم لجانبي الثقافة خلال المدة السابقة في عمل المجلس الانتقالي

أولًا: الجانب الثقافي:

إن الهوية الثقافية تعد إحدى المرتكزات الرئيسة لأي شعب من الشعوب، فقد حرصتْ الشعوبُ والأُمم منذُ بداية فجر البشريّة حتّى هذا اليوم المُحافظةِ على تميُّزها وتفرُّدها اجتماعيّاً وثقافياً، لذلك أنصب اهتمامها بأن يكون لها هويّةٌ تُساعدُ في الإعلاءِ من شأن الأفراد وربط بعضهم ببعض، كما ساهم وجود الهويّة في زيادةِ الوعي بالذّات الثقافيّة والاجتماعيَّة، ممّا ساهمَ في تميُّزِ الشّعوب عن بعضهم؛ فالهويّة جزءٌ لا يتجزّأ من نشأة الأفراد منذُ ولادتهم حتّى رحيلهم عن الحياة.

إن وجود فكرة الهويّة ستساهم- بدون شك- في التّعبيرِ عن مجموعةٍ من السّمات الخاصّة بشخصيّات الأفراد؛ لأنّ الهويّة تُضيفُ للفرد الخصوصيّة والذاتيّة، كما أنها سوف تجعله في إطار القالب الكلي للمجتمع، كما إنّها تعتبرُ الصّورة التي تعكسُ ثقافته، ولغته، وعقيدته، وحضارته، وتاريخه في دائرة الجماعة، كما تُساهمُ في بناءِ جسورٍ من التّواصل بين كافة الأفراد سواءً داخل مجتمعاتهم، أو مع المُجتمعات المُختلفة عنهم.

إنَّ الهوية الجنوبية ليست هويةً إشكالية تتعارض فيها مكونات الثقافة مع خصائص الهوية الوطنية، فالهوية الجنوبية المعاصرة المؤسَّسة على ثقافة إنسانية عريقة، والطالعة من معاناة القهر ومساعي التهميش والطمس والإلغاء، والتي أعادت إنتاج نفسها عبر مسيرة نضالٍ وطنيّ تحرُّريّ شاق وعنيد، وقد حصَّنت نفسها، باستنهاض ما اختزنته جذورها الثقافية العريقة، من السقوط فيما نهضت لحماية نفسها منه ومقاومته.

إن المتأمل في عملية التحول في الإطار الثقافي الجنوبي يرى أن هناك تحولا ملموسا فقد أسهم المجلس الانتقالي الجنوبي في رسم عمق ثقافيّ منفتحٍ على ثلاث جهات هي: تاريخ الجنوب العربي الموغل في القدم؛ معطيات الحاضر الموسوم بالنضال التَّحرُّري؛ وممكنات المستقبل المفتوح على استعادة القدرة على المشاركة في صنع الحضارة الإنسانية، وذلك في تواشجٍ متصل مع نهوض هذه الهوية، أولاً وقبل كلّ شيء، على رؤى مستنيرة، وعلى مبادئ إنسانية متفتحة، وعلى قيمٍ ومعايير تحترم الإنسان، وتحمي حقوقه وحرياته جميعاً.

وعند النظر في أدبيات المجلس الانتقالي الجنوبي نجد أن هناك إدارة خاصة بالثقافة في الأمانة العامة، وكذلك في القيادات المحلية بالمحافظات والمديريات، ومنسقيات الجامعات، وإن كانت الإدارة الثقافية في الهيئة التنفيذية بمنسقية جامعة عدن قد تم إيقافها منذ مارس ٢٠٢٣م، هي وباقي الإدارات التي تتألف منها الهيئة التنفيذية بمنسقية الجامعة، ولم يتبق إلا رئيس المنسقية ونائبه فقط.

وبعد عملية الهيكلة التي جرت بعد اللقاء التشاوري الجنوبي، ومن خلال القرار رقم (٣) لعام ٢٠٢٣م، الذي أصدره رئيس المجلس في تاريخ ٨ مايو ٢٠٢٣م، الخاص بتعيين رؤساء الهيئات المساعدة، لا نجد مركزًا أو هيئةً مختصة بالثقافة بصورة مباشرة ضمن تلك الهيئات الإحدى عشرة، وهي:

١_ الهيئة السياسية ووحدة شؤون المفاوضات.

٢_ الهيئة الاقتصادية والخدمية.

٣_ الهيئة المجتمعية.

٤_ الهيئة الشبابية.

٥_ هيئة المرأة.

٦_ الهيئة الوطنية للإعلام.

٧_ هيئة التطوير المؤسسي.

٨_ هيئة التدريب والتأهيل.

٩_ هيئة الإغاثة والأعمال الإنسانية.

١٠_ مركز البحوث ودعم القرار.

١١_ مستشار رئيس المجلس.

_ وكذلك الحال عند النظر في النظام الأساسي المعدل للمجلس الانتقالي الجنوبي الذي صُدِر بقرار رقم (١) لعام ٢٠٢٣م في تاريخ ٣ مايو ٢٠٢٣م، لا نجد ضمن تلك الهيئات المركزية الخاضعة للإشراف المباشر لرئيس المجلس، والبالغ عددها ستة عشر هيئة، أي هيئة مختصة بالثقافة بصورة مباشرة، وهي:

١_ القيادة التنفيذية بالمجلس.

٢_ مكتب الرئيس.

٣_ وحدة شؤون المفاوضات.

٤_ الإدارة العامة لشؤون الخارجية.

٥_ المتحدث الرسمي للمجلس.

٦_ مكتب الشؤون المالية والإدارية.

٧_ قطاع الإذاعة والتلفزيون بالمجلس.

٨_ قطاع الإذاعة والإعلام الحديث بالمجلس.

٩_ إدارة الرقابة والتفتيش الإداري والمالي.

١٠_ فريق الحوار الوطني الجنوبي.

١١_ المركز الوطني للمعلومات.

١٢_ لجنة إدارة الأزمات.

١٣_ مكتب تنمية الموارد المالية.

١٤_ مكتب التجهيزات والأعمال الإنشائية.

١٥_ ممثل رئيس المجلس للشؤون الخارجية.

١٦_ مستشارو الرئيس ومعاونوه.

رغم أن في هذه التصنيفات بعض المهام المتقاربة التي ممكن دمجها كما يتبين فيما يختص بالإعلام، والشؤون المالية، والخارجية...

وإن كنا نجد في الجمعية الوطنية (لجنة الإعلام والثقافة)، وفي مجلس المستشارين نجد (اللجنة الاستشارية لشؤون الثقافة والإعلام) وفي الأمانة العامة نجد (دائرة الإعلام والثقافة)، ونجد في القيادة المحلية بالمحافظة والمديرية ضمن فرق العمل المساعدة (فريق عمل الإعلام والثقافة).

لكن على الواقع العملي نجد حضورًا ملموسًا للنشاط الثقافي، يتمثل في تلك الأنشطة التي عقدت في العاصمة عدن، كتلك المختصة بالشعراء، والشعراء الشباب، والصحافة، والثقافة بشكل عام، والمنتديات كالمنتدى الأسبوعي الذي دأب على إقامته اتحاد أدباء وكتاب الجنوب، وصدور ثلاث مجلات عن اتحاد أدباء وكتاب الجنوب، وهي: مجلة فنار الثقافية، ومجلة فن وتراث، ومجلة البطل الصغير، وصدور مجلة الجنوب الثقافي عن دائرة الإعلام والثقافة في الأمانة العامة، فضلًا عن الإصدارات المتمثلة في الإبداعات الشعرية والسردية والنقدية، التي يقوم اتحاد أدباء وكتاب الجنوب بطبعها ونشرها بين حين وآخر، وقيامه مؤخرًا بعد توافر المطبعة الخاصة به بطبع كتب ملحقة ببعض أعداد المجلات التي يصدرها.

ونجد النشاطات التي يقوم بها مكتب الثقافة في العاصمة عدن، لاسيما تلك الموسمية في الأعياد الدينية وبعض المناسبات الوطنية، ونتمنى أن تعمم مثل هذه النشاطات في باقي المحافظات، ونلاحظ النشاط المسرحي الموسمي رغم عدم وجود بنية تحتية لهذا الجانب؛ لهذا يجب التفكير بشكل جدي في توفير البنى التحتية التي ستمكن الفرق الفنية والمسرحية والثقافية بشكل عام من أداء أعمالها وتطويرها.

ثانيا: التحديات

رغم ما تبذله الدائرة الثقافية في المجلس والمؤسسات الجنوبية (الأدبية والفنية والتراثية) الأخرى يشكل الحلقة الأضعف أمام المواجهة مع الحملات والتوجهات الثقافية والتدميرية المسلطة لطمس الهوية الثقافية الجنوبية الفنية والأدبية والتاريخية والحضارية.

إصرار العدو في استمرارية تجريف وطمس المعالم الأثرية والتاريخية المادية والمعنوية من متاحف وكنوز ومدافن ومدن تاريخية والعمل المستمر في نهبها دون أن يتشكل وعي وطني لحماية تلك المعالم التاريخية والحضارية الممتدة في كل بقاع جنوبنا الحبيب.

تعطيل وشل الحركة الأدبية والثقافية والفنية الجنوبية مازال حتى اللحظة وهذا مؤشر خطير أمام الأجيال القادمة الذين يتلقون ثقافة مناهضة عبر وسائل متعددة في المناهج والقنوات ووسائل التواصل الاجتماعي مما يشكل عائقًا كبيرًا أمام تعزيز هوية الجنوب وتنمية الاتجاهات الوطنية الجنوبية في أجياله القادمة.

ضعف الإمكانات والتشجيع للمنتديات والملتقيات الثقافية والأدبية والفنية الجنوبية المناصرة لقضية شعب الجنوب العادلة.

المحاولات المتكررة لمسح هُويَّة الجنوب يعني تدمير سماتها وانتمائها كلياً وجعلها في التبعية والإذلال الشمالي وبعثرة الانتماء الجنوبي وتفكيك النسيج الجمعي الواحد وتوطين حالة الانهزامية في الوسط الشعبي للجنوب، وتدمير مقوماته وأسس وجوده وتاريخه العريق.

التوصيات:

تفعيل دور مؤسسات وهيئات ومكاتب الآثار والسياحة الوطنية الجنوبية في كآفة المحافظات الجنوبية والسرعة في العمل لحفظ ما تبقى من التراث الأثري والتاريخي والحضاري الجنوبي.

تفعيل دور الأندية والملتقيات والمنتديات الفكرية والأدبية والثقافية الجنوبية وتوجيه المفكرين والأدباء والمثقفين الجنوبيين نحو الإنتاج الفكري والأدبي والثقافي المعبر عن قضيتهم العادلة وهويتهم ووجودهم.

تفعيل دور الأندية والملتقيات والمؤسسات الفنية والسينمائية والإنتاجية الجنوبية وتوجيه الفنانين والمسرحيين والانتاجيين الجنوبيين في تجسيد قضية شعبهم من خلال الانتاجات الفنية والمسرحية والدرامية.

نشر الأعمال الأدبية والفنية الجنوبية والثقافية والتاريخية والفكرية.

نشر الوعي المجتمعي بأهمية الموروث الشعبي من خلال إقامة محاضرات توعوية ومعارض ومتاحف وطنية عن أهمية التراث الفكري والشعبي والفلكلور الجنوبي، ودعم أنشطة المؤسسات الفكرية والشعبية لدراسة الإنتاج الفكري والشعبي.

إيجاد مسرح _ بدايةً في العاصمة عدن _ بكامل التجهيزات، بحيث يمكن الفرق المسرحية من ممارسة نشاطها، ومواكبة كل جديد في عالم المسرح وتقنياته الفنية.

مسار تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي في المجال الإداري (القيادة المحلية)
قراءة في الانجازات والتحديات والرؤى المستقبلية

إعداد وتقديم/

د.عباس حسن صالح الزامكي

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد.

فقد طُلب مني إعداد ورقة تقويم للجانب الإداري في المجلس الانتقالي الجنوبي، وقبل ذلك فإنني أود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للقائمين على هذه الندوة لإتاحتهم الفرصة ثُم موافقتهم على تغليب الجانب العلمي والأكاديمي في الطرح والشفافية والمصداقية والموضوعية في مناقشة أوراق العمل دونما محاباة، وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على حرصهم على استمرارية إضطلاع المجلس بالمهام الوطنية التي جاء من اجلها وتحملها على عاتقة وعلى رأسها استعادة الدولة الجنوبية كاملة السيادة.

أن الفاعل الرئيسي في التخطيط والتنفيذ هي السلطة المحلية الأدنى حيث تنفذ المشاريع المحلية وتشارك في الاشراف على تنفيذ المشاريع المركزية ولذلك تسعى هذه الورقة الى تحقيق الأهداف الاتية:

١)مساعدة قيادة الإدارة العليا في محافظات الجنوب (مدراء عموم المكاتب التنفيذية المستهدفة) على تقوية مهاراتهم وفعاليتهم القيادية من خلال الاستفادة من نقاط القوة وتعزيز نقاط الضعف واستغلال الفرص ونقل التجارب العملية.

٢)المشاهدة والتعرف على مشاريع وأنشطة ووسائل جديدة على الواقع.

٣)اكتساب المهارات والبرامج والأنظمة التقنية والفنية اللازمة لممارسة المهام بكفاءة عالية.

٤)تطوير الأداء المهني للمكاتب التنفيذية من خلال إداراتها وأقسامها وموظفيها وتجويد دورها وأعمالها في مجال الخدمات العامة.

٥)اكتشاف الأخطاء والانحرافات السابقة وطرح المعالجات والحلول المناسبة لتجاوزها مستقبلاً.

وفيما يتعلق بموضوع الورقة فإننا نرى أنه من المهم الوقوف على أربعة أحداث وتواريخ مهمة في مسيرة المجلس:

الأول/ الوقوف على الأعوام ٢٠١٥/٢٠١٦م بوصفها تُشكل الإرهاصات الأولى لتشكيل المجلس حيث أصدر الرئيس السابق عبدربه منصور هادي عددا من قرارات التعيين ذات الصبغة الجنوبية وهي:

- قرار جمهوري رقم (٤) لعام (٢٠١٥) بتعيين الجعدي محافظا لمحافظة الضالع.
- قرار جمهوري رقم (١٠) لعام (٢٠١٥) بتعيين السعيدي محافظا لمحافظة أبين.
- قرار جمهوري رقم (٣٢) لعام (٢٠١٥) بتعيين الزُبيدي محافظا لمحافظة عدن.
- قرار جمهوري رقم (٣٨) لعام (٢٠١٥) بتعيين الخبجي محافظا لمحافظة لحج.
- قرار جمهوري رقم(٦٠) لعام(٢٠١٦) بتعيين بن بريك محافظا لمحافظة حضرموت.
- قرار جمهوري رقم (١٩) لعام (٢٠١٧) بتعيين باكريت محافظا لمحافظة المهرة.
- وسواء كانت هذه القرارات بالمصادفة أو قصد إليها عمدا – وهذا ما نرجحه فإنه قد قدم خدمة كبيرة للسلطات المحلية

في المناطق الجنوبية، والتي نتج عنها:

بدايات الإدارية المحلية لمحافظات الجنوب

لقد شكلت تلك التجربة البداية الأولى رغم انها جاءت في ظروف صعبة لكنها حققت إنجازات ومكاسب كبيرة سياسية وامنية وعسكرية واقتصادية وتنمية واجتماعية. فكان يتوجب دراستها دراسة مستفيضة لمعرفة نقاط قوتها وضعفها والاستفادة منها في المرحلة التي تلتها.

الثاني/ مايو ٢٠١٧م وهو يوم إعلان عدن التاريخي، وهذا اليوم شكَّل لحظة فارقة في تاريخ قضية الجنوب، والتي انبثق عنها

التأسيس لمرحلة إدارية جديدة (الإدارة الذاتية)

الإدارة الذاتية التي أعلنها المجلس الانتقالي الجنوبي التي تعد التجربة الثانية في إدارة الجنوب وقد استمرت شهرين وتلك المرحلة نفسها حققت إنجازات في عدد من المجالات رغم فترتها القصيرة جدا.

الثالث/ نوفمبر ٢٠١٩م وهو اليوم الذي سجَّل فيه المجلس أول حضور أقليمي ودولي بوصفه الحامل والممثل للقضية الجنوبية وذلك ما تجسد من خلال توقيع اتفاق الرياض. والتي نتج عنها:

الشراكة في إدارة السلطة التنفيذية

الرابع/ نوفمبر ٢٠٢٢م وهو يوم تشكيل المجلس الرئاسي، الذي أصبح للمجلس الانتقالي اليد الطولى فيه بعد تنحي أو عزل الرئيس هادي، وهنا يجب علينا أن نُلفت نظر قيادة المجلس إلى أمرين:

الطريقة المهينة التي خرج بها الرئيس (الجنوبي بالهوية) هادي من المشهد السياسي سيما وإنه كان من الممكن أن يتم الأمر بشكل أفضل مما جرى عليه.

الخوف أن يستمرئ الإشقاء هذا الأسلوب في تولية وعزل القائمين على أمر الوطن فيُطبقونه على أعضاء المجلس الرئاسي أو الرؤساء القادمين.

وبعد هذا التقديم الموجز نأتي إلى موضوع هذه الورقة البحثية التي سنعرض فيه للجانب الإداري في المجلس الانتقالي الجنوبي من حيث الإيجابيات والسلبيات ونختتمها بالتوصيات والمقترحات، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الانجازات:

حقق المجلس الانتقالي خلال مسيرته في سبع سنوات عدد من الإيجابيات، ومما لا شكَّ فيه أن هذه المنجزات والإيجابيات كان ورائها عمل إداري وميداني دقيق ومنظم، ومن أهم الإيجابيات ما يأتي:

ذكرنا فيما تقدم أن تشكيل المجلس هو منجز مهم بوصفه الكيان الحامل للقضية الجنوبية والممثل لأبناء الجنوب.

وتأسيسا على ما تقدم في (١) فقد سعى المجلس الانتقالي إلى توسيع نشاطه من خلال تشكيل فروع للمجلس في المحافظات الجنوبية جميعها.

تمكَّن المجلس الانتقالي خلال السنوات الأولى من تشكيله من لملمة الصف الجنوبي والخروج بالقضية الجنوبية إقليميا ودوليا من خلال اتفاق الرياض وما تلاه من تطورات، وذلك ما جعل المجلس الانتقالي يصبح شريكا مهما في أي تسوية أو حل سياسي قادم.

تمكَّن المجلس من الحصول على عدد من الحقائب الوزارية من خلال دخوله في شراكة مع الحكومة.

أسهمت قيادة المجلس الانتقالي والقوات الجنوبية بالشراكة مع قوات التحالف من السيطرة على الساحل الغربي وكذلك تحرير حضرموت وبيحان وحريب وغيرها من المدن الجنوبية.

اهتم المجلس الانتقالي بالاعتماد على النخب الجنوبية – إلى حدٍّ ما – من خلال التشكيل المتوازن لأعضاء الجمعية الوطنية ومجلس العموم.

وإضافة إلى ما تقدم فقد كان المجلس الانتقالي حريصا عند اختيار الكادر الإداري والتنظيمي في هيئات المجلس ونستطيع القول إن ما لا يقل عن ٧٠ إلى ٨٠٪ من ذلك الكادر هم من ذوي الكفاءات.

الحصول على خبرات ومهارات قيادية عملية من خلال اللقاءات والنقاشات وتبادل المعلومات مع أصحاب الخبرات السابقة.

ثانياً: التحديات:

من المؤكد أن الإنسان لم ولن يصل إلى درجة الكمال مهما عمل واجتهد فالكمال لله وحده، لذلك فإن أي عمل إنساني لا يخلو من السلبيات والقصور، ومن سلبيات الجانب الإداري التي وقع فيها المجلس خلال مسيرته ما يأتي:

رأينا في (٦) من الإيجابيات حرص المجلس على تعيين الكادر الجيد في هيئاته وأطره العليا والمتوسط، لكننا لم نجد هذا الاهتمام عند تعيين مدراء العموم ومدراء المديريات فكثير من هؤلاء المدراء للأسف ليسوا من ذوي الكفاءة. لذلك فهناك عدد من الإدارات المحسوبة على المجلس غارقة في الفشل والفساد.

انصراف كثير من النقاط الأمنية إن لم نقل كلها إلى التركيز على الجبايات بحق أو بغير وجه حق وإهمال الواجب الوطني الذي ينبغي عليها القيام به.

ليس هناك وضوح وشفافية فيما يتعلق بالموارد التي يحصل عليها المجلس، وذلك ما يجعلنا نُلمح إلى أن هناك سوء إدارة في تحصيل تلك الموارد ووجوه إنفاقها.

عدم الاعتماد على مبدأ الثواب والعقاب الإداري مع كل من ينتمي إلى المجلس من المدراء ومدراء العموم والقادة العسكريين.

ليس لدى القائمين على جانب الإعلامي رؤية واضحة فيما يتعلق بتنفيذ سياسة المجلس، والفشل الإداري والتقني واضح في هذا الجانب لكل من يتابع إعلام المجلس.

فشل المجلس في انتزاع أو تحقيق شراكة حقيقية مع دول الجوار تقوم على المصالح المشتركة وتغليب مصلحة شعب الجنوب لا سيما دول التحالف السعودية والإمارات.

ثالثاً: التوصيات:

تطوير القدرات ورفع الجاهزية الإدارية والفنية، واكتساب المهارات القيادية لدى القيادة العليا للمكاتب التنفيذية في محافظات الجنوب وصولاً للأداء الجيد المتميز في مجال الخدمات العامة وإنجاز المشاريع.

مشاركة تجارب السلطة المحلية في مدريات او محافظات الجنوب التي نجحت في تقديم الخدمات والمحافظة على الاستقرار في ظل الحرب والضغوطات المتولدة من موجات النزوح الداخلي والهجرة غير الشرعية.

أنشأت مكتب عام في كل محافظة تحت مسمى مكتب البنى التحتية مهمتها الاشراف على المكاتب الخدمية التي عليها واجبات جماعية في مشروع واحد كمشروع السفلتة وربط شبكة المياه وشبكة الصرف الصحي وشبكة الاتصالات وشبكة الكهرباء في وقت واحد دون تأخر ودون ازدواجية في الأداء.

على المجلس أن يُفعّل دور الرقابة على الوزراء ومدراء العموم وأن يعمل على تقويم كل وزارة وإدارة تنتمي إداريا إليه.

على المجلس أن يُعيد النظر في تعيينات مدراء العموم ومدراء المديريات من خلال تقويم ما تم إنجازه خلال فترة توليهم لتلك

الإدارات.

على المجلس أن يُعيد النظر في توزيع الحقائب الوزارية وفقا للكفاءة - لا الجهة - لما في ذلك من تحقيق اللحمة الوطنية الجنوبية.

على المجلس أن يُسنَّ قانونا يقضي بعزل وإزاحة كل من يثبت تورطه في قضايا فساد، أو قضايا أخلاقية، على أن يشمل هذا القانون الأطر العُليا: مجلس الرئاسة، الوزراء، أعضاء الجمعية الوطنية، أعضاء مجلس العموم، ومدراء العموم.

على قيادة المجلس الانتقالي الابتعاد عن التصريحات التي تمسُّ القضايا العربية المصيرية كالقضية الفلسطينية، وعدم الخوض في موضوع التطبيع مع إسرائيل أو الدخول في الاتفاق الإبراهيمي، كون هذه التصريحات تضر بالمجلس شعبيا ولا تفيده لا اقليميا ولا دوليا.

معالجة المشاكل المالية والإدارية وفي سبيل خلق تحسن ملموس وواضح في الأداء الإداري والفني لدى مكاتب السلطات والإدارية التابعة للانتقالي.

إعداد مشاريع تدريبية لعدد من المكاتب الخدمية في محافظات الجنوب يجمع ما بين ضرورة الحصول على معارف ومهارات وخبرات إدارية وفنية بالإضافة الى خبرات عملية من تجارب بلدان نامية ناجحة مرت بنفس الظروف الاستثنائية التي يمر بها جنوبنا الحبيب.

على قيادة المجلس اختيار الفريق الإعلامي المصاحب لها بعناية فائقة، بحيث تتوفر فيه الميزات الإدارية الآتية:

القدرة على توجيه وتحليل الخطاب السياسي.

القراءة الجيدة لمحاور أي لقاء - مرئي أو مسموع- والقدرة على تحليلها ورفضها أو قبولها وفقا لرؤية المجلس وتوجهاته.

تميز القنوات والبرامج التي يمكن من خلالها خدمة القضية الجنوبية، والتعامل مع غيرها من القنوات والبرامج بحذر.

هذا والله تعالى من وراء القصد

مسار تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي
في المجال الدبلوماسي
قراءة في الانجازات والتحديات والرؤى المستقبلية

د. هادي العولقي

المقدمة

الإنجازات

لقد حققت هيئة رئاسة المجلس عدد من الإنجازات الدبلوماسية كانت صعبة التخيل وأبرز تلك الانجازات تتمثل في الآتي:

استطاعت قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي بقيادة اللواء عيدروس الزبيدي ترسيخ العلاقات السياسية والعسكرية مع المشروع العربي بحيث تجلت الفرصة السياسية لإثبات أن الجنوب وشعبه العربي حليف حقيقي رغم العزلة والتشويه التي كانت تفرضه القوى اليمنية بكافة أشكالها بغرض تحقيق أهدافها السياسية القدرة.

حصول المجلس الانتقالي الجنوبي على تراخيص رسمية لمزاولة نشاطه السياسي والتعريف بقضيته العادلة وتمثيله في عدد من الدول دليل على نجاحه في إيصال قضيته للخارج.

فتح عدد من المكاتب للتمثيل الدبلوماسي في ٢٧ دولة حول العالم مما أسهم في تسهيل عملية التحرك للنشطاء الجنوبيين في الخارج.

عقد لقاءات مع عدد من المسئولين الأمين وطرح ملف الجنوب وقضيته العادلة للنقاش وكان في مقدمة المتفهمين لقضية شعب الجنوب مندوبي الأمم المتحدة لليمن.

قدمت الإدارة العامة للشئون الخارجية في المجلس الانتقالي الجنوبي جهدا سياسيا و دبلوماسيا كبيرا انعكس على أداء عمل المجلس بشكل عام.

قدمت وحدة شئون المفاوضات في المجلس الانتقالي الجنوبي حراك سياسيا ودبلوماسيا داخليا وخارجيا استطاع من خلاله المجلس التعاطي مع هذا الحراك ومع التطورات والمستجدات السياسية ومثل مفاوضات الرياض النفس الدبلوماسي الطويل التي تتمتع به قيادة المجلس السياسي الجنوبي.

وضعت المجلس الانتقالي الجنوبي قضية مُكافحة الإرهاب والفِكر المُتطرف كإحدى أولويات سياسته الخارجية، حيث كثَّفت الدبلوماسية الجنوبية من جهودها، سواء من خلال مُشاركتها النَشِطة في مُختلف المحافل الإقليمية والدولية، أو في إطار تفاعلاتها على المستوى الثنائي مع العديد من الشركاء الدوليين.

الرؤى المقترحة:

المشاركة بفعالية في التمثيل الدبلوماسي في الخارج.

دعم وتعزيز دور ممثلي الانتقالي في الحكومة ودعمهم دعما قويا يواكب المسؤولية الملقاة على عواتقهم وسد كافة الذرائع الساعية الى تعطيل دورهم التنفيذي في حكومة المناصفة.

تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين المجلس الانتقالي الجنوبي ودول الخليج العربي ودول الإقليم والعالم.

ممارسة الحنكة الدبلوماسية لمسك الأمور بشكل محكم بين صنع القرار والتحول السياسي والشعبي التحرك على الصعيدين الإقليمي والدولي.

إيجاد دعم مستمر وقوي لقضية شعب الجنوب بوصفها عنصر امن والاستقرار في المنطقة وذات أهمية للأمن الإقليمي والمصالح الدولية.

العمل على فتح ملف الجنوب العربي في مجلس الأمن والأمم المتحدة بقراراته الصادرة في عام ٩٤ بشأن الأطراف المتحاربة في اليمن والدي فرضت فيه الوحدة بالقوة من الطرف الشمالي المنتصر.

تحسين صورة الجنوب العربي في أمام الشعوب الحرة وفي مقدمتها الدول العربية المجاورة وتنقيتها من الشوائب التي علقت بها خلال الفترة الماضية.

إقناع العالم الخارجي وشركاء التنمية بمصداقية الجهود التي يبدلها المجلس الانتقالي الجنوبي ومن خلفه شعب الجنوب في مجال مكافحة الإرهاب والفساد والتزاماته بتطوير التجربة الديمقراطية ومنظومة الاصطلاحات الوطنية بوصفها المدخل الحقيقي للحصول على دعم خارجي لبرامج تنموية اقتصادية واجتماعية.

تعزيز الشراكة مع الإقليم والعالم في مكافحة الإرهاب والعمل المشترك مع دول الإقليم والعالم في تأمين خط الملاحة البحري في الخليج العربي والمحيط الهندي.

الجلوس مع قيادة المملكة العربية السعودية للكاشفة ومعرفة مصالح كل طرف والتفاوض والاتفاق على القواسم المشتركة لكون موقف دول الخلي العربي موقفا متطورا ونوعيا في تحديد علاقاته بالجنوب العربي مما يمكن القيادة السياسية لشعب الجنوب تحقيق مزيدا من الانتصارات السياسية والعسكرية الرامية إلى تحقيق أهداف شعب الجنوب ودلك تحت مبدأ جلب المصالح وتجنب الضرر.

أن على الانتقالي الجنوبي قراءة الأحداث جيداً والتعامل معها بسرعة ومرونة واستقلالية، أو كما ذكر كارل سميث في كتابه اللاهوت السياسي، «الحاكم السيادي هو الذي يقرر في حالة الاستثناء». إذ بينت الأحداث المتسارعة أن حالة العداء والصداقة بين الدول الخليجية والعربية فيما بينها أو مع بعض دول الإقليم غير ثابتة، وهو ما يرجّح أن ينتهج الانتقالي سياسة يرتب فيها علاقاته الخارجية بناءً على أولوياته؛ وليس حسب أولويات حلفائه.

- انشاء معهد قومي للسياسة الخارجية والاستفادة من الكوادر الجنوبية السابقة.
- تأسيس مركز أبحاث دولي ومجلة خاصة بالعلاقات الدولية.
- تفعيل العلاقات الخارجية التاريخية مع الدول الإقليم والعالم على أساس المصالح المشتركة.
- معالجة عاجلة للخلل في القصور في النشاط الدبلوماسي من خلال تعيين دبلوماسيين جنوبيين ذو اختصاص في السلك الدبلوماسي والمنظمات الدولية وفقا للمناصفة.
- استكمال هيئات مجلس الاستشاريين خاصة دائرة العلاقات الخارجية وتعيين كفاءات.
- تفعيل الدبلوماسية العامة للمجلس الانتقالي

مسار تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي في المجال العلمي
قراءة في الانجازات والتحديات والرؤى المستقبلية

د. سالم الحنشي

المقدمة

عند النظر إلى أدبيات المجلس الانتقالي الجنوبي، فاللائحة الداخلية للقيادات المحلية وهيئاتها التنفيذية بالمحافظات والمديريات، المقرَّة من قبل رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي برقم(١١) لعام ٢٠١٧م، ففي الباب الثاني، المادة(١٠) الفقرة(أ) تُحدد ثلاث عشرة إدارة تنفيذية، وهي:

١_ الإدارة السياسية.

٢_ الإدارة التنظيمية.

٣_ الإدارة الاقتصادية.

٤_ الإدارة الإعلامية.

٥_ الإدارة الجماهيرية.

٦_ إدارة الشؤون الإدارية والمالية.

٧_ الإدارة الثقافية.

٨_ إدارة حقوق الإنسان.

٩_ إدارة الفكر والإرشاد الديني.

١٠_ إدارة الشهداء والجرحى.

١١_ إدارة الشباب والطلاب.

١٢_ إدارة المرأة والطفل.

١٣_ الإدارة القانونية.

ويُطلَب من رؤساء القيادات التنفيذية تحديد أي من الإدارات يتطلب تأسيسها، ولا يوجد بينها أي إدارة تختص بالتعليم، وتقول الفقرة(ب) (يراعى أثناء التحديد للإدارات المطلوبة الاحتياج الفعلي الذي تمليه مصلحة العمل ولا يجوز استحداث أي إدارات أخرى خلافًا لأحكام هذه اللائحة). وبهذا لم نجد إدارة مختصة بالتعليم ضمن الإدارات التنفيذية بالهيئات المحلية، التي تتشكل منها الهيئة التنفيذية للقيادات المحلية على مستوى المحافظات والمديريات، وكذلك في الأمانة العامة للمجلس لا توجد دائرة مختصة بالتعليم، وحتى بعد عملية الهيكلة التي جرت بعد اللقاء التشاوري الجنوبي، ومن خلال القرار رقم(٣) لعام ٢٠٢٣م، الذي أصدره رئيس المجلس الخاص بتعيين رؤساء الهيئات المساعدة، كما سبق الإشارة إليه، لا نجد مركز أو هيئة مختصة بالتعليم بصورة مباشرة، وكذلك الحال عند النظر في النظام الأساسي المعدل للمجلس الانتقالي الجنوبي ٢٠٢٣م، الذي سبق الإشارة إليه، لا نجد ضمن تلك الهيئات المركزية الخاضعة للإشراف المباشر لرئيس المجلس، والبالغ عددها ستة عشر هيئة، أي هيئة مختصة بالتعليم.

الإنجازات

نجد إدارة خاصة بالتعليم في الهيئات التنفيذية في منسقيات الجامعات ويقابلها إدارة خاصة بالتعليم في إدارات الهيئات التنفيذية للمنسقيات في الكليات، وقد عملت هذه الإدارات عدة ورش وندوات وحلقات نقاشية خاصة بالتعليم، وكانت تخرج بتوصيات مهمة إلا أنها وغيرها من الإدارات التي تشكل الهيئة التنفيذية لمنسقية جامعة عدن، قد تمَّ إيقاف نشاطها منذ مارس ٢٠٢٣م، كما سبق الإشارة.

وإن كنا نجد بعد الهيكلة في الجمعية الوطنية (لجنة التعليم العام والجامعي والمهني)، وفي مجلس المستشارين نجد (اللجنة الاستشارية لشؤون التعليم) وفي الأمانة العامة نجد(دائرة التعليم والإرشاد الديني)، ونجد في القيادة المحلية بالمحافظة والمديرية ضمن فرق العمل المساعدة(فريق عمل التعليم والإرشاد الديني).

وقد شهدنا مؤخرًا جائزة الرئيس للبحث العلمي، وإن اقتصرت فعليًا على العاصمة عدن، وطالب الدراسة الجامعية الأولى، لكن هي بادرة طيبة، ونتمنى أن توسع أفقيًا ورأسيًا، وهذه الجائزة وإن كانت على صلة مباشرة في التعليم إلا أن منفذها كان دائرة الشباب والرياضة في الأمانة العامة للمجلس الانتقالي، ربما لعدم وجود إدارة خاصة بالتعليم من قبل، وحداثة تشكيل تلك الدائرة بعد الهيكلة وبعد الإعلان عن تلك الجائزة، أدَّى إلى إسناد تنفيذها لدائرة الشباب والرياضة.

التحديات

وعدم وجود إطار خاص بالتعليم ضمن قوام الهيئات التي يتشكل منها المجلس الانتقالي خلال ست سنوات أدَّى إلى عدم وجود أي اهتمام بالعملية التعليمية بأي شكل من الأشكال، واقتصرت نشاطات القيادات المحلية بالزيارات لبعض المدارس في أثناء دعوتها إلى حضور أي فعالية أو احتفالية تقوم بها المدارس نفسها، ويتجلَّى ذلك من خلال تقارير الإنجاز الشهرية التي ترفع من القيادات المحلية. وحتى الإشكالات التي حدثت في بعض مدارس العاصمة عدن، مثلًا، فيما يتعلق برفع بعض التلاميذ العلم الجنوبي وما لاقوه من تعنيف من بعض المدرسين لم يكن للقيادات المحلية لتلك المجالس دورٌ ملحوظٌ، وكان الفاعل الأبرز فيها كما شاهد المتابعون ونقلته المواقع الإخبارية هي قيادات المقاومة الجنوبية، وهذه القيادات لا حظنا تدخلها بهذا الاتجاه في مبنى وزارة التربية والتعليم في مدينة الشعب، وكذلك في وزارة التعليم العالي والمهني في مدينة المنصورة؛ ولأن هذه القيادات عسكرية اقتصر دورها فيما تشاهده فوق مباني تلك الوزارات من رايات تناهض أهداف ثورة شعب الجنوب، أو أخبار بعمليات فساد وخروقات واضحة تتناولها قناة عدن المستقلة. أي أن هذه القيادات ربما يغيب عن مداركها متن العملية التعليمية المتمثلة في مواد المناهج الدراسية التي تناهض أهداف ثورة شعب الجنوب هذا من ناحية، وربما من ناحية أخرى أن تدخلها بهذا الجانب قد لا يعدُّ من مهامها أو ربما سيألب عليها وسائل الإعلام المعادية، وقد يثير الحاضنة الشعبية ضدها بوصفها تتدخل في غير اختصاصاتها؛ ولهذا كان يفترض في هذا الجانب أن يكون دور القيادات المحلية في المحافظات والمديريات حاضرًا؛ لكن ربما قصور أديبات المجلس في تشكيل الإدارات التي تتألف منها الهيئة التنفيذية في القيادات المحلية وتغييب التعليم عنها، كان السبب في عدم الحضور الرسمي للمجلس الانتقالي في العملية التعليمية، رغم أن هذه المهمة قامت بها نقابات التربويين الجنوبيين بنجاح لا بأس به منذ وقت مبكر في مسيرة الحراك الجنوبي السلمي، إلا أن هذه النقابات قد غابت فاعليتها في المشهد، ولم نسمع أو نرى عنها بعد تشكيل المجلس الانتقالي إلا الصراع على الإدارة بعد أن فشلت في المطالبة بحقوق المعلم وتحسين معيشته.

ومن هنا فإن النظر على الصعيد العملي الميداني في هذا الجانب نجد أن مقررات المواد الدراسية ما زالت تلك التي أعدها نظام الاحتلال اليمني وفيها استهداف مباشر لشعب الجنوب هويةً وتاريخًا، بل أكثر من ذلك فهناك مقررات جديدة يتم تأليفها في وزارة التربية والتعليم في عدن لا تراعي أهداف ثورة شعب الجنوب، ويتمُّ تأليفها امتدادًا لوثيقة المناهج التي وضعت أيام نظام الاحتلال في صنعاء، ككتاب(أقرأ وأتعلم) الجزء الأول، للصف الثاني، الذي تمَّ تأليفه في العام ٢٠٢٢م، وذُكِرَ فيه بأنه سيتبعه تأليف الجزء الثاني، وقد تمَّ ذلك بالفعل في العام ٢٠٢٣م.

وحتى كتاب(مشروع خطة تطوير التعليم في الجنوب) الصادر في طبعته الأولى عام ٢٠١٩م عن مركز ومطابع الأديب بمدينة المنصورة في العاصمة عدن، الذي أعدته ثلاث لجان مختصة إحداها في التعليم العام، وأخرى في التعليم الفني والتدريب المهني، وثالثة في التعليم الجامعي، المكلفة من قبل رئيس المجلس الانتقالي: عيدروس ابن قاسم الزبيدي، وإشراف الدكتور: عبدالناصر الوالي رئيس القيادة المحلية في العاصمة عدن حينها، نجد أن تقرير اللجنة الخاصة بالتعليم العام هو التقرير الأضعف الذي لم يستطع أن يشير إلى أسباب تأخر التعليم وتهميشه بالجنوب، ولولا أنه ذكر مطابع الكتاب المدرسي في عدن وحضرموت، لما استطعنا أن نحدد أي مكان في الكرة الأرضية يتحدث عنه ذلك التقرير، ومن خلال النظر في فريق اللجنة تلك يُلاحظ أن بعض

أعضائها هم أعضاء في فريق تأليف كتاب(أقرأ وأتعلم) الجزء الأول، للصف الثاني المشار إليه سابقًا، بل كان تأليف هذا الكتاب تحت إشراف أحدهم...

وهنا أسجل شكري وتقديري للجنة الخاصة بالتدريب الفني والتعليم المهني التي كان تقريرها واضحًا وبكل شجاعة يشخص ويتحدث عن أسباب تدهور ذلك النوع من التعليم في بلادنا(الجنوب).

وترتب على ذلك القصور في التشريعات، وعدم الجدية في تنفيذ الأعمال، وعدم المتابعة والتقييم لها، عدم الاهتمام بالمتعلمين والمبدعين، وكم أناس أقابلهم شخصيًا لديهم أفكار تحمل إبداعات يريدون أن نوصلهم إلى جهات اختصاص في المجلس الانتقالي؛ لتتبنى أفكارهم، فلا نستطيع، وأكثر من ذلك هناك من استطاع أن يحول تلك الأفكار إلى واقع ملموس نحن في أشد الاحتياج إليه في هذه المرحلة الثورية، لكن ظل هؤلاء بعيدين عن أي جهة رسمية تتبناهم، وتدعم أفكارهم لتحولها إلى مواد فعلية يستفاد منها.

ويظل الأمل بالتحسن في هذا الجانب بعد عملية الهيكلة التي لم نلمس عملها حتى الآن، ولا نستطيع أن نقيمها، لعل وعسى أن تقوم بدورها المنتظر منها على أكمل وجه. رغم أن هناك ملاحظات واضحة في تشكيل تلك الأطر في هيئات المجلس الانتقالي، إذ بينما يوجد التناظر فيما بين الأمانة العامة والهيئات التنفيذية في القيادات المحلية، لا نجد ذلك التناظر مع الجمعية الوطنية، وكذلك الحال في الاختلاف مع المجلس الاستشاري، وأكثر من ذلك خلو الهيئات المساعدة من الاهتمام بهذا الجانب(العلمي).

وفي الأخير بقي شيء أحب أن أشير إليه هنا، وهو أن التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، يقول إن مشاريع الحماية الاجتماعية المنفذة بوساطة المنظمات المحلية والدولية، نفذت من المشاريع المختصة بالتربية والتعليم خلال العامين ٢٠٢٢م _ ٢٠٢٣م فقط، بما يقارب ١٣ مليون دولار أمريكي، وحين نزلت هذه المعلومة في إحدى الجروبات المختصة بالباحثين التربويين الذي يوجد فيه كثير من المعلمين والقيادات المدرسية والتربوية، ومدراء عموم في وزارة التربية والتعليم، وأحد مستشاري وزير التربية والتعليم أبدوا استغرابهم كما استغربت أنا بوصفي أحد المنتمين إلى هذا الحقل، ولم نجد أي أثر يستحق الإشادة أو حتى الإشارة إلى أن هناك مبالغ بملايين الدولارات قد نفذت في هذا الحقل.

وربما الإخفاق في متابعة ومراقبة هذا الجانب يعود إلى عدم وجود إدارة مختصة بالتعليم قبل عملية الهيكلة، ونتمنى أن يكون التشكيل الجديد بعد الهيكلة قد سد القصور بهذا الجانب، وتقوم تلك الإدارة في الهيئات المتعددة والمختلفة، بمتابعة كل شارة وواردة تقوم بها الوزارات والمنظمات انطلاقًا من دخول المجلس الانتقالي في الشراكة مع الحكومة الذي لا شك أنه يتيح ذلك قانونًا قبل أن يكون أمرًا واقعًا الذي يبدو أننا لم نستطع أن نستغله في بعض الجوانب فيما مضى.

التوصيات:

استحداث هيئة مساعدة خاصة بالتعليم وأخرى للثقافة ضمن تلك الهيئات المساعدة والمركزية الخاضعة للإشراف المباشر لرئيس المجلس، بعدّ التعليم بصفة خاصة والثقافة بصفة عامة أساس نهضة الشعوب ورقيها.

العمل على تناظر الأطر المختصة بالتعليم على أقل تقدير حتى لا يحصل ازدواج أو تداخل أو تخلي عن مهام التعليم، وإلا فيفضل إفرادها في إدارات مختصة، حتى ينصب الجهد فيها، فهي عصب الحياة وأساس بناء الشعب. وكذلك الحال في الأطر المختصة بالثقافة.

تفعيل إدارات الهيئة التنفيذية بمنسقية جامعة عدن، لتمارس نشاطها.

العمل على توسعة مطبعة اتحاد أدباء وكتاب الجنوب أو السعي إلى إيجاد دار نشر جنوبية بحيث تتمكن من نشر مختلف الكتابات المتعلقة بهوية شعب الجنوب العربي وتاريخه ولا يقتصر الطبع والنشر على الإبداعات الشعرية والسردية والنقدية.

إن يشكل جهاز خاص بالمتابعة والتقييم من قبل كفاءات علمية نزيهة، تقوم بمتابعة أي عمل يقوم به المجلس الانتقالي الجنوبي وتقييمه بصورة موضوعية، وتقام ندوات أو ورش لمناقشة سير عملية المتابعة والتقييم يحضر فيها أهل الاختصاص العلمي بهذا العمل أو ذاك، فضلًا عن ممثلي هذه الأعمال التي تم تنفيذها.

مسار تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي
في المجال الخدمي
قراءة في الانجازات والتحديات والرؤى المستقبلية

د. صلاح دويل لرضي

المقدمة

بعد احتلال الجنوب في ٧/ ٧/ ١٩٩٤م تعرضت كل المؤسسات الحكومية والمدنية للنهب والسطو والتدمير فقد تم الاستيلاء والبيع والنهب والسطو على ٥٦ مصنع ومؤسسة اقتصادية و٦٢ مزرعة دولة وتعاونية، وأكثر من ٣٤٧٦ مبنى حكومي ودور سينما ومسارح ثقافية ونوادي رياضية ومزارع أبقار ودواجن، وتدمير منجزات دولة لما يقارب من ثلاثة عقود من الزمن.

وكذلك الاستيلاء على أراضي الدولة التي كانت ملكية عامة للشعب، ونهب كلما كان مبني على أرض الجنوب، وتدمير كل ما له علاقة بهوية الشعب والوطن، بل غير ملامحها وأسمائها وارتكب جرائم بشعة في كل الاتجاهات والمجالات ترتقي إلى الجرائم ضد الإنسانية، وخلق أحقاد وكراهية بين المناطق والمواطنين وعبث بالنظام والقانون وحوّل المدن إلى قرى والقرى ملاجئ، ومارس أعمال قمعية واسعة ضد كل المناضلين والموطنين الشرفاء والنشطاء الجنوبيين.

الاستيلاء والبيع لكافة مؤسسات النقل البري والبحري والجوي ابتدأ بشركة اليمداء التي كانت مملوكة للدولة ومرورا بالسفن البحرية ووصولا الى وسائل النقل البري الخفيف بكل أنواعها.

خلال ثلاثين عام ونيف لم تبن في الجنوب أي مشاريع وبنى تحتية استراتيجية وظل شعبنا في الجنوب يعاني الأزمات في الخدمات حتى اللحظة.

الإنجازات:

شهدت عموم المحافظات الجنوبية منذُ تولي المجلس الانتقالي الجنوبي وفرض السيطرة على الارض تطورًا ملحوظا في مختلف الأصعدة حيث شيدت عشرات المدارس وسفلتة الطرقات، وتأهيل المطارات وبناء المستشفيات وغيرها من المجالات في قطاعات المياه والاتصالات إلى جانب أنشاء محطة كهربائية بالطاقة الشمسية التي سيتم تشغيلها قريب.

استعادة أصول بعض المؤسسات والمنشئات الحكومية لدولة الجنوب والتي طالها النهب والتدمير والخصخصة نحو استعادة وكالة أنباء عدن، وتلفزيون وإذاعة عدن ومنشأة حجيف وغيرها من المؤسسات.

التحديات:

لقد تعددت الأزمات وبرزت بقوة في ظل الشرعية والتحالف العربي اللذين وقفا متفرجين أمام تلك المعاناة؛ بل عملت الشرعية تعميق المأساة من خلال تسيس وتأزيم كثير من تلك الخدمات بغرض تحقيق، مكاسب سياسية على، حساب حياة المواطنين.. فقد ظلت تهرب طوال الحرب ومازالت على المنوال نفسه فهي لم تقدم أية حلول، للأزمات الإنسانية التي، يعيشها المواطن في محافظات الجنوب، المحررة مما ينذر بكارثة إنسانية ومجاعة كبيرة قد توثر عل السلم الاجتماعي، وتهدد الأمن الوطني، والعربي والإقليمي بل والعالمي.

والكل يعلم أن هناك أطراف إقليمة تشجع تلك البيئات الفقيرة في الدولة الفاشلة بغرض استغلالهم للعنف والتطرف والإهاب كما تجلى ذلك بوضوح في الأعوام السابقة. ومن هنا فأنه يتوجب علينا القيام بواجبنا أمام مواطنينا الذين يتجرعون مرارات

العيش داخل أوطانهم.

مما سبق تتبين لنا، عدد من المشكلات البارزة التي، يعانيها، المواطن الجنوبي داخل محافظات الجنوبية المحررة.

١/ الانهيار الكامل للوضع المعيشي في المناطق الجنوبية المحررة. لحج عدن ابين الضالع..

٢/ انقطاع الرواتب والتوظيف والمعونات والمشاريع والإعمار والتنمية عن محافظات الجنوبية المحررة منذ انطلاق الحرب حتى يومنا هذا.

٣/ تدهور معظم قطاعات الخدمات كالكهرباء والصحة، والتعليم والمياه، والصرف الصحي والاتصالات والمواصلات حيث صار المواطن يتجرع مرارة العيش.

٤/ ارتفاع الأسعار وإنهيار الريال اليمني أمام العملة الصعبة ضاعف معاناة المواطنين بشكل كبير.

٥/ غياب، المساعدات الانسانية وان وجدت فهي تصرف بواسطة المنظمات، السياسية والخاضعة لجماعة الإخوان.. وتذهب، بطرق ملتوية لا تؤدي الغرض الإنساني الذ، صرفت من أجله.

الرؤى والحلول المقترحة

تطوير وتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين، إلى جانبالتوسع في مد مظلة الحماية الاجتماعية للأسر الأولى بالرعاي ة من أجل تحسين متوى معيشتهم وربطهم شبكات الضمان الاجتماعي.

زيادة وتحسين وجودة الأداء والسرعة في إنجاز تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات العامة.

التخلص من بعض «الحرس القديم» المشهود لها بالفساد في راس الهرم القيادي المحلي والخدمي، وتطعيم المرافق الخدمية بكفاءات خبيرة وحتى شابة تعطي دماء جديدة وتفرض خططها ورؤيتها للارتقاء بالخدمات وتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادي.

السيطرة على المؤسسات الخدمية الإنتاجية والسيادية.

.

مسار تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي
في المجال الاقتصادي
قراءة في الانجازات والتحديات والرؤى المستقبلية

د. هيثم جواس قاسم

المقدمة

لم يكن الصراع مع العربية اليمنية صرعا سياسيا وحسب بل كان صراعا اقتصادي بامتياز وهذا ما كشفت عنه الأحداث المتتالية بعد توقيع الوحدة ولكون الاقتصاد يعد هوية لشعب الجنوب ومصدر قوته في المنطقة عمل قوى صنعاء عبر عناصرها الاستخبارية المنغمسة في الجسد الجنوبي وفي مصدر صنع القرار التي عملت على عرقلة كثير الاستكشافات النفطية والمعدنية وبعد ذلك أول الصراع وبعد حرب صيف ٩٤/ تم الاستهداف المباشر للجنوب وهُوِيَّة الاقتصادية، وسحق كل معالمها ومقوماتها ضمن خطه وعمل ممنهج وبخطى حثيثة، لذا فقد كانت الهُوِيَّةَ الاقتصادية لشعب الجنوب وما تكتنزه من ثروات في باطن الأرض على صلة وعلاقة وثيقة جِدًّا في صراع الشمال مع الجنوب، كما كانت السيطرة على الثروة والأرض الهدف الرئيس والقضية الجوهرية في هذا الصراع.

ومن هما فقد عمل النظام في (صنعاء) على تدمير كل المقومات الاقتصادية في الجنوب ونهبها ومصادرتها وتقسيمها بين أرباب الحرب مما أدى غلى فشل تحقيق التنمية وضعف الهيئات التمثيلية إلى إقامة قواعد قبلية وجهوية وطائفية عمقت من الانقسامات في المجتمع، مما أضعف السلطة المركزية وعزز من الولاءات المحلية على حساب التماسك الوطني، وكانت نتيجة هذا التشظي وجود أفراد وجماعات في الوظائف الحكومية يقومون بتوجيه مؤسسات الدولة ومواردها وفقاً لولاءاتهم القبلية والجهوية.

وفضلاً عن ذلك فقد عزز انتصار الشمال على الجنوب القوة الاقتصادية لنظام صالح، إذ سيطر على الأصول الجنوبية التي كونتها جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في السبعينات والثمانينات، وقسمت الأراضي والمصانع وإدارة صناعة النفط بين النخبة العسكرية القبلية بصنعاء، مما زاد من تركز القوة السياسية –وموارد المحسوبية– لديها، وإفراغ الجنوب من اقتصاده.

ولتأكيد الهيمنة الاقتصادية للشمال على الجنوب تم تشكيل تحالف اقتصادي في مناطق الشمال؛ حيث تم عقد تحالفات بين قبائل حاشد وبكيل التي كانت قبل حكم صالح من المكونات المهمة للجيش، كما توطد هذا التحالف بتحالف مع عائلات أعمال من مراكز التجارة في اليمن الشمالي كتعز وإب والحديدة.

وبعد تسعة أعوام من الحرب الأهلية، يعاني اليمن من أزمة اقتصادية وإنسانية عميقة. انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٠٪ منذ اندلاع الحرب، وأصبح أكثر من ٨٠٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر.

لقد أدت الحرب إلى تدهور الاقتصاد اليمني على جميع المستويات، حيث انخفضت الصادرات بشكل حاد، وارتفعت أسعار السلع الأساسية، وأصبح الحصول على العمل والخدمات العامة أكثر صعوبة.

الإنجازات

- استعادة بعض المؤسسات الإيرادية كالضرائب والجمارك والرسوم.
- استعادة البنك المركزي الى العاصمة عدن.

المشاكل والتحديات

- ضعف الاقتصاد الجنوبي لتجريده من قوته الاقتصادية كي تخضعه على الرضوخ والتنازل عن الوطن والهوية.
- إدارة صناعة النفط بين النخبة العسكرية القبلية بصنعاء، مما زاد من تركز القوة السياسية –وموارد المحسوبية– لديها، وإفراغ الجنوب من اقتصاده.
- الغياب الكلي لمعظم الشخصيات والمؤسسات الاقتصادية والاستثمارية الجنوبية عن المشهد الاقتصادي في الجنوب مما شكل ضعفا كبيرا في تعزيز هوية الجنوب الاقتصادية.
- انخفاض صادرات النفط والغاز الطبيعي، وهي تشكل معظم عائدات الحكومة، بشكل حاد منذ اندلاع الحرب. في عام ٢٠٢٢، بلغت صادرات النفط والغاز الطبيعي ١,٢ مليار دولار، مقارنة بـ ٦,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٤.
- أسعار السلع الأساسية: ارتفعت أسعار السلع الأساسية، مثل الغذاء والأدوية والوقود، بشكل حاد منذ اندلاع الحرب.
- البطالة والفقر: ارتفعت البطالة والفقر بشكل حاد منذ اندلاع الحرب. في عام ٢٠٢٢، بلغ معدل البطالة في المحافظات الجنوبية المحررة ٦٥٪. كما ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى ٨٠٪، وبلغ عدد المقيدين في المدنية من حاملي الشهادات الجامعية ٨٣ ألف في المحافظات الجنوبية بينما العاصمة عدن بلغوا ٣٣الف عاطل عن العمل مقيد في الخدمة المدنية.
- الوضع المعيشي: تعاني غالبية السكان الجنوبيين من ظروف معيشية صعبة للغاية. يعاني العديد من الأشخاص من الجوع والمرض وعدم كفاية السكن والمياه النظيفة والصرف الصحي.
- ارتفاع معدلات البطالة: ارتفع معدل البطالة في عدن من ٢٠٪ قبل الحرب إلى ٤٠٪ بعد الحرب، مما سبب انخفاض مستوى المعيشة: انخفض مستوى المعيشة في عدن بشكل كبير بعد الحرب.
- انتشار الأمراض والأوبئة: انتشر العديد من الأمراض والأوبئة في عدن، مثل الكوليرا والملاريا، بسبب سوء الأحوال الصحية.
- واجهت العديد من دول العالم أزمات اقتصادية واجتماعية، نتيجة لعوامل مختلفة، مثل الحروب، والكوارث الطبيعية، والاضطرابات السياسية. وتتطلب إدارة هذه الأزمات اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة، من أجل الحد من آثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع.
- هناك العديد من النماذج الرائدة في إدارة الأزمات الاقتصادية، والتي يمكن الاستفادة منها في اليمن. ومن أهم هذه النماذج ما يلي:
- النموذج الأوروبي: يعتمد هذا النموذج على التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص، من أجل تقديم الدعم المالي والمادي للشركات المتضررة من الأزمة.
- النموذج الأمريكي: يعتمد هذا النموذج على استخدام السياسات النقدية والمالية، من أجل تحفيز الاقتصاد ودعم النمو.
- النموذج الآسيوي: يعتمد هذا النموذج على الإصلاحات الهيكلية، من أجل تعزيز كفاءة الاقتصاد وزيادة قدرته على الصمود أمام الأزمات.
- كما ان هناك العديد من التجارب الدولية الناجحة في سياسات معالجة وإدارة أزمات التدهور الاقتصادي والاجتماعي في البلدان التي مرت بنفس ظروف اليمن. فيما يلي بعض الأمثلة:
- تجربة البوسنة والهرسك: مرت البوسنة والهرسك بحرب أهلية دموية في التسعينيات من القرن الماضي، مما أدى إلى

تدهور اقتصادي واجتماعي كبير. نجحت الحكومة البوسنية في معالجة هذا التدهور من خلال سياسات تشمل:

- إصلاح النظام المالي.
- إعادة الإعمار.
- تعزيز النمو الاقتصادي.

نتيجة لهذه السياسات، شهدت البوسنة والهرسك نموًا اقتصاديًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، وتراجعت معدلات الفقر.

تجربة كوسوفو: مرت كوسوفو بحرب أهلية في التسعينيات من القرن الماضي، مما أدى إلى تدهور اقتصادي واجتماعي كبير. نجحت الحكومة الكوسوفية في معالجة هذا التدهور من خلال سياسات تشمل:

- إصلاح النظام السياسي.
- إعادة الإعمار.
- تعزيز النمو الاقتصادي.

نتيجة لهذه السياسات، شهدت كوسوفو نموًا اقتصاديًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، وتراجعت معدلات الفقر.

تجربة العراق: مرت العراق بحرب أهلية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مما أدى إلى تدهور اقتصادي واجتماعي كبير. نجحت الحكومة العراقية في معالجة هذا التدهور من خلال سياسات تشمل:

- إصلاح النظام المالي.
- مكافحة الفساد.
- إعادة الإعمار.
- تعزيز النمو الاقتصادي.

نتيجة لهذه السياسات، شهد العراق نموًا اقتصاديًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، وتراجعت معدلات الفقر.

كيفية الاستفادة من هذه التجارب يعتمد على العديد من العوامل، بما في ذلك:

- درجة التشابه بين ظروف اليمن وظروف البلدان التي نجحت في معالجة التدهور الاقتصادي والاجتماعي.
- القدرة السياسية والاقتصادية للحكومة على تنفيذ سياسات إصلاحية.
- المشاركة المجتمعية في عملية الإصلاح.
- بشكل عام، يمكن للمجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة المناصفة أن يستفيد من هذه التجارب من خلال:
- دراسة هذه التجارب بعناية لفهم العوامل التي أدت إلى نجاحها.
- تعديل هذه التجارب لتتناسب مع ظروف المحلية.
- الحصول على الدعم الدولي في تنفيذ هذه السياسات.

الرؤى المستقبلية للإصلاح الاقتصادي

إعداد رؤية واضحة ومتكاملة تعمل فيها جميع السياسات الاقتصادية والإدارية والمالية والنقدية والتجارية وسياسات العمل والأجور والاستثمار كحزمة واحدة لتحقيق هدف السياسة العامة للدولة المتمثل في وقف التدهور الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة.

إعادة هيكلة أجهزة الدولة، وتطوير نظم السلطة المركزية والمحلية ورفع كفاءتها، وتدريب أدواتها وتأهيلها، وتعزيز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية بما فيها الرقابة على الأسعار، وكذلك سياسات الأجور والابتعاث والعلاج بالخارج في أطار السياسة الاقتصادية والسياسة العامة للدولة.

مكافحة الفساد الحكومي: سيؤدي مكافحة الفساد الحكومي إلى زيادة الثقة في الاقتصاد، مما سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

إعادة الإعمار: سيؤدي إعادة الإعمار إلى إصلاح البنية التحتية المتضررة من الحرب، مما سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل.

تعزيز النمو الاقتصادي: سيؤدي تعزيز النمو الاقتصادي إلى زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى معيشة السكان، وهذا سيتطلب إعادة بناء الاقتصاد اليمني من خلال استثمارات كبيرة في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية.

دراسة أوضاع الوحدات الاقتصادية، وعلى رأسها مصافي عدن، ووضع المعالجات الكفيلة لتشغيلها ورفع كفاءة أدائها وحصة الحكومة من أرباح نشاطها، وإعادة تفعيل وتطوير استثماراتها من خلال توجيهها نحو الاستثمارات ذات الإنتاجية العالية، بما يحقق اهداف السياسة المالية والاقتصادية، والعمل على تنشيط الاستثمارات النفطية والغازية استكشافًا وانتاجًا وتصديرًا وتوريد عائداتها كليًا إلى الحسابات المخصصة لها في البنك المركزي.

الحد من الفقر وتحسين سبل العيش: سيؤدي الحد من الفقر إلى تحسين نوعية حياة السكان وزيادة الاستقرار الاجتماعي، توفير فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية الأساسية، وإعادة النظر في نظام الصرف الحالي واختيار نظام صرف ملائم يتناغم مع الظروف الحالية ويضمن تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وإعادة الثقة في الريال اليمني في الاجل القصير والتوازن الداخلي والخارجي في الأجل الطويل.

تحييد البنك المركزي عن القرارات السياسية وجعلة سلطة مستقلة بذاتها في سياساتها الهادفة إلى تطبيق قرارات الإصلاح عن طريق السياسة النقدية الملائمة للأنشطة الإنتاجية بما يحقق اهداف التنمية، وتفعيل دوره في الرقابة على البنوك وتحديث سياساته وأهدافه، من خلال تطوير وسائل وإجراءات عمل وحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلًا عن إزالة شبح التناقض بين السرية المصرفية والشفافية المطلوبة لتحقيق أغراض مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والعمل على تحديث نظم المؤسسة الوطنية لضمان الودائع، وتنفيذ مشروع تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي المحلي ونظم وتكنولوجيا المعلومات للبنك المركزي والبنوك التجارية، وتوسيع آلية الشمول المالي ووضع الضوابط والتعليمات المنظمة لها.

الدراسة الدقيقة لإجراءات التدخل عند الدفاع عن قيمة الريال أو تخفيضه والحد من الآثار السلبية التي تتركها عمليات التدخل وعلى رأسها التوقعات بارتفاع سعر الصرف في المستقبل، مثل تحري الكتمان في معلومات السياسة النقدية المراد اتباعها قبل أوانها لأن تسريب هذه المعلومات في غير أوانها يزيد من حدة عمليات المضاربة في السوق الموازية، واتباع استراتيجية تركز على الأجلين القصير والطويل، ففي الأجل القصير يجب العمل بكافة الطرق على التقييم الفعلي لقيمة العملة مع مواجهة كل أشكال المضاربة على قيمة الريال، وإحداث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وتنشيط سياسة تنمية الصادرات وعمليات إصلاح الهيكل الاقتصادي في الأجل الطويل.

الوقوف على قضايا الأراضي والرقابة على أسعار السلع والخدمات وجودتها، والشركات الوهمية بشكل جاد، واعداد مصفوفة ملائمة للقضاء على الآثار الناتجة عنها.

تفعيل دور البنوك التجارية والإسلامية العامة والخاصة في انشاء حاضنات الأعمال، وإعداد السياسات التوجيهية للمصارف لتمويل المشروعات الصغيرة المتوسطة للشباب، وخاصة المشاريع الخضراء وتطوير منتجات وخدمات مالية مناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة: يمكن للمصارف التجارية الإسلامية اليمنية تطوير منتجات وخدمات مالية مناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل دعم هذه المشاريع وتعزيز دورها في خلق فرص العمل وتنمية الاقتصاد وتقديم قروض ميسرة للمشاريع الاجتماعية: يمكن للمصارف الإسلامية تقديم قروض ميسرة للمشاريع الاجتماعية، مثل مشاريع التعليم والصحة والبيئة، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية.

تعزيز الشمول المالي: يمكن للمصارف تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال تقديم الخدمات المالية للأفراد والشركات في المناطق

الريفية. وتقديم الدعم المالي للشركات المتضررة من الحرب، وذلك من خلال تقديم قروض وتمويلات ميسرة.

إجراء الإصلاحات الهيكلية: يمكن للمصارف اليمنية دعم إجراء الإصلاحات الهيكلية، مثل إصلاح النظام المصرفي وتعزيز الشفافية المالية، من أجل تعزيز كفاءة الاقتصاد وزيادة قدرته على الصمود أمام الأزمات

تشجيع الاستثمار وخلق بيئة مناسبة للمستثمرين الجنوبيين. والاصطفاف وراء القيادة السياسية الجنوبية في مشروعها السياسي والاقتصادي الاستجابة للمتطلبات البرامجية السياسية والاقتصادية.

السيطرة عل موارد الجنوب الاقتصادية وتنشيطها والعمل من أجل تعزيز هوية الجنوب الاقتصادية.

إصلاح الاختلالات الاقتصادية التي ترتبت بعد اتفاقية ١٩٩٠م والتي أثرت سلبا على شعب الجنوب العربي، ووضعه الاقتصادي.

إعادة النظر في القوانين والتشريعات والاتفاقيات الاقتصادية التي أثرت على اقتصاد الجنوب.

إعداد تصور أولي لكافة المؤسسات والشركات الاقتصادية المتواجدة في الجنوب سواء أكانت ذات منشأ جنوبي أم شمالي. والتنسيق معها وفق قانون المواطنة المتساوية للمؤسسات والشركات الاستثمارية بحيث تتحمل تلك المؤسسات المسؤولية الاجتماعية والتي تشمل خمسة مجالات هي: المسؤولية القانونية، المسؤولية الاقتصادية المسؤولية الخيرية المسؤولية الأخلاقية المسؤولية البيئية.

عقد مؤتمر اقتصادي للمستثمرين الجنوبيين يتم من خلاله تفعيل دور رجال المال والأعمال الجنوبيين للاستثمار في المجالات الاقتصادية الرئيسة وهي: الاستثمار في مجال الأمن الغذائي، والاستثمار في مجال الأمن الدوائي، والاستثمار في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، والاستثمار في مجال البنوك والخدمات المصرفية.

تشكيل لجنتين قانونية واقتصادية لحصر كافة المؤسسات الجنوبية المنهوبة وتقديم دعاوي قضائية للنظر فيها بأقرب وقت ممكن والترافع امام القضاء المدني لاستعادتها لملكية الشعب.

إعداد وصياغة وتنفيذ وكذلك عملية التحديث الجارية لهذه الرؤية وفقاً لنهج تشاركي يضم إلى جانب الحكومة كلاً من القطاع الخاص والمُجتمع المدني وكافة الشركاء، مع إيلاء اهتمام خاص بدور كل من الشباب والمرأة في تحقيق التنمية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في إطار جهود الحكومة الدؤوبة لتشجيع ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال.

الوثيقة الختامية للندوة العلمية

المنعقدة في يومي الثلاثاء والأربعاء الموافق ١٤-١٥-٢٠٢٤م

والمعنونة بـ المجلس الانتقالي الجنوبي في ذكرى تأسيسه (٧) قراءة في التجربة والانجازات والتحديات والرؤى المستقبلية

عقدت مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات ندوة علمية في يومي الثلاثاء والأربعاء الموافق ١٤-١٥-٢٠٢٤م في رحاب كلية التربية عدن والمعنونة بـ المجلس الانتقالي الجنوبي في ذكرى تأسيسه (٧) قراءة في التجربة والانجازات والتحديات والرؤى المستقبلية.

هذا وقد امتدت جلسات الندوة طوال اليومين المذكورين حيث شارك فيها كوكبة من الأكاديميين والباحثين المهتمين بالمشهد الجنوبي.

وقد بدأت جلسات الندوة بكلمة مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات قدمها الدكتور/ صبري عفيف العلوي المدير التنفيذي للمؤسسة وأكد فيها دور مؤسسة اليوم الثامن في تبني مثل هذه الندوات والورشات خدمة للبحث العلمي وكذلك نصرة لقضية شعب الجنوب بالإضافة لحرصها الشديد على تقديم الاستشارات والتوصيات لصانعي القرار الساسي الجنوبي

وقد القى الدكتور هادي العولقي رئيس جلسات الندوة كلمة ابدى فيها اعجابه بمؤسسة اليوم الثامن بما تقدمه من رؤى ودراسات وتقديم مثل كهذا ندوات علمية لاسيما في المجال السياسي والاجتماعي والأمني ومكافحة الإرهاب

ومن ثم بدأت جلسات الندوة التي تناولت مدخل عام ومجموعة من المحاور وهي:

المحور الأول: تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي في المجال العسكري والامني

- المحور الثاني: تجربة الانتقالي في المجال التنظيمي والإداري.
- المحور الثالث: تجربة الانتقالي في المجال السياسي والدبلوماسي.
- المحور الرابع: تجربة الانتقالي في المجال الإعلامي والتوعوي.
- المحور الخامس: تجربة المجلس الانتقالي في المجال الخدمي والاقتصادي.
- المحور السادس: تجربة المجلس الانتقالي في المجال الاجتماعي والتنموي.
- المحور السابع: تجربة المجلس الانتقالي في المجال الثقافي والعلمي.

وقد قدم أوراق المحاور على مدار الجلسات العديدة كل من الباحثين:

د. هادي العولقي

د. اشجان الفضلي

د. سالم الحنشي

د. صبري عفيف

د.عبد السلام

د. صلاح دويل

د. عباس الزامكي

د. مراد الحوشبي

د. رائد شائف القطيبي

د. هيثم جواس قاسم

كما قدم تعقيبات وملاحظات على البحوث كل من الباحثين

د. حسان العمراني

د. محمد الحريبي

د. مرعي بارباع

د. عبده يحيى الدباني

د. منى عقربي

الباحث. سعد عبدربه العمري

حنين فضل سويد

وقد ترأس إدارة الجلسات الدكتور هادي العولقي حيث أثريت الندوة في جلستها الأخيرة بنقاشات عميقة وجادة وموضوعية حيث ارتكزت على إبراز أهم التوصيات والرؤى الآنية والمستقبلية والاستراتيجية وبعد نقاش مستفيض اقرت لجنة وثيقة الندوة والمكونة من الباحثين المذكورين أعلاه على صياغة توصيات ومخرجات الندوة العلمية والتي تم اثرارها بعد نقاش من قبل المشاركين في الجلسة الإجرائية في نهاية أعمال الندوة.

وقد جاءت تلك التوصيات بما يلي:

أولا: في شأن تطوير المجال العسكري والأمني

الأهداف الانية

معالجة أوجه القصور التي رافقت نشوء القوات الجنوبية (العسكرية والأمنية) إذا أُريد للجيش والامن أن يكونا ذا طابع مهني وفقا لأنظمة وقوانين الخدمة العسكرية. فتحديد ما يحتاج إلى التغيير يتطلب فهمًا أفضل لما يعنيه إضفاء الطابع المهني على قوة عسكرية.

إعداد تقرير سنوي لجهود دول المجلس في مجال مكافحة الإرهاب وإمكانية الاستفادة منه لاستعراضه في المحافل الإقليمية والدولية.

العمل على وحدة القيادة وكذلك العمل على توظيف وتدريب صغار القادة القادرين على الاستجابة من خلال التسلسل القيادي المُتعارف عليه. فضلًا عن تعزيز الروابط بين هذه الوحدات، وتحديد مجالات تداخل وتكامل المسؤوليات والمهام.

رفع كفاءة الجيش الجنوبي: من خلال تحسين القدرات الإدارية من مساءلة وموارد ورواتب ومعيشة أفضل للجنود، وصولًا لبناء الثقة بين الجنود والقادة، والتوسع في تعيين خريجي الجامعات والأكاديميات، خاصة في المجالات الفنية، وتكثيف التعاون العلمي والأكاديمي بالتركيز على المهارات التكتيكية والتشغيلية والمعايير والضوابط الوظيفية.

تزويد كافة القطاعات العسكرية والأمنية بالكفاءات والتخصصات القيادية والإدارية والمالية والفنية في سبيل تطوير مهامهم ومواكبة التطورات والتقنيات التكنولوجية الحديثة.

دعم وتأهيل هيئة التطوير المؤسسي في المجلس الانتقالي ورفدها بكوادر مختصة.

تأسيس مراكز بحثية ومؤسسات مدنية في دول صانعة القرار الإقليمي والدولي والاستفادة من الجاليات الجنوبية في هذه المهمة.

الأهداف المستقبلية

اعادة العلاقات والتبادل الثقافي العسكري والأمني مع الدول الصديقة والشقيقة واستعادة القوانين العسكرية والقضاء العسكري داخل المؤسسات العسكرية الجنوبية.

بناء وترسيخ العقيدة العسكرية والهوية الوطنية والاحترافية لهذه القوات فالعقيدة العسكرية هي مصطلح عام لوصف أداء الوحدات والقوات خلال الحملات والعمليات والمعارك والاشتباكات العسكرية المختلفة، وتشكّل في الأساس خطوط عريضة ومقترحات عملية لتقديم إطار عمل قياسي موحّد داخل المؤسسة العسكرية الواحدة تساعد على إتمام المهام المختلفة أكثر من كونها مجرّد قوانين ونظريات جامدة.

تأسيس صندوق مالي لرعاية أسر شهداء ثورة الجنوب التحررية، ودعوة كآفة رجال المال والأعمال الجنوبيين في الداخل والخارج للمشاركة والإسهام في إنجاح هذا المشروع الوطني بكافة السبل.

تفعيل المؤسسة الطبية العسكرية والامنية الجنوبية إحدى المستشفيات العسكرية الجنوبية في عدن (مستشفى صلاح الدين العسكري، او مستشفى باصهيب العسكري) وتزويده بالكادر الطبي المختص وتوفير المستلزمات والتشخيصات الطبية الحديثة؛ ليقوم بمهمة معالجة الجرحى والمرضى من أبناء القوات العسكرية والأمنية الجنوبية وتخفيف معاناة السفر للخارج وما يترتب عنها من تكاليف عالية سواء أكانت من ميزانية المجلس او بالنفقة الخاصة.

تفعيل محكمة جزائية عسكرية جنوبية مختصة لحل كافة القضايا والتحديات التي تعاني منها المؤسسات العسكرية والأمنية وتسهم في عملية الضبط والربط وتطبيق النظام العسكري الجزائية على كل المخالفين التداخل تلك المؤسسات.

سن المزيد من التشريعات واللوائح التي تقنن عمل الوحدات العسكرية واخضاعها لتلك القوانين لما فيه خدمة الوطن والحفاظ على المكتسب القومي الجنوبي.

تأسيس معهد للعلوم العسكرية الجوية والبحرية ويرشح أن يؤسس في ارخبيل سقطرى الجنوبية ليؤدي وظيفته بدقة عالية ويوفد اليه افراد من القوات المسلحة الجنوبية ويتم اختيارهم بمعايير الكفاءة لاسيما من يحملون شهادات جامعية لتأهيلهم وتدريبهم في التخصصات الحديثة والمواكبة للمرحلة.

تأسيس دائرة داخل الهيئة العامة للأعلام تسمى دائرة (الإعلام الحربي والتوجيه المعنوي) ويشملها التخصصات العسكرية والتحليلات الاستراتيجية للواقع العسكري.

الأهداف الاستراتيجية

مكافحة الفساد المالي والإداري في المؤسستين العسكرية والأمنية: من خلال الربط بين أعمال التدريب والدعم التقني، وتبني ممارسات الشفافية والمساءلة، عبر تأسيس آلية ديناميكية يصبح معها التخلي عن الممارسات الفاسدة جديرًا بالاهتمام، مع تقديم الخبرة والدعم التكنولوجي لحمل العسكريين على تبني إجراءات لتقليل فرص الفساد.

العمل الاستخباراتي والتكنولوجي واللوجيستي الفعال: من خلال تشجيع العسكريين على استخدام وصيانة الاتصالات العسكرية، وتحسين عملية تبادل المعلومات الاستخباراتية، والأهم من ذلك العمل المشترك من أجل تزويد القوات بمعلومات محدثة في الوقت المناسب وقابلة للتنفيذ. فضلًا عن القضاء على صراع المصادر.

إعادة بناء القوات المسلحة الجنوبية على أسس وطنية والابتعاد عن التشكيلات المناطقية او الجهوية وتوزيعها على محاور قتالية في كافة محافظات الجنوب (عدن، ابين، لحج/ الضالع، حضرموت، سقطرى ، المهرة.

ثانيا: في شأن تطوير المجال التنظيمي والاداري

الأهداف الانية

رفد هيئة المجلس بالكوادر المؤهلة ودوي الخبرة في العمل الإداري؛ ليتمكنوا من صياغة الأهداف وإعداد الخطط العلمية والمتابعة والمراقبة والأشراف لسير أعمال المجلس.

إنشاء إدارات سياسية وإيديولوجية داخل المؤسسات الوطنية الجنوبية بغرض التثقيف السياسي والوطني وتعزيز روح الانتماء والولاء للهوية الوطنية الجنوبية.

يتوجب على رئاسة المجلس أن تختار الشخصيات المشاركة في المرحلة الانتقالية السياسية من القيادات ذات الكفاءات التخصصية العالية والمشهود لها بالنزاهة والوطنية ويفضل ألا تكن من القيادات الثورية لكون الثورة لم تنته بعد فالمرحلة

تتطلب الحفاظ على العناصر الثورية في أماكنها التي يتواجدون فيها..

عقد دورات تدريبية لقيادات الإدارية الهدف منها إكسابهم المهارات السياسية والإدارية التي تمكنهم من التغلب على الصعوبات العمل في مهنتهم الوظيفية.

مراقبة تعزيز العمل المؤسسي من خلال الالتزام باللوائح والنظم المقرة في وثائق وأدبيات المجلس الانتقالي الجنوبي.

تطوير القدرات ورفع الجاهزية الإدارية والفنية، واكتساب المهارات القيادية لدى القيادة العليا للمكاتب التنفيذية في محافظات الجنوب وصولاً للأداء الجيد المتميز في مجال الخدمات العامة وإنجاز المشاريع.

مشاركة تجارب السلط المحلية الناجحة في الجنوب في تقديم الخدمات والمحافظة على الاستقرار في ظل الحرب والضغوطات المتولدة من موجات النزوح الداخلي والهجرة غير الشرعية.

تحديد ومعرفة كافة الأخطاء والانحرافات السابقة والوقوف عندها بهدف المعالجة وتحسين الأداء المؤسسي وتقديم الخدمة للمواطنين بجودة عالية.

معالجة المشاكل المالية والإدارية وفي سبيل خلق تحسن ملموس وواضح في الأداء الإداري والفني لدى مكاتب السلطات والإدارية التابعة للانتقالي.

الأهداف المستقبلية

- انشاء إدارة الجودة في المجلس بهدف متابعة وتقييم الأداء ومراجعة الخطط الاستراتيجية لكل القطاعات.
- انشاء مركز للمعلومات والاحصاء متطور ومواكب للتطورات على مختلف المستويات ليكون بمثابة البوصلة لصانع القرار.
- انشاء جهاز مركزي للرقابة والمحاسبة في أطار المجلي لتقويم أي اختلالات في المجال الإداري والمالي.
- تبادل الخبرات وبناء القدرات للمكاتب التنفيذية في محافظات الجنوب التي استطاعت أن تعزز وجودها في ظل الأزمة القائمة والظروف الاستثنائية وتحدث قفزة نوعية في اتجاه تنمية شاملة.
- انشاء مراكز تدريبية لتأهيل القيادات المالية والإدارية والقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- تأسيس مركز للمعلومات والإحصاء لمواكبة التطورات في مختلف المستويات ليكون بمثابة بوصلة لصانعي القرار السياسي الجنوبي.
- تطوير إدارة خلية الازمات ورفدها بكوادر مختصة.

الأهداف الاستراتيجية

وضع رؤية استراتيجية مركزية توضح مسار الأنشطة والبرامج والخطط الاستراتيجية المتطلب الاعتماد عليها في توحيد العمل بما يخدم قضية شعب الجنوب وتنفيذ خطط المجلس الاستراتيجية يشترك في إعداد تلك الآلية عدد من صانعي القرار السياسي الجنوبي ومسنودة بدراسات وبحوث علمية دقيقة يشترك فيها كل من مركز صناعة القرار ودائرة البحوث والدراسات ولجنة البحوث والدراسات والمراكز البحثية المناصرة للمجلس وعدد من الأكاديميين المخصيين في وضع الاستراتيجيات.

إعداد مشاريع تدريبية لعدد من المكاتب الخدمية في محافظات الجنوب يجمع ما بين ضرورة الحصول على معارف ومهارات وخبرات إدارية وفنية بالإضافة الى خبرات عملية من تجارب بلدان نامية ناجحة مرت بنفس الظروف الاستثنائية التي يمر بها جنوبنا الحبيب.

ثالثا: في شأن تطوير المجال الإعلامي والتوعوي

الأهداف الآنية:

تحديد المشكلات المطلوبة مواجهتها إعلاميا ووضع خطط مسبقة للأداء من خلال تحليل المعطيات النفسية والفكرية

والاجتماعية والسياسية وغيرها بما يمكن من معرفة المدخل المناسب للجمهور المناسب.

العمل على تشكيل لجنة إعلامية تسهم في الكشف عن دور القنوات والكتاب والمواقع المعادية لقضية شعبنا وهويته والرد على افتراءاتها وتزييفها، وتسعى لمتابعة كل التوجهات الإعلامية المحلية والإقليمية والدولية ومعرفة توجهاتها وسياساتها. في سبيل إعداد خطط المواجهة مع تلك التوجهات المتعددة.

الأهداف المستقبلية

إقامة دورات تدريبية وتأهيله لعدد كبير من الإعلاميين في مجال الإعلامي السياسي والحربي والثقافي والديني ومواجهة كل التحديات الإعلامية التي تشن ضد شعب الجنوب.

تشكيل شبكة إعلامية مختصة بالإعلامي الحربي والأمني.

الأهداف الاستراتيجية

التخطيط الإعلامي الاستراتيجي الشامل المؤثر على مستوى الداخل والخارج، لأنه يمثل قدرة المجلس الانتقالي الجنوبي على التواصل مع الجمهور وقدرته في التأثير عليه، وأن الضعف في ذلك يعني منح الفرصة للإعلام المناهض للتواصل مع الجمهور الجنوبي وبالتالي تشكيله وفق رؤى أخرى قد تكون مناقضة كليا لمتطلبات شعبنا في الجنوب، كما يعني الإعلام الاستراتيجي على المستوى الخارجي القدرة على التواصل مع الجمهور العالمي وتشكيل رأي عالمي، مما يعطي الفرصة لتمرير مصالح شعبنا على الساحة الدولية والعكس صحيح من خلال الآتي:

- امتلاك القوة الاستراتيجية من وسائل اتصال حديثة
- تحقيق السيطرة الإعلامية في التواصل مع الناس
- توفير السند المطلوب لتحقيق الرؤية والغاية والهدف المنشود

تشكيل شبكات إعلامية مركزية مختصة بالأعلام السياسي والحربي والثقافي والاقتصادي وتشكل فروعها في كافة مديريات الجنوب ٩٦ مديرية وكل مديرية ترتبط بحافظاتها ويتم من خلالها تبادل كل المهام الإعلامية السياسية والحربية.

إقامة تشبيك وتنسيق مشترك مع كافة المؤسسات الاعلامية الجنوبية والمحلية والعربية المناصرة لقضية شعب وتنفيذ فعاليات مشتركة تعزز الدور الاعلامية الجنوبي في سبيل نصرة قضية شعب الجنوب العادلة.

رابعا: في شأن تطوير مجال الاجتماعي والتنموي

الأهداف الانية

- الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني الجنوبية لاسيما في العاصمة عدن ودعمها وتأهيلها-وتدريب الشباب النشطاء والعمل على توعيتهم بأهمية العمل المجتمعي ودوره في بناء المجتمع ورفع من مستوى الوعي لديه.
- عقد ورش عمل لتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني الجنوبية وكيفية ربط علاقات مع المنظمات الدولية ودعم القضية الجنوبية والتأكيد على ضرورة دعم الجنوبيين لاستعادة دولتهم في المحافل الدولية.
- بناء علاقة شراكة مستدامة بين المجلس الانتقالي ومنظمات المجتمع المدني في الجنوب لما لذلك من أهمية في توطيد العلاقة بين المجتمع والمجلس لما يلعبه المجتمع المدني من دور في العمليات الانتقالية الناجحة.
- التشبيك بين منظمات المجتمع المدني ذات الهدف الواحد لما يخدم قضية الجنوب.
- توفير الحماية لقيادات المجتمع المدني الذين يتعرضون للتهديد والتخويف عند تبنيهم لقضايا مجتمعية وأمنية حساسة والدفاع عن المتضررين.
- التركيز على الدور الرقابي والتنموي الذي يجب أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في الجنوب وليس فقط على تقديم المساعدات الإنسانية.

- تقديم رؤية مشتركة ما بين الأمانة العامة لهيئة رئاسة المجلس الانتقالي ممثلة بدائرة الشؤون الاجتماعية ولجنة الشؤون الاجتماعية بالجمعية الوطنية فيما يتعلق بتنظيم عمل منظمات المجتمع الجنوبي الفاعلة ومتابعة سير عملها وإنجازها.
- اتخاذ موقف صارمة وواضحة تجاه ممارسات ذيول الشرعية في الجنوب لما لتلك الممارسات من خطر على الجنوب أرضا وإنسانا وعليه اتخاذ اجراءات المناسب لمنع تمدد الشرعية الشمالية في الجنوب قبل أن تعزز تواجدها مرة أخرى.

الأهداف المستقبلية

- بناء شراكة وطنية بين منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية في الجنوبي في سبيل تعزيز التنمية المستدامة في كل المجالات.
- الأهداف الاستراتيجية
- بناء مجتمعي مدني فعال ليسهم في المجال الخدمي والتنموي داخل المجتمع الجنوبي.
- خامسا: في شأن تطوير المجال الثقافي والعلمي

الأهداف الآنية

- استحداث هيئة مساعدة خاصة بالتعليم وأخرى للثقافة ضمن الهيئات المساعدة والمركزية الخاضعة للإشراف المباشر لرئيس المجلس، بعدّ التعليم بصفة خاصة والثقافة بصفة عامة أساس نهضة الشعوب ورقيها.
- العمل على تناظر الأطر المختصة بالتعليم على أقل تقدير حتى لا يحصل ازدواج أو تداخل أو تخلي عن مهام التعليم، وإلا فيفضل إفرادها في إدارات مختصة، حتى ينصب الجهد فيها، فهي عصب الحياة وأساس بناء الشعب. وكذلك الحال في الأطر المختصة بالثقافة.
- تفعيل إدارات الهيئة التنفيذية بمنسقية جامعة عدن، لتمارس نشاطها.

إن يشكل جهاز خاص بالمتابعة والتقييم من قبل كفاءات علمية نزيهة، تقوم بمتابعة أي عمل يقوم به المجلس الانتقالي الجنوبي وتقييمه بصورة موضوعية، وتقام ندوات أو ورش لمناقشة سير عملية المتابعة والتقييم يحضر فيها أهل الاختصاص العلمي بهذا العمل أو ذاك، فضلًا عن ممثلي هذه الأعمال التي تم تنفيذها.

الأهداف المستقبلية

العمل على توسعة مطبعة اتحاد أدباء وكتاب الجنوب أو السعي إلى إيجاد دار نشر جنوبية بحيث تتمكن من نشر مختلف الكتابات المتعلقة بهوية شعب الجنوب العربي وتاريخه ولا يقتصر الطبع والنشر على الإبداعات الشعرية والسردية والنقدية.

الأهداف الاستر اتيجية

إيجاد مسارح ثقافية في عواصم مدن الجنوب _ بدايةً في العاصمة عدن _ بكامل التجهيزات، بحيث يمكن الفرق المسرحية من ممارسة نشاطها، ومواكبة كل جديد في عالم المسرح وتقنياته الفنية.

إعادة مراجعة وتقييم المناهج العلمية في كافة المراحل التعلمية.

سادسا: في شأن تطوير المجال السياسي والدبلوماسي

الأهداف الآنية

- تطوير الأداء السياسي لهيئات المجلس الانتقالي الجنوبي العليا والدنيا مع التركيز على الكادر المختص لاسيما في الجاني الاقتصادي والخدمي والدبلوماسي والسياسي.
- تفعيل دور المكونات والتجمعات السياسية الجنوبية في سبيل تنمية الاتجاهات السياسية الوطنية الجنوبية.
- تفعيل دور الشخصيات السياسية الوطنية الجنوبية المؤمنة بقضية شعب الجنوب.

- الاستمرار في بناء مؤسسات سياسية وطنية جنوبية لديها القدرة الإدارية والسياسية في مواجهة الصعاب والسير بقضية شعب الجنوب العادلة إلى مبتغاها المرجو تحقيقه.
- تطوير تجربة الانتقال من الثورة إلى الدولة لدى المجلس الانتقالي الجنوبي؛ مستشرفين الفرص المتاحة التي من خلالها يستطع المجلس الانتقالي الجنوبي التحرري السير بالثورة الجنوبية التحررية إلى بر الأمان.
- تعزيز الحصانة الفكرية للمجلس الانتقالي والقوى الثورية الأخرى لكيلا تنفجر من الداخل وتعزيز الحصانة المادية لكيلا يضرب من الخارج ويحتاج إلى حصانة أخلاقية فمتانة الأسوار لا تغني من دخول العدو أن كان الحارس فاقدا للضمير غير مؤمن بالقضية لذلك فامتلاك أدوات حماية المشروع الوطني المادية والمعنوية أهم من امتلاك وسائل إنجازه فالإنجاز سهل ولكن الحفاظ عليه هو التحدي الأصعب من عدو الداخل والخارج.
- تطوير آليات المتابعة والمحاسبة والمراقبة المستمرة لكافة الهيئات التنفيذية متابعة عملية تنفيذ قرارات الرئيس والهيئة منذ لحظة إعلانها حتى أخر لحظة لتقييمها.
- معالجة عاجلة للخلل في القصور في النشاط الدبلوماسي من خلال تعيين دبلوماسيين جنوبيين ذو اختصاص في السلك الدبلوماسي والمنظمات الدولية وفقا للمناصفة.
- استكمال هيئات مجلس الاستشاريين خاصة دائرة العلاقات الخارجية وتعيين كفاءات.

الأهداف المستقبلية

- اعتماد استراتيجية جديدة تتمثل بالانتقال إلى مرحلة المشاركة الفاعلة لجميع هيئات ودوائر المجلس وصولا إلى الشراكة في صناعة السياسات والقرارات تحقيقا للنظام المؤسسي.
- تأهيل وتدريب الشباب في المجال السياسي والدبلوماسي في سبيل مواجهة التحديات السياسية التي ترافق سيرة قضية شعبنا في الجنوب.
- انشاء معهد عالي للتدريب والتأهيل الدبلوماسي والاستفادة من الخبرات الدبلوماسية الجنوبية في هذا المجال.
- إعادة قراءة السردية التاريخية الجنوبية وكشف الزيف والتزوير الذي طال هويتنا وتاريخنا السياسي والحضاري والثقافي.

الأهداف الاستراتيجية

انشاء مراكز بحثية تهتم بالعلاقات الدبلوماسية الإقليمية والدولية تعمل على التأثير المباشر لدى صانعي القرار السياسي الدولي نحو مركز صنعاء للدراسات الذي أصبح قبلة لصانعي القرار الدولي.

سابعا: في شأن تطوير المجال الخدمي والاقتصادي

الأهداف الآنية:

- تطوير وتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين، إلى جانب التوسع في مد مظلة الحماية الاجتماعية للأسر الأولى بالرعاية من أجل تحسين مستوى معيشتهم وربطهم شبكات الضمان الاجتماعي.
- زيادة وتحسين وجودة الأداء والسرعة في إنجاز تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات العامة.
- التخلص من بعض «الحرس القديم» المشهود لها بالفساد في راس الهرم القيادي المحلي والخدمي، وتطعيم المرافق الخدمية بكفاءات خبيرة وحتى شابة تعطي دماء جديدة وتفرض خططها ورؤيتها للارتقاء بالخدمات وتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادي.
- إعداد تصور أولي لكافة المؤسسات والشركات الاقتصادية المتواجدة في الجنوب سواء أكانت ذات منشأ جنوبي أم شمالي. والتنسيق معها وفق قانون المواطنة المتساوية للمؤسسات والشركات الاستثمارية بحيث تتحمل تلك المؤسسات المسؤولية الاجتماعية والتي تشمل خمسة مجالات هي: المسؤولية القانونية، المسؤولية الاقتصادية المسؤولية الخيرية المسؤولية

الأخلاقية المسؤولية البيئية.

- دراسة أوضاع الوحدات الاقتصادية، وعلى رأسها مصافي عدن، ووضع المعالجات الكفيلة لتشغيلها ورفع كفاءة أدائها وحصة الحكومة من أرباح نشاطها، وإعادة تفعيل وتطوير استثماراتها من خلال توجيهها نحو الاستثمارات ذات الإنتاجية العالية، بما يحقق اهداف السياسة المالية والاقتصادية، والعمل على تنشيط الاستثمارات النفطية والغازية استكشافًا وانتاجًا وتصديرًا وتوريد عائداتها كليًا إلى الحسابات المخصصة لها في البنك المركزي.

- عقد مؤتمر اقتصادي للمستثمرين الجنوبيين يتم من خلاله تفعيل دور رجال المال والأعمال الجنوبيين للاستثمار في المجالات الاقتصادية الرئيسة وهي: الاستثمار في مجال الأمن الغذائي، والاستثمار في مجال الأمن الدوائي، والاستثمار في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، والاستثمار في مجال البنوك والخدمات المصرفية.

- تشكيل لجنتين قانونية واقتصادية لحصر كافة المؤسسات الجنوبية المنهوبة وتقديم دعاوي قضائية للنظر فيها بأقرب وقت ممكن والترافع امام القضاء المدني لاستعادتها لملكية الشعب.

- إعداد رؤية واضحة ومتكاملة تعمل فيها جميع السياسات الاقتصادية والإدارية والمالية والنقدية والتجارية وسياسات العمل والأجور والاستثمار كحزمة واحدة لتحقيق هدف السياسة العامة للدولة المتمثل في وقف التدهور الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة.

- إعادة هيكلة أجهزة الدولة، وتطوير نظم السلطة المركزية والمحلية ورفع كفاءتها، وتدريب أدواتها وتأهيلها، وتعزيز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية بما فيها الرقابة على الأسعار، وكذلك سياسات الأجور والابتعاث والعلاج بالخارج في أطار السياسة الاقتصادية والسياسة العامة للدولة.

- تشكيل مؤسسات مدنية وقضائية لمكافحة الفساد الحكومي: سيؤدي مكافحة الفساد الحكومي إلى زيادة الثقة في الاقتصاد، مما سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

- الدراسة الدقيقة لإجراءات التدخل عند الدفاع عن قيمة الريال أو تخفيضه والحد من الآثار السلبية التي تتركها عمليات التدخل وعلى رأسها التوقعات بارتفاع سعر الصرف في المستقبل، مثل تحري الكتمان في معلومات السياسة النقدية المراد اتباعها قبل أوانها لأن تسريب هذه المعلومات في غير أوانها يزيد من حدة عمليات المضاربة في السوق الموازية، واتباع استراتيجية تركز على الأجلين القصير والطويل، ففي الأجل القصير يجب العمل بكافة الطرق على التقييم الفعلي لقيمة العملة مع مواجهة كل أشكال المضاربة على قيمة الريال، وإحداث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وتنشيط سياسة تنمية الصادرات وعمليات إصلاح الهيكل الاقتصادي في الأجل الطويل.

- الوقوف على قضايا الأراضي والرقابة على أسعار السلع والخدمات وجودتها، والشركات الوهمية بشكل جاد، واعداد مصفوفة ملائمة للقضاء على الآثار الناتجة عنها.

- تحييد البنك المركزي عن القرارات السياسية وجعلة سلطة مستقلة بذاتها في سياساتها الهادفة إلى تطبيق قرارات الإصلاح عن طريق السياسة النقدية الملائمة للأنشطة الإنتاجية بما يحقق اهداف التنمية، وتفعيل دوره في الرقابة على البنوك وتحديث سياساته وأهدافه، من خلال تطوير وسائل وإجراءات عمل وحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلًا عن إزالة شبح التناقض بين السرية المصرفية والشفافية المطلوبة لتحقيق أغراض مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والعمل على تحديث نظم المؤسسة الوطنية لضمان الودائع، وتنفيذ مشروع تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي المحلي ونظم وتكنولوجيا المعلومات للبنك المركزي والبنوك التجارية، وتوسيع آلية الشمول المالي ووضع الضوابط والتعليمات المنظمة لها.

الأهداف المستقبلية

إعادة الإعمار: سيؤدي إعادة الإعمار إلى إصلاح البنية التحتية المتضررة من الحرب، مما سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل.

تعزيز النمو الاقتصادي: سيؤدي تعزيز النمو الاقتصادي إلى زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى معيشة السكان، وهذا

سيتطلب إعادة بناء الاقتصاد اليمني من خلال استثمارات كبيرة في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية.

- الحد من الفقر وتحسين سبل العيش: سيؤدي الحد من الفقر إلى تحسين نوعية حياة السكان وزيادة الاستقرار الاجتماعي، توفير فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية الأساسية، وإعادة النظر في نظام الصرف الحالي واختيار نظام صرف ملائم يتناغم مع الظروف الحالية ويضمن تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وإعادة الثقة في الريال اليمني في الاجل القصير والتوازن الداخلي والخارجي في الأجل الطويل.
- تفعيل دور البنوك التجارية والإسلامية العامة والخاصة في انشاء حاضنات الأعمال، وإعداد السياسات التوجيهية للمصارف لتمويل المشروعات الصغيرة المتوسطة للشباب، وخاصة المشاريع الخضراء وتطوير منتجات وخدمات مالية مناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة: يمكن للمصارف التجارية الإسلامية اليمنية تطوير منتجات وخدمات مالية مناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل دعم هذه المشاريع وتعزيز دورها في خلق فرص العمل وتنمية الاقتصاد وتقديم قروض ميسرة للمشاريع الاجتماعية: يمكن للمصارف الإسلامية تقديم قروض ميسرة للمشاريع الاجتماعية، مثل مشاريع التعليم والصحة والبيئة، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية.
- تعزيز الشمول المالي: يمكن للمصارف تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال تقديم الخدمات المالية للأفراد والشركات في المناطق الريفية. وتقديم الدعم المالي للشركات المتضررة من الحرب، وذلك من خلال تقديم قروض وتمويلات ميسرة.
- إجراء الإصلاحات الهيكلية: يمكن للمصارف اليمنية دعم إجراء الإصلاحات الهيكلية، مثل إصلاح النظام المصرفي وتعزيز الشفافية المالية، من أجل تعزيز كفاءة الاقتصاد وزيادة قدرته على الصمود أمام الأزمات.
- تشجيع الاستثمار وخلق بيئة مناسبة للمستثمرين الجنوبيين. والاصطفاف وراء القيادة السياسية الجنوبية في مشروعها السياسي والاقتصادي الاستجابة للمتطلبات البرامجية السياسية والاقتصادية.
- السيطرة عل موارد الجنوب الاقتصادية وتنشيطها والعمل من أجل تعزيز هوية الجنوب الاقتصادية.

الأهداف الاستراتيجية

- إصلاح الاختلالات الاقتصادية التي ترتبت بعد اتفاقية ١٩٩٠م والتي أثرت سلبا على شعب الجنوب العربي، ووضعه الاقتصادي.
- إعادة النظر في القوانين والتشريعات والاتفاقيات الاقتصادية التي أثرت على اقتصاد الجنوب.
- إعداد وصياغة وتنفيذ وكذلك عملية التحديث الجارية لهذه الرؤية وفقاً لنهج تشاركي يضم إلى جانب الحكومة كلاً من القطاع الخاص والمُجتمع المدني وكافة الشركاء، مع إيلاء اهتمام خاص بدور كل من الشباب والمرأة في تحقيق التنمية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في إطار جهود الحكومة الدؤوبة لتشجيع ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال.
- استعادة العملة الوطنية الجنوبية الدينار.

المجلس الانتقالي الجنوبي
في ذكرى تأسيسه الـ(7)

قراءة في الانجازات والتحديات والرؤى المستقبلية

وقائع الندوة العلمية المنعقدة في تاريخ 14-15-2024
نفذتها مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

مـايـو 2024م